

# ابن تيمية ليس له فناً

تأليف

## من هو محمد بن عبد الرحمن

الشهادة العالمية من كلية أصول الدين  
العالمية من تخصص التدريس من كلية اللغة العربية  
مبعوث الأزهر الشريف إلى الجمهورية العربية الليبية  
مدير معهد التوغار الثانوي — طرابلس

الطبعة الأولى  
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الناشر

دار التضامن العربي  
٢٣٢ شارع عبد العالى مروة

١٩٧٠

الطبقة العالمية ١٦٠١٦ شارع ضرع سعد بالتجارة

## الاهْدَاءُ

أهدى هذا الكتاب المتواضع إلى والدى الكريم الذى وجده  
إلى التعليم بالأزهر الشريف وفاء لنذره ، وحبًا في العلم وأهله ..

فجزاه الله عنى أحسن الجزاء ..

«رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدى  
وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» .

منصور محمد عويس

## شكر وتقدير

مع عظيم من التقدير أهدي خالص شكري إلى كل من رجل البار  
والتقى السيد / مصطفى التوغار ورجل العلم والصلاح فضيلة الشيخ  
 محمود صباعي . .

وذلك لما بذلاه من جهد كريم وتشجيع متواصل في إصدار الطبعة  
 الأولى من هذا الكتاب .

بفرات الله عن العلم خير الجزاء

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقدَّسَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ • الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ • مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ •  
لِيَالِيَّ نَعْبُدُ وَلِيَالِيَّ نَسْتَعِنُ • إِهْدُنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ • صَرَاطُ  
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ • .

سبحانك رب سبحانك ، لأنّه نعى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الرسول  
الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فباسم الله وعلى يرثه الله عز وجل أقدم هذا البحث عن ابن تيمية ،  
مستلهمًا من الله الصواب ، ومستمدًا من الله العون . داعيًا الله عز وجل  
أن يشرح صدرى ويسر أمرى ويسد أزرى ويقوى عزمى ويجنبنى الزلل  
ويوفقنى إلى صواب القول وخير العمل .

(ربنا آتينا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدًا )

هذا بحث عن ابن تيمية [أحمد بن عبد الخليل بن عبد السلام بن عبد الله  
ابن أبي القاسم الخضراني الحنفية المدرسي أبو العباس تقى الدين ابن تيمية  
٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٢٨ - ١٢٢٩ م] .

ابن تيمية الذى اختلف الباحثون فى أمره وتفرقوا فى شأنه .

فهو في نظر البعض : الإمام وشيخ الإسلام ، كثيير البحث في فنون  
الحكمة فصيح اللسان ، قلبه ولسانه متقاربان ، ناظر العلماء ، وبرع في العلم  
والتفسير والفقه والأصول ، وأفقي ودرس وهو دون العشرين ، هو الفقيه

المحدث المقيم لسنة ، المحارب للبدعة ، السلفي في المذهب ، فهو الجدير بأن تصنف عليه صفات المصلحين ، ونحوت المجذدين وسمات المجتهدین ، ومن عارضه فهو في حزب الشيطان .

وهو في نظر البعض الآخر : هو الضال المضل المبتدع المنحرف ، الزائف عن الدين ، المشوش على عقائد المسلمين .

والجانبان في هذا كل منهما في خصوصيته قد استعمل سهام الألفاظ وسيوف الكلمات ليقطع كل طرف أعناق حجج معارضيه ، وليعلن كل منهما خطأ خصمه .

وإذا كان هذا شأن الرأيين في ابن تيمية ، فإن النتيجة التي ألهمني الله بها ووفقني إلى الوصول إليها في هذا البحث هي : أن أقول في هذه الكاتب ومنهج الباحث بلا تطرف وبلا تحيز وبلا خصومة وتعصب . أقول في هذه لا يصحبه ضجيج الألفاظ ولا جلبة الكلمات إن ( ابن تيمية ليس سلفياً ) .

وأمام هذا البحث أبين الآتي :

هـ إن المقصود بالبحث هو رأى ابن تيمية فيما يتعلق بالعقيدة وخصوصاً وبالذات آيات الصفات وأحاديثها .

فهذا الجانب هو الذي يمكن أن نبين فيه بوضوح أن رأى ابن تيمية لا يمثل مذهب السلف .

إذن لا يعنينا من البحث الجانب الفقهي .

هـ في الحكم على ابن تيمية بأنه ليس سلفياً ، لن يكون المصدر في ذلك آراء غيره فقط ، بل من واقع التطبيق الفعلى لكلام ابن تيمية نفسه . وميزان ذلك وعارضه على ما ادعاه لنفسه من أنه متبع لمذهب السلف بمعنى أنه سيكون من عناصر هذا البحث إن شاء الله الرد على ابن تيمية من واقع أسلوبه .

وإن التاريخ حينما يقول إنه لم يكن دخيلاً على الدين . بل كان بطلًا من أبطال الجماد . وعليها من أعلام الفكر وكان نسيطاً في قلبه كثيراً في إنتاجه وفيه في تحصيله . إن التاريخ حينما يقول ذلك لا يصرفنا كل هذا عن الحق ، ولا يمنعنا أن نقول لابن تيمية أنت أخطأت في كذا وكذا بدليل كذا وكذا .. فن قبلنا قالوا أعرف الرجال بالحق ولا نعرف الحق بالرجال .

ثم إن المسألة التي نحن بصددها تتعلق بالعقيدة ، تتعلق بالإيمان الصاف ، وتبين ذلك له أهميته .

نأس الله تعالى أن يحفظنا من عثرات القلم وانحراف الفكر وزلات العمل .

اللهم إني أسألك ضياء القلب وحسن التوفيق وجميل القبول والرشاد  
وـ ما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وـ ربنا عليك توكلنا  
وـ إليك أربنا وإليك المصير ،

ـ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرأ  
ـ كـ حملته على الدين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عننا  
ـ واغفر لنا وارحنا أنت مـ ولانا فـ انصرنا على القوم الكافرين ، ـ ربنا آتنا من  
ـ لـ ذلك رحمة وهيـ لنا من أمرنا رـ شـ دـ ،

العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى

منصور محمد محمد عويس

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م



# الباب الأول

## بيان مذهب السلف

الفصل الأول : تصوير مذهب السلف عند غير ابن تيمية .

الفصل الثاني : تصوير مذهب السلف عند ابن تيمية .

الفصل الثالث : ابن تيمية ينكر المجاز في اللغة .

الفصل الرابع : صلة إنسكار ابن تيمية لل المجاز بموضوع البحث .

وفي هذا أيضاً مناقشة لابن تيمية في تصويره لمذهب السلف .



# الفصل الأول

تصوير مذهب السلف <sup>(١)</sup> عند غير ابن تيمية  
في الآيات والأحاديث المتشابهة المتعلقة بصفات الله تعالى

## رأى الفخر الرازى :

قال الفخر الرازى في كتابه (أساس التقديس) « حاصل هذا المذهب  
أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها ، بأن مراد الله تعالى منها شيء غير  
ظواهرها .

ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها ،

## رأى ابن خلدون :

قال ابن خلدون في مقدمته ص ٥٠٨ « ثم وردت في القرآن آى أخرى  
قليلة توهם التشبيه مرة في الذات وأخرى في الصفات .

فاما السلف : فغلبوا أدلة التنزية لكيثرتها . ووضوح دلالتها . وعلموا  
استحالة التشبيه وقضوا بأن الآيات من كلام الله فآمنوا بها ، ولم يتعرضوا  
لمعناها ببحث ولا تأويل .

وهذا معنى قول الكثير منهم أقر وهو كما جاءت : آى آمنوا بأنها من عند  
الله ، ولا تتعرضوا للتأويلها ولا تفسيرها لجواز أن تكون ابتلاء ، فيجب  
الوقف والإذعان له ... .

---

(١) السلف : قبل ما قبل الحسينية . وقيل هم الصحابة والتابعون وتابعيو التابعين .

والخلف : من بعدهم [ مذكرة التوحيد من ٣٨ للشيخ حسن السيد متولى ]

رأي أحمد الدردير :

وفي شرح الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوى المالكى الخلوى على العقيدة المسماة بفوائد الفراتى فى ضابط العقائد التى نظمها السيد/ مصطفى البكرى .

« ويستحيل وصفه بكل ما أشعر وصفاً ناقصاً أو أوهماً أى يستحيل اتصافه تعالى بكل شيء أشعر أو أوهم نقصاً أو تشبيهاً بالحوادث ، وما ورد بما يوهم ذلك كالغضب والضحك والفرح والرقة واليد والاستواء على العرش والمعية وغير ذلك فنقول .

أما السلف : ففوضوا معانى هذه الأشياء إليه تعالى مع اعتقاد تزهده عن قيام خلقها اللiguنية به تعالى ... .

رأى الكمال بن أبي شريف :

وفي كتاب المسامرة للسجىال بن أبي شريف في شرح المسایرة للسجىال ابن الهمام في علم الكلام — مع حاشية زين الدين قاسم على المسایرة مفصولة بجدول ص ٣٣ : « كل لفظ يرد في الشرع مما يسند إلى الذات المقدسة ، أو يطلق إسماً أو صفة لها وهو مخالف للعقل ، ويسمى المتشابه ، لا يخلو : إما أن يتواتر أو ينقل آحاداً ، والأحاد : إن كان نصاً لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراض ناقله أو سهوه أو غلطه ، وإن كان ظاهراً فظاهره غير مراد .

ولأن كان متواتراً : فلا يتصور أن يكون تصاً لا يحتمل التأويل ، بل لا بد وأن يكون ظاهراً . وحيثند نقول : الاختال الذى ينفيه العقل ليس مراداً منه ، ثم إن بقى بعد انتفائه احتمال واحد تعين أنه المراد به كم الحال .

ولأن بقى احتمالان فصاعداً :

فلا يخلو : إما أن يدل قاطع على واحد منها أو لا .

فإن دل حمل عليه ، وإن لم يدل قاطع على التعيين : فهل يعن بالنظر والاجتہاد دفعاً للنحو عن العقائد أو لا خشية الإلحاد في الأسماء والصفات الأولى مذهب الخلف والثانية مذهب السلف .

**رأى السكمال بن الهمام :**

حينما يصور مذهب السلف لا يرى مانعاً من اللجوء إلى مذهب الخلف إذا خيف على العامة من الواقع في التشبيه ، ويرى أن اللغة العربية لا تمنع ذلك .

قال في كتابه المسيرة في العقائد المتجهة في الآخرة (ص ٧) : « ... وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء وإذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية وإن لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء فإنه قد ثبت إطلاقه ، وإرادته لغة في قوله :

قد استوى بشر على العراق .

وقوله :

فليا علّونا واستوينا عليهم  
جعلناهم مرعى لنسر وطائر ،

**رأى العلامة البناني :**

وفي حاشية العلامة البناني على شرح جمع الجوامع ص ١٩٨ ( في علم الأصول ) .

قال : « ... الظاهر أن السلف لا يخالفون في احتلال تلك الآيات

والأحاديث لتلك المعانى التى حملها عليها الخلف ، فهى عند الفرقين محتملة لتلك المعانى .

غير أن السلف تركوا حملها عليها احتياطًا والخلف ارتكبوا المخل عليها على سبيل الاحتمال لا القطع ... .

رأى سعد الدين التفتازانى :

وقال سعد الدين التفتازانى في شرحه على العقائد النسفية بعد أن أورد كلام النسف وشرح المعانى التى أوردها في تزييه الله عز وجل عن مشابهته تعالى للحوادث ، قال :

«... واحتى الخالق بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية والصورة والجوارح بأن كل موجودين فرضاً لا بد أن يكون أحد هما متصلاً بالآخر عما له أو منفصل عنه. مبادئنا في الجهة ، والله تعالى ليس حالاً ولا مخل للعالم فيكون مبادئنا للعالم في جهة فيتغير فيكون جسماً أو جزءاً جسم مصور أمتناهياً .

والجواب عنه : إن ذلك وهم محض وحكم على غير المحسوس بأحكام المحسوس والأدلة القطعية قائمة على التزيهات ، فيجب أن يفوض علم النصوص إلى الله تعالى على ما هو دأب السلف ليشارأ للطريق الأسلم ، أو تتوول بتاويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون دفعاً لطاعن المخالفين وجذباً لطبع القاصرين سلوكاً للسبيل الأحكم .

رأى الأئمة :

العن بن عبد السلام ، ويحيى بن معاذ الرازى ، والشيبى والإمام أحمد ابن حنبل والإمام الشافعى والإمام أبي حنيفة والإمام مالك رضى الله عنهم أجمعين .

\* في كتاب زبد خلاصة التصوف المسمى بحل الرموز .

لِإِمَامِ الشَّيْخِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُتَوْفِيِّ سَنَةَ ٦٦٠ هـ  
ص ٤٧ ، ٤٨ : قال الشيخ العز :

..... وسر هذا الرمز يظهر من سؤال فرعون لموسى عليه السلام حين  
قال له موسى « إني رسول رب العالمين » فسأله فرعون « وما رب العالمين »  
فقال موسى « رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقدين » وهذا  
الجواب يسمى جواب العدول لأنّه عدل فيه عن مطابقة السؤال . لأن  
فرعون سأله عن ماهية الله سبحانه وأجاب موسى عن قدرته وصفاته بخادله  
حين خلط في سؤاله وسأل عما لا يمكن إدراكه فجاز له أن يعدل عن سؤاله .

وقد سُئل يحيى بن معاذ الرازى :

فقيل له أخبرنا عن الله تعالى ، فقال : إله واحد ، فقيل : كيف هو ؟  
فقال : إله قادر ، فقيل : فاين هو ؟ فقال : بالمرصاد ، فقال السائل : لم أسألك  
عن هذا ، فقال : ما كان غير هذا صفة الخلقين فاما صفة الخالق فالذى  
أخبرت عنه .

وسئل الشبلي : عن قوله « الرحمن على العرش استوى » ..

فقال : الرحمن لم يزل والعرش محدث فالعرش بالرحمن استوى .

وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن الاستواء ،

فقال : استوى كما أخبر لا كما ينطر للبشر .

وسئل الإمام الشافعى :

فقال : آمنت بلا تشبیه ، وصدقت بلا تمثيل ، واتهمت نفسي في الإدراك ،  
وأنسكت عن الخوض فيه كل الإمساك .

وقال أبو حنيفة : من قال لا أعرف الله في السماه هو ألم في الأرض هو  
فقد كفر ، لأنّ هذا يوهم أنّ الله مكاناً ، ومن توهم أنّ الله مكاناً فهو مشبه .

وسئل الإمام مالك : عن الاستواء ؟  
 فقال : الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال  
 عنه بدعة<sup>(١)</sup> .

وهو الذي ذهب إليه الأئمة الأربعة ولا خلاف بينهم في ذلك ، ومن  
 تورهم أن بين أحد من الأئمة اختلافاً في صحة الاعتقاد فقد أعظم الفرية عن  
 أئمة الأمة وأساء ظنه بأئمة المسلمين (وها أنا) أذكر لك في التنزية ما يجلو  
 عن قلبك درن التشيه .

فأقول :

يَا يَهُـا الْمَدْعُ لِلَّهِ عَرَفَـاـنـاـ وَقَدْ تَفَـوَّـهـ بـالـتـوـحـيـدـ إـعـلـاـنـاـ  
 وَتـطـلـبـ الـحـقـ بـالـعـقـلـ الـضـعـيـفـ وـتـبـيـانـاـ وـبـالـقـيـاسـ وـالـرـأـيـ تـحـقـيقـاـ وـتـبـيـانـاـ  
 ظـنـنـتـ جـهـلـاـ بـأـنـ اللـهـ تـدـرـكـهـ ثـوـاـقـبـ الـفـسـكـرـ أـوـ تـدـرـيـهـ لـيـقـاـنـاـ  
 أـوـ هـلـ أـقـامـتـ بـهـ لـيـاهـ بـرـهـاـنـاـ  
 هـلـ هـنـ إـلـاـ عـلـىـ التـحـقـيقـ عـيـاـنـاـ  
 عـلـمـ وـعـقـلـ وـرـأـيـ جـلـ سـلـطـانـاـ  
 وـخـانـكـ الـعـقـلـ إـنـ صـوـرـتـ جـثـنـاـ  
 وـاحـذـرـ تـكـنـ عـابـدـاـ بـالـوـصـفـ أـوـ ثـانـاـ  
 آمـنـتـ بـالـلـهـ تـصـدـيـقـاـ وـإـيمـانـاـ  
 فـيـانـ تـأـوـلـتـ قـدـ أـوـلـتـ بـهـتـانـاـ

أـوـ الـعـقـولـ أـحـاطـتـهـ بـدـيـهـتـهـ  
 اللـهـ أـعـظـمـ شـأـنـاـ أـنـ يـحـيـطـ بـهـ  
 أـزـدـرـىـ بـلـكـ الـعـقـلـ إـنـ عـطـلـتـهـ عـدـمـاـ  
 لـيـاـكـ وـيـحـلـكـ وـالـعـطـيلـ فـيـ صـفـةـ  
 فـيـانـ سـمـعـتـ أـحـادـيـثـ الصـفـاتـ فـقـلـ  
 وـرـدـ عـلـمـ خـفـاـيـاهـ لـعـالـمـهـ

إـلـىـ أـنـ قـالـ :

مـنـ ظـنـ جـهـلـاـ بـأـنـ الـعـرـشـ يـحـمـلـهـ  
 الـعـرـشـ وـالـفـرـشـ وـالـسـكـرـسـ صـنـعـتـهـ

(١) وـفـ رـوـاـيـةـ أـخـيـ «ـ ...ـ وـالـسـؤـالـ عـنـ بـدـعـةـ وـأـظـنـكـ رـجـلـ سـوـهـ أـخـرـجـوـهـ عـنـيـ »ـ .

رأى الشيخ إبراهيم اللقاني :

قال في جوهرة التوحيد :

وكل نص أوهم التشبيهاً أوّله أو فرض ورم تنزيهاً

رأى الشيخ إبراهيم الباجوري :

قال في حاشيته على الجوهرة :

«وقوله (أوله) أي أحمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد . فالمراد أوله تأويلاً تفصيلياً . بأن يكون فيه بيان المعنى المراد ، كما هو مذهب الخلف ، وهم من كانوا بعد الخسائفة . وقيل من بعد القرون الثلاثة . وقوله (أو فرض) أي بعد التأويل الإجمالي : الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ، وبعد هذا التأويل فرض المراد من النص الموهم إليه تعالى على طريقة السلف وهم من كانوا قبل الخسائفة ، وقيل القرون الثلاثة الصحابة والتابعون وأتباع التابعين .»

رأى أبي الحسن البغدادي المالكي ابن عبد الستار :

قال أبو الحسن البغدادي في كتابه «لإيقاظ الوستان في العمل بالسنة والقرآن» — نسخة مخطوطة كتبت بخط أحمد بن المرحوم الحاج إسماعيل الفهجاوي سنة ١٢٨٩هـ والكتاب نثر إلا أنه قبل نهاية نظم بعض المعاني .

قال رحمة الله تعالى :

«ولعقيدة السلف بيان هو قوله في خاتمة جلاء الران :

عقيدة ذات سلام واحدة هي التي لها النصوص شاهده  
ما جاءهم في محكم الكتاب وسنة الهادى إلى الصواب  
من الصفات وأخباراً معناه واجب الاعتقاد لاسواه  
وما أتاهم فيما من مشكل اعتقدوا تنزيه مولانا العلی

عما اقتضاه ظاهر أما استعمال نسبته إلى الكبير المتعال  
ثم اعتقاد ذلك التنزية لاحلف بين المسلمين فيه  
كما أتى النص به مفروضاً لعلم من نفسه به قضى  
هذا هو الأسلم والجبل الوثيق  
والمذهب الذي به دأب السلف وبالذى يليق أول الخلف

رأى الشيخ زاده :

وما قال الشيخ زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي ج ٢ ص ٣٠٧  
في قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى »  
قال : « . . . وقد تمسك المشبه بهذه الآية في أن معيودهم جالس مستقر  
على العرش وهو باطل بالعقل والنقل . »

وأختلف أهل الحق في تأويم هذه الآية :

فقال بعضهم : إنما نقطع بأن الله تعالى مenze عن المكان والتجهيز ، وأنه  
تعالى لم يرد من الاستواء الجلوس والاستقرار ؛ بل مراده به شيء آخر  
إلا إذا لاشتغل بتعيين ذلك المراد خوفاً من الخطأ . . . ، لاخ ثم أورد بعد  
ذلك رأى الخلف .

رأى الإمام أبي حامد الغزالى :

وقد صور لنا الإمام أبو حامد الغزالى مذهب السلف ودلل عليه في  
كتابه « الجامع العام عن علم الكلام » ، فقال : « . . . أعلم أن الحق الصريح  
الذى لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف — أعني مذهب الصحابة  
والتابعين — وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه فاقول : حقيقة مذهب السلف  
— وهو الحق عندنا — أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من  
عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور :

التقديس والتصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الامساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة .

١ - أما التقديس : فأعني به تزييه الرب سبحانه وتعالى عن الجسمية وتوابعها .

٢ - وأما التصديق : فهو الإيمان بما قاله صل الله عليه وسلم وأن ما ذكره حق وهو فيها قاله صادق وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده ،

٣ - وأما الاعتراف بالعجز : فهو أن يقر بأن مراده ليست على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته .

٤ - وأما السكوت : فإن لا يسأل عن معناه ، ولا يخوض فيه . ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر .

٥ - وأما الامساك : فإن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريح والتبدل بلغة أخرى والزيادة والنقصان منه والجمع والتفرق . بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريح .

٦ - وأما السك : فإن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه .

٧ - وأما التسليم لأهله : فإن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله صل الله عليه وسلم أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها . . . .

هذا وقد شرح أبو حامد الغزالى ما تقدم بمزيد من التفصيل والتوضيح بالأمثلة والتطبيق على ما بينه في كتاب إلحاد العوام .

رأى السيد أحمد الرفاعي :

في كتاب (١) البرهان المزید مانصه : « صونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنّة لأن ذلك من أصول الكفر .

قال تعالى : « فَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْغَاهُ الْفَتْنَةُ وَابْتِغَاهُ تَأْوِيلُهُ » .

والواجب عليكم وعلى كل مكلف في المتشابه الإيمان بأنه من عند الله أنزله على عبده سيدنا رسول الله .

وما كلفنا سبحانه وتعالى تفصيل علم تأويله قال جلت عظمته : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » .

فسبيل المتقين من السلف تزية الله تعالى عما دل عليه ظاهره ، وتفويض معناه المراد منه إلى الحق تعالى وتقديره ، وبهذا سلامه الدين .

رأى الشيخ سليمان بن عمر العجيل الشافعى الشهير بالجمل :  
قال في حاشيته ج ٢ على تفسير الجلالين ص ١٤٩ :

« ... طريقة السلف الذين يفوضون علم المتشابه إلى الله بعد صرفه عن ظاهره » .

وأما عن طريقة الخلف فقال « وطريقة الخلف التأويل بتعيين محل اللفظ فيقولون الاستواء بالاستيلاء أى التسکن والتصرف بطريق الاختيار أى ثم استولى على العرش يتصرف فيه بما يريد منه » .

رأى الأستاذ فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود :

في كتابه « التفكير الفلسفى في الإسلام » ج ١ ص ١٤٥ ; ص ١٤٦

(١) البرهان الصادق في تزية الحال للسيد / محمد أبى المدى الصنادى من ١٤ .

بعد أن أورد فضيلته رأى الإمام أبي حامد الغزالى في كتابه : إلحاد العوام وذكر الوظائف السبعة بالتفصيل التي سبق ذكرها إجمالاً .

قال فضيلته : « .. ونفي الجسمية . ونفي لوازمه معلوم لل المسلمين على القطع والضرورة ياعلام رسول الله صلى الله عليه وسلم المبالغة في التزية بالقرآن العظيم .

وبقوله تعالى « ليس كمثله شيء » ، وسورة الإخلاص وقوله تعالى « ولا تجعلوا الله أنداداً » ، وبالفاظ كثيرة لا حصر لها في الكتاب والسنة .

ويأتي الإمام الغزالى في كتابه : إلحاد العوام بأسئلة وأجوبة تعتبر تطبيقاً على ما سبق بيانه من مذهب السلف .

فإذا سئل الإنسان عن (الاستواء) و (الفوق) و (اليد) و (الإصبع) مثلاً فالجواب أن يقال :

الحق فيه ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى وقد صدق حيث قال « الرحمن على العرش استوى » .

فيعلم قطعاً أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذي هو صفة الأجسام ولا ندرى ما الذي أراده ولم ينكلف معرفته وصدق حيث قال : « وهو القاهر فوق عباده » ، وفوقية المكان محالة . فإنه كان قبل المكان فهو الآن كما كان وما أراده فلستنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته .

مذهب السلف إذن يقف عند ما ورد في القرآن والسنة من أدلة على وجود الله وصفاته ، دون زيادة أو نقص . ويرى أن ذلك كاف في تثبيت الإيمان وفي إقناع الملحدين ، وفي رد اليهود والنصارى إلى المجادة . ويرى أن قواعد الإيمان وأصوله قد يبنها القرآن بياناً تاماً « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينكم » .

ويقف من الله سبحانه وتعالى موقف الاستسلام ، فيؤمن بالقدر ..

ويتخذ الأسباب ويعدهما استطاع من قوة ومن رباط الخبر — ويختزل عن الزيف فلا يتبع المتشابه ولا يسير وراء الجدل المردء .. .

هذا وفضيلته يقر ما ذكره الرازى فى تصوير مذهب السلف فأورده فى كتابه التفسير الفلسفى فى الإسلام .

كما يقرر أيضاً فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود الآتى :

فقال فى ص ١٣٦ المرجع السابق :

... ولم يكن هذا الموضوع يثار فى عهد الصحابة ويتناقش فيه وإنما أثاره وناقشه من آتى بعدهم معتمدين على أقواهم واتجاهاتهم . كان هذا المذهب الذى سنشرحه لا يكاد يشد عنه فرد ، ولكن الكتب لم تدون فى عهد الصحابة ولم تكن قد ثبتت الشبهات فى رموز الأفراد ، واتهى عهد أبي بكر وعمر وعثمان ولم يتناقش القوم فى مسألة الصفات .

لقد شغلو فى عهد أبي بكر بحرب الردة ، وفي عهد عمر بالفتح ،  
وشغلو فى أوائل عهد عثمان بالفتح ، وفي أواخره بالفتنة .

وكان عهد على من الأضطراب الاجتماعى بحيث لا يدع للجدل فى صفات  
الله بحال .. الخ.

رأى الاستاذ الدكتور محمد البهى :

قد بين لنا سعادته رأيه فى هذا الموضوع فى كتابه « الم جانب الإلهى من التفسير الإسلامى » الجزء الأول ص ٤٥ .

وكان مما ذكره سعادته « ... وكذا ما يتخذ ظاهرها حججة على التشبيه من مثل قوله فى سورة المائدة « وقائلت اليهود يد الله مغلولة ». علت أيديهم ولشعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء ». .

وقوله في سورة (ص) «قالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ  
بِيَدِي أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ» .

وقوله في سورة القمر «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزاءً مِّنْ كَانَ كَفِيرًا» .

وقوله في سورة الزمر «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ تَحْقِيقَ قُدْرَتِهِ وَالْأَرْضَ جَمِيعًا  
قَبْضَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

وقوله في سورة طه «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» .

وقد أنكر السيد الدكتور على أن تتخذ هذه الآيات حجة على التشبيه  
ثم بين رأيه فيما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة لمثل هذه الآيات  
فقال في ص ٣٧ المراجع السابق .

... فالنبي عليه السلام لم يقف عند وصف من أوصاف القرآن  
أو الحديث لذات الله تعالى ليخرج من هذا الوصف مذهبًا أو مذهب في  
فهم العقيدة كما حاول بعده المسلمين ، بعد أن تفرقوا وتحزبوا — مستندين  
إلى عبارة أو عبارات وردت في القرآن أو الحديث يصح ويحتمل أن يمال  
بها إلى رأيهم الخاص ومذهبهم الشخصي .

فعليه السلام لم يثر مثلا حول الآيات الظاهرة للاختيار والأخرى  
الظاهرة للجبر . مثل ما أثاره حولها فيما بعد بعض المعلقين ، والمتفهمين  
من القدرة والجبرية . ولم ير صلى الله عليه وسلم كذلك بين النوعين من  
الآيات تضاداً حاول أن يرفعه كما صنع بعض متفهمي العقيدة أو المفسرين  
لأنه كان يعبر عن كل أمر كما كان يراه في وقته وكما كان يقتضيه الحال وكذلك  
عند ما يتحدث القرآن عن (يد) الله أو عن (أعينه) أو عن (استوانه)  
على العرش أو عن (قبضته) لم يقصد الرسول إلى تشبيه أو تجسيم كما صنع  
المجسمة والمشبهة بالتقريب بين الله والإنسان لأن هذه الصفات ، في هذا  
الوضع أقرب إلى التصوير والمجاز .

وفي ص ٧٧ المرجع السابق ذكر ما عاب به الشهريستاني — في كتابه *المملل والنحل* — جماعة من المتأخرین الذين قالوا لا بد من إجراءها — أى الأخبار — على ظاهرها والقول بتفسيرها كما وردت من غير تعرض للتأويل ولا توقف في الظاهر فوقعوا في التشبيه المعروف .

رأى الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني :

قال فضيلته في كتابه « منهاج العرفان في علوم القرآن » ج ٢ ص ١٨٢ :

«... علماًًؤذا أجزل الله مثوبتهم قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المشابهات ثم اختلفوا فيما وراءها «فأول ما اتفقوا عليه» : صرفها عن ظواهرها المستحيلة واعتقاد أن هذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته .

«ثانية» : أنه إذا توقف الدافع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شباهات المشبهين ويرد طعن الطاعنين .

«ثالثة»: أن المتشابه إذا كان تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً وجوب القول به إجماعاً.

وذلك كقوله سبحانه « وهو معلم أينما كنتم »، فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحبة قطعاً وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد. وهو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصرأ وقدرة وإرادة.

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب:

مذهب السلف: ويسمى مذهب المقوضة (بكسر الواو وتشديدها) وهو تفويض معانى هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحبة.

وقد بين فضيلته بعد ذلك الدليل على مذهب السلف كا بين المذهب الثاني وهو مذهب الخلف<sup>(١)</sup>.

أما عن المذهب الثالث فقال في ص ١٨٥ :

«المذهب الثالث»، مذهب المتوسطين.

وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال : وتوسط ابن دقيق العيد.

قال : إذا كان التأول قريباً من لسان العرب لم ينكر أو بعيداً توافقنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريده به مع التنزية . وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهرآً فهو ما من تناطح العرب قلنا به من غير توقف .

كما في قوله تعالى : «يا حسرتا على ما غرطت في جنوب الله»، فتحمله على حق الله وما يحب له اه.

تطبيق<sup>(٢)</sup> وتمثيل : ولنطبق هذه المذاهب على قوله سبحانه «الرحمن على العرش استوى».

فنقول : يتفق الجميع من سلف وخلف على أن ظاهر الاستواء على العرش وهو الجلوس عليه مع التسكين والتحيز مستحيل.

لأن : الأدلة القاطعة تزه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه سواه أكان مكاناً يحل فيه أم غيره .

وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد الله قطعاً لأنه تعالى نفي عن نفسه المائة لخلقه وأثبت لنفسه الغنى عنهم فقال : «ليس كمثله شيء»، وقال «وهو الغنِي الحميد»، فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضاً ثم اختلف السلف والخلف بعد ما تقدم .

(١) ترجم من ١٨٥ ج ٢ «مناهل القرآن في علوم القرآن».

(٢) المرجع السابق من ١٨٦ .

فرأى السلفيون: أن يفوضوا تعين معنى الاستواء إلى الله هو أعلم بما نسبه إلى نفسه وأعلم. مما يليق به ولا دليل عندهم على هذا التعين.

ورأى الخلف: أن يقولوا لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون. ومادام ميدان اللغة متسعًا للتأويل وجب التأويل؛ يهد أئمهم أفترقا في هذا التأويل فرقتين:

فطائفة الأشاعرة: يقولون من غير تعين و يقولون إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سماعية لا نعلمها على التعين تسمى صفة الاستواء.

وطائفة المتأخرین: يعنون فيقولون: إن المراد بالاستواء هنا الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلف لأن اللغة تتسع لهذا المعنى. ومنه قول الشاعر:

استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق  
أى استوى وقهر، أو دبر وحكم، وكذلك يكون معنى النص الكريم:  
الرحمن استوى على عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبرة بمحি�بتة.

وابن دقيق العيد يقول بهذا التأويل إن رأه قريباً ويتوقف إن رأه بعيداً.

وقل مثل ذلك في نحو «ويستقي وجه ربك»، «ولتصنع على عيني»،  
«يد الله فوق أيديهم»، «والسموات مطويات يمينه»، «يختافون ربهم من  
فوقهم»، «وجاء ربك»، «وعنده مفاتيح الغيب».

فالسلف: يفوضون في معانٍها تقويضًا مطلقاً بعد تزييه الله عن ظواهرها  
المستحيلة.

والأشاعرة: يفسرونها بصفات سماعية زائدة على الصفات التي نعلمها

ولكنهم يفوضون الأمر في تعين هذه الصفات إلى الله ؛ فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه .

والمتأخرون : يفسرون الوجه بالذات ولفظ « ولتصنع على عيني » بترية موسى ملحوظاً بعنایة الله وجميل رعايته ولفظ اليد بالقدرة . ولفظ اليمين بالقوة .

والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسى . والمجيء في قوله « وجاء ربك » بمجيء أمره . والعندية في قوله « وعنه مفاتح الغيب » بالإحاطة والتمكّن أو بمثل ذلك في الجميع . . . .

## الفصل الثاني

تصوير مذهب السلف عند ابن تيمية

قال ابن تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ١٤٦ :

«... إن مذهب السلف إجراؤها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها» .

وقال في شرح العقيدة الأصفهانية ص ٨ :

«... فالذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن يوصى الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحرير ولا تعطيل ومن غير تكليف ولا تمثيل» .

ثم يورد مثلاً يوضح رأيه فيقول في ص ١٢٦ شرح العقيدة الأصفهانية:

«... وقال عثمان النيسابوري الملقب بشيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنة .

قال : ويثبت أهل الحديث نزول الرُّب في كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بـنَزُولِ الْمَلَوْقِينَ ولا تَمثيل ولا تَكْييف ، بل يَبْتَهُونَ لَهُ مَا أَبْتَهَهُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَنْتَهُونَ فِيهِ إِلَيْهِ وَيَنْتَهُونَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيفِ الْوَارِدِ بِذِكْرِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ .

ويكُلُونَ عَلَيْهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ يَبْتَهُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ ذِكْرِ الْمَجِيءِ وَالْإِتِيَانِ فِي ظَلَلِ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ .  
وقوله عز وجل «وَجَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكَ صَفَّا صَفَّا» .

فابن تيمية قد خالف غيره من سبق ذكرهم في تصوير مذهب السلف

حيث قال بظاهر النصوص ثم تناقض مع نفسه فقال « إجراؤها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها » .

أما غيره فقال : إن الظاهر الموهم للتشبيه غير مراد ثم تفويض المعنى بعد ذلك إلى الله تعالى .

إن ابن تيمية يعارض اتجاه التأويل — بحسب طريقة هو — وذلك أنه ينفي أن يكون في ظاهر اللفظ مذوراً ، كما يعارض اتجاه التفويض لله تعالى من حيث تحديد المعنى الخاص بالنص — بحسب طريقةه أيضاً — وذلك أنه ينفي أن يكون في القرآن ما لا يفهمه أحد .

قال ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٧٣ :

« ... وأما التأويل المذموم والباطل فهو تأويل أهل التحرير والبدع الذي يتأولونه على غير تأويله . ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن في ظاهره من المذور ما هو نظير المذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ويصرفونه إلى معانٍ هي نظير المعانى التي نفواها عنه فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً مكناً كان المنفي مثله وإن كان المنفي باطلًا متنعاً كان الثابت مثله » .

وقال ابن تيمية بعد ذلك في ص ٧٣ المرجع السابق :

« وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ويكتحرون بقوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله » ، قد يظنون أقا خوطينا في القرآن بما لا يفهمه أحد أو بما لا معنى له . أو بما لا يفهم منه شيء وهذا مع أنه باطل فهو متناقض .. إلخ » .

فابن تيمية باعتبار تصويره لمذهب السلف يعتبر غير سلفي باعتبار فهم غيره في تصوير مذهب السلف .

وعلى كل فهل ابن تيمية التزم المنهج الذي حدده في تصوير مذهب السلف حتى يمكن القول بأنه سلفي متناسق الرأي ، أم أنه حاد عن مذهب السلف سواء كان بالنسبة لتصويره هو أو تصوير غيره لمذهب السلف ؟

الواقع في نظري : أن ابن تيمية ليس سلفياً في كلا الأمرتين ، وهذا هو موضوع البحث وما سيثبت بإذن الله تعالى ، بدون تحامل أو تحيز وبدون ميل أو تطرف وبلا مغالاة وبلا تحصب .

وأنا في بحثي هذا أثبت رأياً وأدعم فكره وأقيم حجة بإذن الله تعالى مع العلم بأن الموضوع أوسع من أن يحصر في مجلد أو يحاط في مؤلف بل إن الزمن لتضيق ساعاته في الإيفاء والاستقصاء ، ولكن كل هذا لا يمنع من إبداء الرأى المدعم بالدليل والإتيان بأمثلة كثيارة فاطقة بالحق تعلن في وضوح .

( ابن تيمية ليس سلفياً )

أسأل الله تعالى حسن القبول وجميل التوفيق .

# تَحْصِيل

لننظر أولاً إلى التطبيق العملي لكلام ابن تيمية نفسه .

لنزري مدى قربه أو بعده عن السلف . ثم لنا أن نحكم بعد ذلك إنّه في طريقة لإثبات وجهة نظره في تصويره لمذهب السلف سار في طريق غير تمهّد . وكلما اعترضته عقبة لم يعبأ بها ، بل جاوزها قفزاً ووثباً ، ولم يقف عند تلك الصخور المتينة الصلبة من الاعتراضات القوية الموجهة إليه في عنف يتحطم عليها رأيه لو اصطدم بتلك الاعتراضات اصطدام المقارعة والمحاججة .

وهو لا شك أحس بها ورأها ولتكنه في سيل رأيه أشار إليها وتسلّم فيها كثيراً وأوهم نفسه أنه ردّها وأبطلها وأذابها وأزاحها حتى خلص له الطريق .

ولكن في الحقيقة أنه جاوزها قفزاً ووثباً والعقبات والاعتراضات هي قائمة في طريقة .

فهو لا يقوم من عشرة إلا إلى عشرات وكلما سار اصطدم .. ومن هنا كثُر كلامه وزاد جدلُه . واضطربت أفكاره ولم يوجد فيه الباحث الهدى ، العميق المدقق المنظم .. وإنما هو صاحب اللسان السليط المهاجم به معارضيه في عنف يكيل لهم من الألفاظ ما شاء أن يكيل حتى وصف معارضيه بأوصاف .. استساغها لهم وتاباها تقوسيهم .. وإنما هو صاحب المؤلفات الكثيرة والكثيرة جداً ، مؤلفات جهة أحاط سرادقها بمجلسه فأعطي شهرة كبيرة في العلم .. ولكن الشهرة شيء وما نحن بصدده شيء

آخر .. بل إن تحصيل العلم شيء وأسلوب عرضه وعدم الخطأ شيء آخر  
وإله تعالى هو الهادى إلى الصراط المستقيم ..

أما بعد : فهذه نظرة تمهيدية ليس المقصود بها توجيه اتهامات إنسانية  
إلى ابن تيمية ، وإنما هي حقائق ستبث بإذن الله تعالى .

لنبدأ بإذن بما قلناه من النظر في التطبيق العملي لكلام ابن تيمية وفي  
ذلك مناقشة لابن تيمية في تصويره لمذهب السلف فأقول وبالله التوفيق .

### الفصل الثالث

#### ابن تيمية ينكر المجاز في اللغة

إن ابن تيمية في سبيل رأيه وتصوирه لمذهب السلف أنكر المجاز في اللغة العربية كلها ، فليس في اللغة العربية إلا الحقيقة والحقيقة فقط وما توهه الناس من المجاز إنما هو حقيقة في الواقع ونفس الأمر .

وبالتالي أنكر المجاز في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف .

وقد استخدم إنكاره لل المجاز فيها هو بقصده من بيان مذهب السلف على حسب تصوирه .

لقد طلب ابن تيمية معرفة اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة . والغرض من هذا الطلب فهم القرآن والسنة بمقتضى تلك المعرفة : اللغة والعادة والعرف .

قال ابن تيمية في كتابه ( الإيمان ) ص ٤٢ :

«... الواجب أن يعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة . وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ .

فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله لا بما حديث ذلك ... الخ .

واللغة في نظر ابن تيمية ، حقيقة فقط ، وأما تقسيمها إلى حقيقة ومجاز فتقسيم مبتدع محدث .

قال ابن تيمية في كتابه ( الإيمان ) ص ٦٩ :

«... وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف .

والخلاف فيه على قولين ، وليس النزاع فيه لفظياً . بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا . ولهذا كان كل ما يذكره من الفروق يبين أنها فوق باطلة .

وقو لهم الفاظ إن دل بل قرينة فهو حقيقة . وإن لم يدل إلا معها فهو بجاز فقد تبين بطلانه ... ، الخ .

ثم بين النتيجة من إنكاره المجاز فقال في ص ٦٧ المرجع السابق :

« وكذلك ما ادعوا أنه بجاز في القرآن لفظ المسكر والاستهزاء ، والساخرية المضاد إلى الله وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابلها على طريق المجاز وليس كذلك . بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلياً له ، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالجبن عليه عقوبة بمثل فعله كانت عدلاً .

كما قال تعالى « كَذَلِكَ رَكِدْنَا لِيُوسُفَ ، فَكَادَ لَهُ كَمَا كَادَتْ إِخْوَتُهُ لِمَا قَالَ لَهُ أَبُوهُ لَا تَقْصُصْ رُؤْبَاكَ عَلَى إِخْرَتِكَ فَيَكْسِدُوا لَكَ كِيدَاً ... ، الخ .

وعلى نعط ما درج عليه ابن تيمية في مناقشة معارضيه في الرأى قال في كتابه « الإيمان » ص ٥٧ ، ص ٥٨ بخصوص إنكاره المجاز :

« ... ثم يقال ثانياً : هذا التقسيم لا حقيقة له وليس لمن فرق بينهما أحد صحيح يميز به بين هذا وهذا فعلم أن هذا التقسيم باطل . وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول بل يتسلّم بلا علم . فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل ... ، الخ .

### الرد على ابن تيمية في إنكاره المجاز في اللغة

كتب فضيلة الأستاذ الشيخ محمد العزازى أستاذ<sup>(١)</sup> البلاغة والأدب بمهد الزقازيق الثانوى . مليئاً فضيلته رجائى في كتابة رد على رأى ابن تيمية وشبهاته التي أوردها في كتابه ( الإيمان ) منكرآ المجاز في اللغة ، فكتب مشكورآ فضيلة الشيخ العزازى رده الآتى : ( مخصوصاً لهذا البحث ) .

قال الشيخ العزازى :

يقول ابن تيمية في كتاب الإيمان ص ٥٢ « إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انتفاء القرون الثلاثة . لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان . ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعى . . . ثم يقول : إن أول من تكلم به أبو عبيدة معمر بن المثنى » .

ومعروف أن أبو عبيدة من علماء القرن الثاني وأوائل الثالث لأنه ولد في سنة ١١٤هـ وتوفي في سنة ٢١٠ من الهجرة على صاحبها أفضل الصلة . والسلام .

ثم يقول « إن أبو عبيدة لم يعن بالمجاز ما هو قسم الحقيقة ، وإنما عن بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية . . . . . »

وهذا تحكم ظاهر لا دليل عليه عند ابن تيمية ولا عند غيره من منكري المجاز ، فالذى عبر عنه أبو عبيدة من أنه المجاز هو ما فهمه أهل اللغة وأهل الأدب إلى يومنا هذا وأنه قسم الحقيقة .

ومن أين لابن تيمية أو لغيره أن يتحكم فيما عناه أبو عبيدة بكلمة المجاز وأنه قسم الحقيقة أو غير ذلك .

(١) أصبح مفتشاً بالمعاهد الدينية الثانوية بالأزهر .

والعجب أنه يقول في ص ٥٣ :

« إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة . وظهرت أولئك في المائة الثالثة وما علمناه موجوداً في المائة الثانية اللهم إلا أن يكون في أواخرها ٠٠٠ »

ونقول : ما الفائدة لهذا التنجذب في تحديد التاريخ للاصطلاح على تسمية شيء هو موجود بالفعل ؟

ومعلوم أن سائر الاصطلاحات بجمع العلوم إنما جاءت متأخرة لتحديد مفاهيم هذه العلوم .

فالعرب استعملت في أساليبها بعض الكلام فيما وضع له وبعضه في غير ما وضع له . ثم جاء بعد من سمي الأول حقيقة ومن سمي الثاني مجازاً . كمانظمت شعرها على الأوزان المختلفة ثم جاء من سمي هذه الأوزان بحوراً وسمى بعض البيات عروضاً وبعضه ضرباً وبعضه قافية .. الخ ما هو معروف في اصطلاحات العرب وضيئن وهذا هو الشأن في سائر العلوم .

ويقول ابن تيمية في قول أحمد بن حنبل « إنما سنعطيك إنما سنفعل ونحن فعلنا ، من وضع « إنا ونحن » في « مكان أنا » ، حيث ذكر أحمد أن هذا من مجاز اللغة .

يقول ابن تيمية : « مجاز اللغة ، أي ما يجوز في اللغة .

وهذا كلام يدل على ضعف الوعي وما كان لابن حنبل أن يريد أن هذا ما يجوز أو ما لا يجوز حيث وردت اللغة بذلك في أفصل أساليبها من أقدم عصورها وإنما هو يريد أن هذا مما تجوز به عن موضع إلى غير موضعه وهذا مالا يحتاج إلى التنبيه عند التأمل ،

ويقول ابن تيمية<sup>(١)</sup> : إن هذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد

---

(١) ص ٤٥ من كتاب « الإعان » لابن تيمية .

وضع أولاً لمعنى ثم بعد ذلك قد يستعمل في موضوعه وقد لا يستعمل، وهو ينكر أن تكون اللغات اصطلاحية وأن يكون الواضع قد وضع اللفظ يزاوم معنى بعینه وإذا دل لفظ على أكثر من معنى يقول : ما الذي يحدد أي المعنيين وضع اللفظ له أولاً حتى يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر بجازاً .. .

يقول عبد القاهر الجرجاني «كتاب أمراء البلاغة» ص ٢٨٤، ٢٨٥ في تعريف الحقيقة : «كل كلمة أريدها ما وقعت له في وضع واضح وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة»، ثم يقول «وإن أردت أن تتحقق هذا الحد فانظر إلى قولك (الأسد) تريده به السبع فإنك تراه يؤدى جميع شرائطه لأنك قد أردت به ما يعلم أنه وقع له في وضع واضح اللغة وكذلك تعلم أنه غير مستند في هذا الواقع إلى شيء غير السبع» .

ونقول لابن تيمية ، إننا حينما نطلق لفظ الأسد على الشجاع كخالد بن الوليد هل يكفي إطلاقه عليه من غير قرينة حالية أو مقالية تبين القصد من هذا الإطلاق .

وأن المراد به شجاع من الناس ينته وبين الأسد بمعناه الأصلي علاقة هي المشابهة .

وهل بعد هذا يستسيغ عاقل أن يقول أى الإطلاقين كان أولاً وأيهما كان آخرأ . حتى يكون أحدهما فيها وضع له والأخر فيما لم يوضع له وهذه القرينة الدالة على استعمال اللفظ فيما لم يوضع له يبيّنها الإمام الشافعى فيما يأتى (رسالة الإمام الشافعى في أصول الفقه برواية الريع بن سليمان المراوى ص ١١ طبع مطبعة بولاق الأميرية) :

باب الصنف الذي يبيّن سياقه معناه

قال الشافعى رحمه الله تعالى: قال الله تبارك وتعالى «وأسألهم عن القرية»، إلخ ..

قال الشافعى رحمة الله تعالى : فابتداً جل وعلا ذكر الأمر لمسائلهم عن القرية الحاضرة البحر ، فلما قال : إِذ يعدون في السبت . الآية ، دل على أنه إنما أراد أهل القرية ، لأن القرية لا تكون عادية ، ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره . وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسدون . وقال عز وجل « وَمَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً .. إِلَى يَرْكَضُونَ » .

قال الشافعى رحمة الله تعالى ، وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها ، فذكر قسم القرية ، فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم إنما هو أهلها ، دون منازلها . ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر إحسانهم الباس عند القسم أحاط العلم بأنه إنما أحسن الباس من يعرف الباس من الأدرين .

ويقول : قال تبارك وتعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم « وَمَا شَهَدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ، وَمَا كَنَا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ » ، إلى قوله « وَلَا نَنْصَادِقُونَ » .

قال الشافعى : فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عتداً أهل العلم باللسان أنهم يخاطبون بها أهل القرية وأهل العير .

فهذا كلام الإمام الشافعى واضح في أن بعض الألفاظ قد يراد بها غير معاناتها ، وأن السياق هو الذي يوضح ذلك ، وما قصده الشافعى من السياق هو بعينه ما يسميه علماء البلاغة بالقرينة الصارفة عن المعنى الموضوع له إلى المعنى غير الموضوع ، وهذا بجملته هو ما اصطلاح عليه أهل هذا الفن من أنه المجاز .

وفهم الإمام الشافعى لهذه الأساليب هو نفسه فهم علماء البلاغة لها وعبارة « عند أهل العلم باللسان » يرددتها الشافعى في مواضع من رسالته وهو يريد باللسان لسان العرب وما جرت عليه أساليبهم ، ويريد « بأهل العلم ، الفاهمين النواقين لأسرار اللسان العربى .

والعجب أن ابن تيمية لا يعترف بما هو مقرر من الفارق بين الحقيقة والمجاز .

وذلك بأن الحقيقة تدل على معناها ب نفسها وأن المجاز لا يدل على معناه إلا بالقرينة . ويطيل في مناقضة هذه القضية إطالة علة زاعماً أن اللفظ أياً كان بما يسمى حقيقة أو بجازاً لا يدل على معناه إلا في جملة الكلام وتراثه يقول بعد كلام طويل :

«فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فإنه مقيد بما يبين معناه فليس في شيء من ذلك بجاز بل كله حقيقة» .

ويقول في قوله تعالى «جداراً يريد أن ينقض» ، لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحى وفي الميل الذي لا شعور فيه وهو ميل الجماد . وهو من مشهور اللغة يقال هنا السقف يريد أن يقع وهذه الأرض تريد أن تحرث وهذا الزرع يريد أن يسقى » .

وقوله «قد استعمل» ليس جواباً في هذا جاء الأسلوب العربي وإنما الجواب : أن يثبت أن استعمال فعل الإرادة في الحالين واحد .

وهذا ما لا سيل إليه . وما لا يقدر عليه ابن تيمية ولا غيره .

فالإرادة فعل نفسى يستند إلى التبيين والاختيار وهذا حقيقة في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحى وبجاز في غيره كالمجاد والزرع الخ .

وبهذه العقلية يقول في قوله تعالى «فأذاقها الله لباس المجموع والخوف» إن كلاً من الإذاقة واللباس حقيقة . لأن الإذاقة وردت مستعملة في المحسوسات والمعنويات . وهذا كالذى قبله تماماً لا يصلح جواباً .

فما هو مقطوع به أن النونق في المحسوسات حقيقة فإذا جاء في المعنويات  
كان بمحاجةً لغير المعقول في صورة المحسوس ليزداد تهكناً في النفس .  
وقد بلغ القرآن القدر المعلى في هذا الباب من إيراد المعنويات في صورة  
المحسوسات .

يقول : « بل تندف بالحق على الباطل فيدمعه » ، ويقول « فنبذوه وراءه  
ظهورهم » ، ويقول « ضربت عليهم الذلة والمسكنة » ، ويقول « يخرجون من  
الظلمات إلى النور » ، وفي أسلوب التشبيه يقول « وقدمنا إلى ما عملوا من  
عمل يجعلناه هباءً متشوّراً » . ويقول « أعمالهم كرماد اشتدت به الرحيم في  
يوم عاصف » . ويقول « أعمالهم كسراب بقية يحيّ سبهاً الظمان ماء حتى  
إذا جاءه لم يجده شيئاً » .

والتشبيه أساس الاستعارة وهي أوسع أبواب المجاز .  
ونريد أن نسأل ابن تيمية وأشياخه ماذا يرون في قولنا :

قال حاتم الطائي :

أوقد فإن الليل ليل قرة والريح يا غلام ريح صر  
عل يرى نارك من يمر إن جلست ضيفاً فأنت حر  
وفي منزلنا رأيت اليوم حاتماً .

أيكون حاتم مستعملاً في حقيقة في الثاني كما هو في الأول ؟

ونسألهم في قوله تعالى « ونادي أصحاب النار أصحاب الجنة » ، وفي قوله  
تعالى « وإذ تتقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه » ، من وضع الماضي في  
مكان المضارع لإبراز ما سيقع في صورة ما تتحقق وقوعه ووضع المضارع  
في مكان الماضي لاستحضار صورته .

أيقولون إن هذه الصيغ ليست محددة لزمان الفعل وإن آية صيغة منها صالحة لما مضى وما هو حاصل بالفعل وما سيأتي بعد ذلك . اللهم إني لا أدرى ..

فإن من أشد ما يعانيه الباحث أن يحاول توضيح الواضح وأن يناقش من يجادل في المحسوس المليوس .

وبعد فقد لاحظت أن ابن تيمية ينعت معارضيه دائمًا بالجهل ، وعدم الفهم . وهو طويل الباع في هذا الباب — ساقه الله — ويزاء ذلك لا حرج على أن أقول فيه — مهما نعته مشايعوه بالذكاء والعلم — إنه قد حرم ذوق الأديب ، كما حرم نعمة التفهم لأسرار اللسان العربي إه .

اتهى رد فضيلة الشيخ العزاوي . وقد خص فضيلته بحثي هذا بكتابه رد على ابن تيمية في إنكاره المجاز فشكر الله له وجزاه خيراً .

### ابن القيم والمجاز

لا شك أن ابن القيم له دور هام في هذا الموضوع باعتباره التلذذ الوفي لشيخه ابن تيمية ، ولذلكه أيضًا لم يسلم كلامه من التضارب والتناقض ، ففي كتابه «الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن وعلم البيان»، أثبت ابن القيم المجاز وساوره بعض ما أثبتته ابن القيم في كتابه مكتفيًا بذكر الكلام بجملة بالقدر الذي اعترف به إجمالياً .

ففي ص ١٠ : الكلام في الحقيقة وأقسامها والكلام في المجاز وأقسامه .

و ص ١٦ : إطلاق اسم السبب على المسبب .

و ص ١٨ : إطلاق المسبب على السبب .

و ص ٢٠ : إطلاق اسم الفعل على غير فاعله لما كان سبباً له .

و ص ٢١ : الإخبار عن الجماعة بما يتعلق ببعضهم .

و ص ٢٢ : إطلاق اسم البعض على الكل .

إطلاق اسم الكل على البعض .

و ص ٢٤ : وصف الكل بصفة البعض .

و بما ذكره ابن القيم في ذلك :

قوله تعالى : « لَوْ اطَّلَعْتُ عَلَيْهِمْ لَوْلَيْتُ مِنْهُمْ فَرَارًا وَلَمَّا شَرِقَ مِنْهُمْ رُغْبًا ، وَالرُّعْبُ إِنَّمَا يَمْلأُ الْقُلُوبَ فَنُسِبَ إِلَى الْأَجْسَادِ وَوُصُفَ الْقُلُوبُ بِالْأَمْتَلَاءِ بِمَجازِ أَيْضًا . »

وفي ص ٢٥ : إطلاق اسم الفعل على مقاربه .

إطلاق اسم الشيء على ما كان عليه .

إطلاق اسم الشيء بما يقول إليه .

وفي ص ٢٨ : مجاز اللزوم .

و ص ٣١ : التجوز بالمجاز عن المجاز .

قال ابن القيم « وهو أن يجعل المجاز المأخذ عن الحقيقة بمشابهة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر فيتجوز بالمجاز الأول عن الثاني بعلقة بينه وبين الثاني . »

مثال ذلك قوله تعالى : « وَلَكُنْ لَا تَوَادُوْهُنْ سَرًا ، فَإِنَّهُ مجاز عن مجاز .. لِخَ .. »

وفي ص ٣١ : التجوز في الأسماء .

ص ٣٢ : التجوز في الأفعال .

ص ٣٦ : التجوز بالحرروف ببعضها عن بعض .

ص ٤٣ : (القسم العشرون) من أقسام المجاز الاستعارة .

قال ابن القيم : « أعلم وفينا الله ولما ياك أن المفظ إذا استعمل فيها وضع له

فيه حقيقة ، وإن استعمل في غير مواضع له فهو الموكل<sup>(١)</sup> وإن كان لمناسبة فإن حسن فيه أداة التشبيه فهو بجاز التشبيه وإن لم يحسن فيه إظهار أدلة التشبيه فهو الاستعارة . . . ، [الخ] ٤٦ : فصل وهذه جملة مما احتوى عليه القرآن من أقسام الاستعارة .

هذا وقد ذكر ابن القيم (المراجع السابق ص ١٠، ١١) .

«... (وأما المجاز) قال الكلام عليه أيضاً من خمسة أوجه :  
الأول في المعنى الذي استعملت العرب المجاز من أجله . الثاني في حده .  
الثالث في اشتقاقه . الرابع في علة النقل . الخامس في أقسامه .

أما الأول : فإن المعنى الذي استعملت العرب المجاز من أجله ميلهم إلى الاتساع في الكلام وكثرة معانى الألفاظ ليكثر الالتزاد بها ، فإن كل معنى للنفس به لذة ، ولهما إلى فهمه ارتياح وصبوة ، وكلما دق المعنى رق مشروبه عندها وراق في كلامه انخرطه ولذ للقلب ارتشافه وعظم به اغبائه ، وهذا كان المجاز عندهم منها موروداً ، عذب الارتشاف ، وسيلاً مسلوكاً لهم على سلوكه انبعكاف ، ولذلك كثُر في كلامهم حتى صار أكثر استعمالاً من الحقائق ، وخالفت بشاشته قلوبهم حتى أتوا منه بكل معنى رائق ، ولفظ فائق ، واشتد باعهم في إصابة أغراضه ، فأتوا فيه بالخوارق ، وزينوا به خطيبهم وأشعارهم حتى صارت الحقائق دثارهم وصار شعارهم .

وأما الثاني : فنده على قسمين : حد في المفردات ، وحد في الجمل :  
أما حده في المفردات : فهو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها ... [الخ] .

وأما حده في الجمل : فهو كل كلمة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه بضرب من التأويل .

---

(١) علق المصحح على هذا اللفظ بقوله في المامش «كذا في الأصل وكتب بهامشه لعله المنقول فليحجزه» .

وأما الثالث : فاشتقاقه من جاز الشيء يجوزه إذا تعداد وعدل عنه .

فاللفظ إذا عدل به عملياً يوجه أصل الوضع فهو مجاز على معنى أنهم جاؤوا به موضوعه الأصلي ، أو جاؤوا هو مكانه الذي وضع فيه أو لا .. إلخ ، إه .

هذا هو بعض كلام ابن القيم في كتابه المذكور سابقاً الذي تكلم في أضرب البلاغة المختلفة ويعتبر بهذا قد خالف ابن تيمية . ولكن هل ظل ابن القيم هكذا .. كلا ! لقد غابت عليه تيميته وتكلم هنا وهناك في كتابه (الصواعق المرسلة) .. فردد ما قاله شيخه ابن تيمية ، فقال ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة) ص ٢٤٢ « ... بل أول من عرف عنه في الإسلام أنه نطق بلفظ المجاز أبو عبيدة عمر بن المثنى ، فإنه صنف في تفسير القرآن كتاباً مختصراً سماه مجاز القرآن ، وليس مراده به تقسيم الحقيقة ، فإنه تفسير للفاظه بما هي موضوعة له . وإنما عنى بالمجاز ما يعبر به عن اللفظ ويفسر به . كاسى غيره كنایة معان القرآن أي ما يعني بالفاظه ويراد بها وكما يسمى ابن جرير الطبرى وغير ذلك تأويلاً وقد وقع في كلام أحمد شيء من ذلك فإنه قال في (الرد على الجهمية فيها شكت فيه من متشابه القرآن) وأما قوله « إنى معكم » فهذا من مجاز اللغة .. قلت مراد أحمد أن هذا الاستعمال بما يجوز في اللغة<sup>(١)</sup> ، أي هو من جائز اللغة لا من ممتنعاتها ولم يرد بالمجاز أنه ليس بحقيقة وأنه يصح نقية ، وهذا كما قال أبو عبيدة في تفسيره إنه مجاز القرآن . ومراد أحمد أنه يجوز في اللغة أن يقول الواحد المعظم نفسه نحن فعلنا كذا . فهو مما يجوز في اللغة . ولم يرد أن في القرآن ألفاظاً استعملت في غير ما وضعت له ، وأنها يفهم منها خلاف حقائقها .

وقد اعترف ابن القيم بأن بعض المخالفة خالفة في فهمه لكلام الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ، فقال ابن القيم بعد ذلك النص السابق :

(١) سبق الرد على هذه الفهم لكلام الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه .

وقد تمسك بكلام أحمد هذا من ينسب إلى مذهبة أن في القرآن مجازاً كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الخطاب وغيرهم .

وابن القيم في إنكاره المجاز يردد ما قاله ابن تيمية أيضاً ، فقال ابن القيم في كتابه « الصواعق المرسلة » ص ٢٤٣ « فإذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعاً ولا عقلياً ولا لغوياً فهو اصطلاح محسن وهو اصطلاح حديث بعد القرون الثلاثة ... » وهكذا تناقض ابن القيم مع نفسه .

## الفصل الرابع

صلة إنكار ابن تيمية للمجاز ب موضوع البحث

وفي هذا أيضاً مناقشة لابن تيمية في تصويره لذهب السلف

أقول — والله المستعان —

قد يرد سؤال :

وماذا على ابن تيمية من تبعة في إنكاره للمجاز ؟

والبحث في هذا إنما هو بلا غنى .

وأما كونه قد استعمل رأيه في (إنكار المجاز) في العقيدة ، فهذا أيضاً  
أمر لا يضر .

لأن السلف : لا يقولون بتأويل الخلف في المتشابه .

أقول : من يسأل مثل هذا السؤال . إنه سؤال وارد لا شك في هذا .

ولكن : إن في إنكار ابن تيمية للمجاز علاقة بالبحث من ناحيتين :

١ — الناحية الأولى : بث الشك في قيمة آراء ابن تيمية ، فإن من ينكر  
المجاز بهذا الأسلوب يجعل قارئه آرائه يضع كلامه تحت مجهر البحث  
والممناقشة غير متاثر بشهرة ابن تيمية .

٢ — الناحية الثانية — وهي الأهم :

إن في إنكاره المجاز تقوية لما سنتبه — إن شاء الله تعالى — من أنه  
مشبه وإن أدعى التنزية ، ومجسم وإن أدعى التقديس ، لأن مفهوم مذهب  
السلف عند غيره لم يمنع التأويل الإجتالي ، وإن سكت عن التأويل التفصيلي .

أو بعبارة أخرى : إن غيره منع إسناد الظاهر الموهم للتشبيه ثم فرض  
المعنى إلى الله تعالى .

ولكنتنا حينها نستعرض أقوال ابن تيمية نراه متأثراً بالقاعدة التي أسمها لنفسه من إنكاره للمجاز مطلقاً .

وعلى هذا الأساس سار وعلى هذه القاعدة تكلم ، فكان لابد من إثباتها ومناقشتها وإن كان في ظاهرها أنها بحث بلا غنى .

ولذلك لما كان غيره صور مذهب السلف بأن ظاهر هذه الآيات والأحاديث المتشابهة غير مراد الله تعالى .

كان ذلك لضرورة عليهم بمعاهيم اللغة العربية واعترافهم بها بجانب عليهم بتزويه الله عز وجل واستحالة ظاهر تلك المفاهيم على الله عز وجل . فاضطرروا إلى أن يصوروها مذهب السلف كما صوروه بقولهم : إن الظاهر غير مراد ثم نفوا علم المعنى إلى الله تعالى .

أما ابن تيمية : فهو في تصويره لمذهب السلف من أن الآيات تمر على ظاهرها من غير تأويل قد أصطدم بهذا مع مفاهيم اللغة العربية .

وهنا لم يعبأ ابن تيمية بهذا التصادم بل أعلناها : بأنه لا يصح أن يقال بأن الظاهر غير مراد .

هذا الظاهر هو الحقيقة ، لأنه لا مجاز في اللغة ، وبالتالي لا مجاز في القرآن الكريم ، ولا في الحديث الشريف بل إن القول بالمجاز بدعة مستحدثة . كما وأن القول بأن الظاهر غير مراد من شر أقوال أهل البدع والإلحاد . إذن النص يفسر على حقيقته يفسر على ظاهره ؛ أى على ظاهره المعروف في اللغة .

وهذا الظاهر المفهوم من النص المنطبق تماماً على مفهوم اللغة الظاهر ليس فيه مخدوز .

كما أنه ليس فيه ما هو غير معروف ، وليس فيه مجده . إذن الصلة

وثيقة بين إنكاره للمجاز وبين تصويره لمذهب السلف ، فإنكاره للمجاز في اللغة دعامة أساسية في مفهوم تصويره لمذهب السلف ، فهو على تلك الدعامة سار في فهمه ، وبهذا أخذت عليه المأخذ في تصويره الظاهري للنصوص . ولذلك كان من الواجب في البحث أن يذكر عن ابن تيمية هذا المعنى ، لا على أنه بحث بلاغٍ . بل على أن إنكاره للمجاز دعامة وأساس في فهمه الظاهري للنصوص .

هذا وزيادة في بيان منهج ابن تيمية في فهمه للنص يقال : إنما إذا سألنا ابن تيمية ، ما مرادك بالحقيقة ؟ وبالظاهر الذي تجري عليه النصوص ؟ وما مرادك بالتأويل ؟

فستجد إجابته تتلخص في الآتي :

- ١ — المراد بالحقيقة : الحقيقة اللغوية التي ليس فيها صرف عن الظاهر مطلقاً .
- ٢ — المراد بالتأويل : هو التفسير وبيان المراد بالنص وهذا لا يفرض فيه المعنى إلى الله تعالى بل المعنى محدد معروف في اللغة ومفهوم وليس في النصوص ما لا يفهم .
- ٣ — هذا المعنى السابق للتأويل هو المراد وليس في المعنى الظاهري للنص محدود ولا منبوع ولهذا لا يصح أن يقال بأن الظاهر غير مراد .
- ٤ — أما التأويل الذي لا يعلمه إلا الله فهو في حق الله كنه ذاته وصفاته .
- ٥ — أما التأويل الاصطلاحى الخاص وهو صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك فإن تسمية هذا المعنى تأويلاً إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرین من الفقهاء والمتكلمين — وهذا لا يوافق عليه ابن تيمية .

٦ — هذا وللإنصاف في البحث فإن ابن تيمية بعد أن أوجب إسناد ظواهر النصوص إلى الله تعالى ادعى ونسب إلى نفسه بأنه ينفي التشبيه عن الله عز وجل .

ومن أقوال ابن تيمية التي تبين أن التأویل عنده هو التفسير والتفسير يكون على الحقيقة وهو المعلوم والتي تبين حملته واعتراضه العنيف على من يقول بأن الظاهر غير مراد .

قال ابن تيمية في كتابه « بيان مواجهة صريح المعمول لصحيح المتنقول على هامش كتابه منهج السنة » ج ١ ص ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠ :

« وأما على قول أكابرهم إن معانى هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله . وإن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها .

فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا السابقون .

فتبيين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

فإن قيل : أتم تعلمون أن كثيراً من السلف رروا أن الوقف عند قوله « وما يعلم تأویله إلا الله » بل كثيرون من الناس يقولون هذا مذهب السلف .

ونقلوا هذا القول عن أبي بن كعب وابن مسعود، وعائشة وابن عباس وعروة بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف ، وإن كان القول الآخر وهو أن السلف يعلمون تأویله منقولاً عن ابن عباس أيضاً ، وهو قول جماعة وسليمان بن جعفر وابن أسحق وابن قتيبة وغيرهم وما ذكرتموه قدح في أولئك السلف وأتباعهم .

قيل ليس الأمر كذلك : فإن أولئك السلف الذين قالوا « لا يعلم تأويلاً إلا الله » كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم .

ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معنى التأويل الاصطلاحي الخاص : وهو صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك فإن تسمية هذا المعنى وحده تأويلاً ، إنما هو اصطلاح طائفه من المتأخرین من الفقهاء والمتكلمين ليس هو عرف السلف من الصحابة والتبعين والأئمة الأربعه وغيرهم ، لا سيما من يقول إن لفظ التأويل هذا معناه يقول إنه يحمل اللفظ على المعنى المرجوح لدليل يقترن به وهو لام يقولون هذا المعنى المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق والمعنى الراجح لم يرده الله .

وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراده الله بلفظ التأويل في مثل قوله تعالى « هل ينظرون إلا تأويلاً يوم يأتي تأويلاً » . الذين نسواه من قبل قد جامت رسل ربنا بالحق ، وقال تعالى « ذلك خير وأحسن تأويلاً » ، وقال يوسف « يا أبا تأويلاً رؤيائي من قبل » ، وقال يعقوب له « ويعملك من تأويلاً الأحاديث » ، وقال الذي نجا منها وادَّكر بعد أمة أنا أنتكم بتأويلاً » ، وقال يوسف « لا يأتيك طعام ترزقك إلا بتأويلاً » .

فتأويل الكلام الطلي الامر والنهى هو نفس فعل المأمور به وترك المنهى عنه كما قال سفيان بن عيينة : السنة تأويل الامر والنهى وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى ، يتأول القرآن .

وقيل لعروة بن الزبير فما بال عائشة كانت تصلي في السفر أربعاء . قال : تأولت كما تأول عثمان ، ونظائره متعددة .

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس

الحقيقة التي أخبر عنها ، وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلها غيره ...

وأما من قال : إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله فهذا ينافي فيه عامة الصحابة والتبعين الذين فسروا القرآن كله وقالوا أنهم يعلمون معناه ... .

فابن تيمية غير مفوض له في معنى المتشابه باعترافه هو ، بل جعل المفوض كلامه من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

والمعنى في نظره معلوم مفسر .

معلوم على الحقيقة ، ولا يصرف عن ظاهره ، ولا يقال إن ظاهره غير مراد ، وإلا فما من قال بأن الظاهر غير مراد فهو مبتدع ملحد ، فقد عاب عليهم نفي الظاهر . بل جعل ما نفوه هو المعنى الراجح لا المرجوح .

فقال : « وهم لا يقولون هذا المعنى المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق والمعنى الراجح لم يرده الله » .

والمعنى الراجح عنده هو المعنى الظاهر على الحقيقة .

والحقيقة عنده التي يفهم على أساسها النص : هي الحقيقة اللغوية التي ليس فيها صرف عن الظاهر مطلقاً .

وقد سبق أن بينا ذلك حيث قال ابن تيمية « الواجب أن يعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به القرآن والسنة » .

وقال أيضاً « وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث .. الخ » .

فهو إذن حينما يفهم النص يفهمه بمقتضى الحقيقة اللغوية لفظ الحقيقة المعروفة والتي ليس فيها مجاز أصلاً .

وكان ابن تيمية قد أحس بأنه في كلامه مجازفة كبرى وتجاوز عن الحد  
بالنسبة لله عز وجل .

لذلك قال : «... وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلها  
إلا الله» .

وكان بهذا قد ظن أنه استطاع التخلص من ورطته ، ثم أراد أن يقف  
وقف الشارح الموضح المدافع عن نفسه — إذ يمكن أن يوجه إليه الاعتراض  
الآتي :

وهو : كيف تفسر اللفظ على الحقيقة ؟  
ثم كيف تقول إن كنه الذات والصفات لا يعلها إلا الله ؟  
أليس في هذا تناقض ؟

ألم يكن الأولى أن تقول الظاهر غير مراد ، ثم تقف حتى تدفع عن نفسك  
تهمة التشبيه .. وما يتبعها .

إنه لم يرتضى ذلك بل لنسمع ما أراد توضيحه .

قال ابن تيمية في كتابه «بيان موافقة صريح المعمول لصحيح المنسوق»  
على هامش كتابه «منهاج السنة» ج ١ ص ١٢٠ .

«فإن ما أعده الله لا ولیائه من النعيم لا عین رأته ولا أذن سمعته  
ولا خطر على قلب بشر ، فذاك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى  
فهذا حق» .

أقول : هل هذا القياس صحيح ؟ كلا .. إننا لا يمكننا أن نقر هذا القياس .  
فإن الجنة فيها من صفات المخلوق العامة ، من ماديتها وجسميتها ، ومن  
كونها لها حد وجة وإن كنا لا ندرك ما تحتويه من كنه الملذات والنعيم ،  
لكننا ندرك إدراكاً عاماً ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين ، فالجنة مدركة

من الإنسان إدراك المخلوق للخلوق في جلسته البعيد كقولنا : الجنة جسم ، الجنة فسيحة كبيرة عرضها كعرض السماء والأرض ، الجنة فيها النعيم المادي والروحي ... لخ .

تلك الأوصاف العامة كقوله تعالى : « وسأر عوالي مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » وقوله تعالى « مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن » الآية . وقوله تعالى : « حور مقصورات في الخيام » ... لخ .

إننا في جهلنا للكيفية للجنة لا يخرجنا ذلك عن إدرا كثنا ماديتها وجسميتها وهذا لا يمنع أيضاً من عدم علمنا بكنه ماديتها ..

فهل ما ورد في حق الله تعالى ما يوهم التشبيه يكون على حقيقته اللغوية الظاهرة ثم نقول بعد ذلك إننا نجهل الكيفية ١٩ .

ألسنا نكون في ذلك قد وقعنا أولاً في المحظور ، ثم بعد ذلك ناقضنا أنفسنا ، بل ناقضنا الحقيقة نفسها بقولنا بذلك إننا نجهل الكيفية ، إن صدر الكلام ينافي عجزه . أما إذا قلنا أن الظاهر الذي يوهم التشبيه غير مراد ، ثم فوضنا العلم لله تعالى يكون الكلام سليماً وغير متناقض – هذه ناحية ومن ناحية أخرى فهل القول بجهل المخلوق لكتنه الذات – (جل جلاله) – مع القول بالتفصير الظاهري كاف في التنزية ١٩ .

أجواب :

إن القول بجهل المخلوق لكتنه الذات (جل جلاله) مع القول بالتفصير الظاهري . في هذا القول تناقض ، وغير كاف في التنزية ، أما القول باستحالة الظاهر ثم التفويض فهو أسلوب في العقيدة ، وصحيح في التنزية ، وبعيد عن التناقض .

هذا ومن ناحية جهل المخلوق بكنه الذات العلية فهذا حق ولا جدال في أن المخلوق عاجز عن إدراك كنه الذات (جل جلاله سبحانه وتعالى) ولكن أيضاً من المقرر ومن المعروف أن البشر يجهل كنه الكون وحقيقة كنهه وما يعلمه الإنسان في هذا الكون إنما يعلم ظواهره لا حقيقته.

بل يعلم بعض الظواهر لا كلها . وهذا البعض قليل من كثير « وما أوتيم من العلم إلا قليلاً » .

أما سر الكون وحقيقة كنهه فلا يعلمه إلا خالقه الله رب العالمين .

قال الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد (ص ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠) ، مبيناً عجز العقل البشري عن إدراك كنه الحقائق الكونية :

« إذا قدرنا عقل البشر قدره وجدنا غاية ما ينتهي إلى كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني حسًّا كان أو وجداناً أو تعلقاً ثم التوصل بذلك إلى معرفة مناشتها وتحصيل كليات لأنواعها والإحاطة بعض القواعد لعرض ما يعرض لها .

وأما الوصول إلى كنه حقيقة ما فيها لا تبلغه قوته ، لأن اكتناه المركبات إنما هو باكتناه ما تركبته منه ، وذلك ينتهي إلى البسيط الصرف وهو لا سيل إلى اكتناهه بالضرورة ، وغاية ما يمكن عرفانه منه عوارضه وآثاره .

هذا أظهر الأشياء وأجلالها كالضوء قرر الناظرون فيه له أحكاماً كثيرة فصلوها في علم خاص به ، ولكن لم يستطع ناظر أن يفهم ما هو ، ولا أن يكتنه معنى الإضافة نفسه ، وإنما يعرف من ذلك ما يعرفه كل بصير له عينان . وعلى هذا القياس . ثم إن الله لم يجعل للإنسان حاجة تدعوه إلى اكتناه شيء من الكائنات وإنما حاجته إلى معرفة العوارض والخواص ولذة

عقله إن كان سليما إنما هي تحقيق نسبة تلك الخواص إلى ما احتضن به ، وإدراك القواعد التي قامت عليها تلك النسب فالاشتغال بالاكتشاف وإضاعة الوقت وصرف القوة إلى غير ما سيقت له ... .

وعلى هذا قال الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد (ص ٦١) :

«... وأما الفكر في ذات الخالق فهو طلب للاكتشاف من جهة وهو متعذر على العقل البشري لما علمنا من انقطاع النسبة بين الوجودين ، ولاستحالة التركب في ذاته ، وتطاول إلى ما لا تبلغه القوة البشرية من جهة أخرى فهو عبث ومهلكة . عبث لأنّه سعي ما لا يدرك ، ومهلكة لأنّه يؤدى إلى الخبط في الاعتقاد ، لأنّه تحديد لما لا يجوز تحديده وحصر لما لا يصح

حصره ... .

إذا تبين ذلك فاتنا نقول :

إننا مع جهلنا بكنته الكون وحقيقة فلسفته فلا تكون أو بعبارة أخرى فالمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدد مخلوقيته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نص أوهم ظاهره التشبيه فليس كافياً في التنزية أن نفس الفظ بحقيقة اللغوية ثم تناقض ونظن أننا مزهين حينما نقول إننا نجهل كنه الذات . بل يجب أن ننفي عن الله عز وجل المعنى الظاهر الموهم للتشبيه ، ثم نفوض العلم إلى الله تعالى .

ولا تطاول إلى ما لا تبلغه القوة البشرية ، ولا تتفكر في ذات الخالق لأن التفكير في الذات عبث ومهلكة . وطلب للاكتشاف وهو مستحيل على العقل البشري . فكل ما خطر ببالك فاته بخلاف ذلك « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » .

هذا وإذا كان العقل عاجزاً عن إدراك كنه الكون المخلوق فهو من باب أولى يكون عاجزاً عن إدراك كنه الخالق .

هل التزم ابن تيمية بمنهجه ؟ !

وعلى كل فعل التزم ابن تيمية بمنهجه من تفسير الألفاظ على ظاهرها !  
هذا الظاهر الذي لا يوهم المشابهة في قوله وزعمه .

الواقع : إنه لم يلتزم ذلك ، بل اضطر إلى أن يصرف اللفظ عن ظاهره  
لضرورة أن هذا الظاهر المعروف عن ظاهره لا يسير على مذهبه وفي مكابرة  
جدلية لم يعترف بها العدول .

وبعبارة أخرى :

اضطر ابن تيمية إلى أن يقر ابن عباس والضحاك وسفيان الثوري .  
وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين في توجيههم للمعنى بما عرفوه من .  
أصول التنزية مع محاولة جدلية من ابن تيمية في الدفاع عن منهجه الظاهري .  
ويبيان أن ما أقره لا يتعارض مع فهمه الظاهري ولا يتناقض .

لنسمع ما ذكره وما أقره ابن تيمية . . .

قال ابن تيمية في كتابه « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان »  
ص ١٠٧ ، ١٠٨ :

« . . . وقوله تعالى « والذين آمنوا من بعد وهاجروا وواجهوا معكم  
فأولئك منكم ، ولنفظ (مع) جاءت في القرآن عامة وخاصة فالعامة في هذه  
الآية وفي آية المجادلة ، ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض  
ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو ربهم ولا خمسة إلا هو سادسهم  
ولا أدنى من ذلك ولا أكثري إلا هو معلم أينما كانوا ثم ينذيرهم بما عملوا يوم  
القيمة إن الله بكل شيء عاليم » .

فافتتح الكلام بالعلم وختمه بالعلم . ولهذا قال ابن عباس والضحاك .

وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل هو معهم بعلمه . وأما المعية الخاصة ففي قوله تعالى « إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسَنُونْ » قوله تعالى لموسى « لَمْ يَرِنِي مَعَكَ أَسْمَعْ وَأَرَى » .

وقال تعالى « إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزُنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » .

يعني النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه فهو مع موسى وهارون دون فرعون ، ومع محمد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه ، ومع الذين اتقوا والذين هم محسنون دون الظالمين المعذين . فلو كان معنى المعية أنه بذاته في كل مكان تناقض الخبر الخاص والخبر العام . بل المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك قوله تعالى « وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ » . أى هو إله من في السموات وإله من في الأرض . كما قال الله تعالى « وَلَهُ الْمُشْرِقُ الْمُمْتَنِعُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » . وكذلك قوله تعالى « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » .

كما فسره أئمة العلم كالأمام أحمد وغيره أنه المعبود في السموات والأرض . . . .

لنا أن نعلق على نص ابن تيمية السابق فنقول :

أليس فيها ذكره وفيها أقره ابن تيمية من التفسير للبيعة ومن التفسير للظرفية بالمعنى الذي يليق بذات الله تعالى . إخراج الكلام عن مقتضى الظاهر وإن لم يعترف هو بهذا الإخراج .

أو بعبير آخر أليس في هذا التفسير : استبعاد للمعنى غير الائق وتفسير بالمعنى الائق بذات الله تعالى .

إذا كان الأمر كذلك فلم يلتزم لنفسه هذا النط من التفسير في بقية النصوص . . . .

إنه قد خالف منهجه الظاهري في فهم القرآن اضطراراً لضرورة أن:  
الظاهر يتعارض مع مذهبها هو .

ولكن لنا أن نعارضه فنقول: إن المنهج السليم يجب أن يضطرد تطبيقه،  
ويتنظم طريقه ويتناقض السير به .

أما أن تتحكم يا ابن تيمية في المنهج فتفسر بالظاهر في آية دون أخرى  
فهذا لا يقره المنهج العلوي السليم .

وليس معنى هذا أنني أدعوا إلى تفسير آيات المعية والظرفية على ظاهرها  
كلا؛ فهذا مستحيل، ولا يمكن أن يراد، وإنما أقول ذلك موجهاً النقض  
لابن تيمية في منهجه .

فيقال له: لم هنا لم تلتزم ما التزمت في غير هذا الموضع؟ ولم لم تقل  
هنا ما قلته هناك في آية «الرَّحْمَنُ عَلَى السَّمَوَاتِ السَّمَاوَاتِ أَسْتَوْى»، مثلاً؟ أو بالعكس  
لم لم تقل في آية «الرَّحْمَنُ عَلَى السَّمَوَاتِ السَّمَاوَاتِ أَسْتَوْى»، وأمثالها ما قلته هنا؟

ولكن مع هذا كله هل ابن تيمية اعترف بتناقضه؟

الجواب: إن ابن تيمية لم يعترف بتناقضه، ولم يعترف بخروجه عن  
منهجه في هذا ولا ذاك .

وسيأتي ذلك فيما بعد عند الكلام على فهمه في قوله تعالى «الرَّحْمَنُ عَلَى السَّمَوَاتِ السَّمَاوَاتِ أَسْتَوْى» . . . ولكن في دفاعه أدلة إداته، وسيأتي ياذن الله تعالى  
إثبات ذلك في موضعه .

وليس عجياً إذا قلنا بأن ابن قيم الجوزية تلبيذ ابن تيمية على نمط شيخه  
للفهم الظاهري، وعلى نمطه أيضاً في الخروج عن المنهج الذي ارتضياه .  
بل وعلى نمطه أيضاً في عدم الاعتراف بالخروج عن منهجهما .

ليس عجياً هذا ولكن الأعجب من ذلك أنهما عند الخروج على منهجهما ينقلان عن السلف المعانى اللائقة وعند التسليك بالمنهج الظاهري . إن وجد نص من السلف ينافق فهيمما أنكراه أو أولاًه . فهيمما يحلان التأويل تارة ويحرمانه تارة أخرى ، وسواء سبباً ذلك تأويلاً أو سبباً حقيقة أو تفسيراً أو مجازاً ، وسواء اعترفا بالمجاز أم لم يعترفا فإنهما متناقضان مع منهجهما الظاهري .

قال ابن قيم الجوزية في كتابه الصواعق المرسلة ص ٤١١ :  
وأما قوله تعالى «ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد» .

فهذه الآية لها شأن وقد اختلف فيها السلف والخلف على قولين :  
قالت طائفة : نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة .

وعلى هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه وهو نفوذ قدرته ومشيئته  
فيه وإحاطة عليه به .

والقول الثاني : إن المراد قرب ملائكته منه وأضاف ذلك إلى نفسه  
بصيغة ضمير الجمع على عادة العظاء في إضافة أفعال عيدها إليها بأوامرهم  
ومراسيمهم إليهم فيقول الملك نحن قتلناهم وهز مناهم .

قال تعالى «فإذا قرأناه فاتبع قرآنه» ، وجبرايل هو الذي يقرؤه على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال : «فَلَمْ تقتلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ» ، فأضاف قتل المشركين يوم  
بدر إليه . وملائكته هم الذين باشروه إذ هو بأمره .  
وهذا القول هو أصح من الأول ... ، وعن المعية .

قال في المرجع السابق ص ٤٠٩ ... وغاية ما تدل عليه (مع) المصاحبة

والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور، وذا الاقتران في كل موضع بحسبه يلزمه لوازمه بحسب متعلقه، فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم<sup>(١)</sup> كان من لوازمه ذلك عليه بهم، وتدبره لهم، وقدرته عليهم. وإذا كان ذلك خاصاً كقوله «إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون»، كان من لوازمه ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة».

إنه أخذ باللازم وسواء سمي ذلك حقيقة وأنكر المجاز أو أثبتته فالتسمية لا بحث عنها هنا بقدر بحثنا عن أنه في نصوص المعية فسرها بما يتلاءم مع تنزيه الله عز وجل.

فلم يفعل ذلك في مثل النصوص التي أخذ بظواهرها ولم يفسرها بالمعنى اللائق بذات الله تعالى؟

أليس في هذا تحكم وتناقض في منهجهما؟ يلي.

هذا وسيأتي مزيد تفصيل لما أجمل — إن شاء الله تعالى.

رد فضيلة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني :

على من يسير على منهج ابن تيمية في فهم النصوص.

قال الشيخ الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان في علوم القرآن»، الجزء الثاني ص ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩.

إرشاد وتحذير :

لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، خاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله، وله فيها كلمات غامضة، تحتمل التشبيه والتزييه وتحتمل الكفر والإيمان حتى باتت

---

(١) قال تعالى « وهو معكم أينما كنتم ».

هذه الكلمات نفسها من المتشابهات . ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشخاصهم بهذا .

ومن الخطير أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح . وينسبون إلى الناس أنهم سلفيون .

من ذلك قوله : إن الله يشار إليه بالإشارة الحسية وله من الجهات السبعة الفوقيات .

ويقولون : إنه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقياً بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً . غير أنهم يعودون فيقولون ليس كاستقرارنا وليس على ما نعرف . وهكذا يتناولون أمثل هذه الآية وليس لهم مستند فيها نعلم إلا التشبيث بالظواهر . ولقد تجلى لك مذهب السلف والخلف فلا نطيل يعادته .

وقد علمنا أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين .

وإنما هو رأى لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الصالحة كالمتشبهة والمجسمة .

أما نحن — معاشر المسلمين — فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة الفطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متجسراً ولا متجرزاً ولا متركتاً ولا محتاجاً لأحد ولا إلى مكان ولا إلى زمان ولا نحو ذلك . ولقد جاء القرآن بهذا في سياقته إذ يقول : «ليس كمثله شيء» . ويقول «قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» .

ويقول : «إن تكفروا فإن الله غنى عنكم ولا يرضي لعباده الكفر وإن شكرروا يرضه لكم» . ويقول «يا أيها الناس أتكم القراء إلى الله ، والله هو الذي الحميد» .

وغير هذا كثير في الكتاب والسنة . فكل ما جاء مخالفًا بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتباعها كما تبين ذلك فيما سلف . ثم إن هؤلاء المتمسحين في السلف متناقضون ، لأنهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها ، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزء والحركة والانتقال .

لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم مع أن القول بثبوت الملازمات ونفي لوازمه تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل . فضلاً عن طالب أو عالم .

فقوتهم في مسألة الاستواء الآفة : إن الاستواء باق على حقيقته يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز . وقوتهم بعد ذلك ليس هذا الاستواء على ما نعرف يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز . فكأنهم يقولون : إنه مستو غير مستو ، ومستقر فوق العرش أو متحيز غير متحيز ، وجسم غير جسم ، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت ١١

فإن أرادوا بقوتهم : الاستواء على حقيقته أنه على حقيقته التي يعلها الله ولا يعلها نحن فقد أتفقنا .

لكن بقى أن تعبيرهم هذا موهم . لا يجوز أن يصدر من مؤمن . خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد ، وفي موقف النقاش والمجاج ، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو بجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة .

والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستحيل على الله في ظاهره فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر .

واللفظ إذا صرف عما وضع له . واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة .

وَمَا دَامَتْ هَنَاكَ قَرِينَةً مَانِعَةً مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ . . . .

ثُمَّ إِنْ كَلَامُهُمْ بِهَذِهِ الصُّورَةِ فِيهِ تَلَيِّسٌ عَلَى الْعَامَةِ ، وَقَنْتَةٌ لَهُمْ فَكَيْفَ يُوَاجِهُونَهُمْ بِهِ وَيَحْمِلُونَهُمْ عَلَيْهِ ؟

وَفِي ذَلِكَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِضْلَالِ وَتَنْزِيقِ وَحدَةِ الْأُمَّةِ . الْأَمْرُ الَّذِي نَهَا نَا

الْقُرْآنَ عَنْهُ وَالَّذِي جَعَلَ عُمَرَ يَفْعُلُ مَا يَفْعُلُ بِصَبَّعٍ أَوْ بِابْنِ صَبَّيْغٍ<sup>(١)</sup> وَجَعَلَ

مَالِكًا يَقُولُ مَا يَقُولُ ، وَيَفْعُلُ مَا يَفْعُلُ بِالَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْتِوَاءِ وَقَدْ مَرَ بِكَ

هَذَا وَذَلِكَ .

لَوْ أَنْصَفَ هُؤُلَاءِ لَسَكَتُوا عَنِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الْمُتَشَابِهَةِ وَاَكْتَسَفُوا

بِتَنْزِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا تَوَهَّمُهُ ظُواهِرُهَا مِنَ الْمَحْدُوثِ وَلَوْاَزِمُهُ ثُمَّ فَوَضَعُوا الْأَمْرَ

فِي تَعْيِينِ مَعَانِيهَا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ .

وَبِذَلِكَ يَكُونُونَ سَلْفِيِّينَ حَقَّاً .

لَكِنَّهَا شَهَادَاتٌ عَرَضَتْ لَهُمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَشَوَّشَتْ حَالَهُمْ . . . . اَخْ .

وَبِلِيلٍ أَذْكَارُهُمْ . . . .

رَدُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ زَاهِدِ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوَثْرِيِّ :

مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْكُوَثْرِيُّ فِي الرَّدِّ عَلَى تَوْنِيَةِ ابْنِ الْقِيمِ صِ ١٢٣ :

(١) « أَخْرَجَ الدَّارِمِيُّ عَنْ سَلِيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ ابْنُ صَبَّيْغٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ

فَيَقُولُ يَسَارٌ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرٌ وَقَدْ عَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ الْبَخْلَ فَقَالَ لَهُ : مَنْ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّيْغٍ . فَأَخْذَ عُمَرَ عَرْجُونَأَنَّهُ فَضَرِبَهُ حَتَّى دَرَأَ رَأْسَهُ . وَجَاءَهُ

فِي رَوَايَةِ أُخْرَى حَتَّى تَرَكَ ظَهِيرَهُ دِبْرَهُ ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى بَرَأَ ثُمَّ عَادَ ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى بَرَأَ فَدَعَاهُ بِهِ لِيَعُودَ

فَقَالَ إِنَّ كَنْتَ تَرِيدُ قَتْلِي فَاقْتُلْنِي قَتْلًا جَيْلًا فَأَذْنُ لَهُ إِلَى أَرْضِهِ وَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ

أَلَا يَجَالِسَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » اَمْ .

فَإِنْ هَذَا الْأَثْرُ يَدِلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ صَبَّيْغٍ فَتَحَ فَتَحَ بَابَ فَتَحَةِ مُتَشَابِهِاتِ

الْقُرْآنِ يَكْثُرُ الْكَلَامُ فِيهَا وَيَسَأُلُ النَّاسُ عَنْهَا . وَإِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ كَلَامَهُ

وَفَضَرِبَهُ وَاتَّهَى بِهِ الْأَمْرَ إِلَى أَنَّ أَمْرَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِأَنَّ لَا يَجَالِسَ

أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ابْنَ صَبَّيْغٍ . . . . [ مَنَاهِلُ الْعِرْفَانِ ] .

«... والحاصل أن التفويض مع التزيء مذهب جمود السلف لاتقاء  
الضرورة في عدهم .

والتأويل مع التزيء مذهب جمود الخلف حيث عنهم ضرورة التأويل  
لـكثرة الساعين في الإضلال في زمانهم .

وليس بين الفريقين خلاف حقيقى لأن كليهما منزه ومن أهل العلم من  
توسط بين هؤلاء وهم أبناء كما أشرت إليه .

وأما المشبهة : فترأهم يقولون : نحن لا نقول بل نحمل آيات الصفات  
وأخبارها على ظاهرها .

وهم في قولهم هذا غير منتبهين إلى أن استعمال اللفظ في الله سبحانه بالمعنى  
المراد عند استعماله في الخلق تشبيه صريح وحمله على معنى سواه تأويل . على  
أن الأخبار المحتاج بها في الصفات إنما هي الصدح المشاهير دون الوحدان  
والمفاريد والمناكير والمنقطعات والضعاف والمواضيعات مع أنهم يسوقون  
جميعها في مساق واحد في كتب يسمونها التوحيد أو الصفات أو السنة  
أو العلو أو نحوها .

ومن الأدلة القاطعة على رد مزاعم الحشووية في دعوى التسلك بالظاهر  
في اعتقاد الجلوس على العرش خاصة قوله تعالى « وإذا سألك عبادى عنى  
فإن قریب » ، قوله تعالى « ونحن أقرب إلينا من حلب الوريد » ، قوله  
تعالى « وابسجد واقرب » ، قوله تعالى « والله بكل شيء محيط » ، قوله تعالى  
« وهو معكم أينما كنتم » ، إلى غير ذلك مما لا يحصى في الكتاب والسنة  
المشهورة مما ينافي الجلوس على العرش . وأهل السنة يرونها أدلة على تنزيه  
الله سبحانه عن المكان كما هو الحق . فلا يبقى للحشووية أن يعملوا شيئاً إزاء  
أمثال تلك النصوص غير محاولة تأويلها بجازفة أو العدول عن القول بالاستقرار  
المكاني .

فأين التسلك بالظاهر في هاتين الحالتين ؟ وهكذا سائر مزاعمهم على

أن من عرف أقسام النظم باعتبار الوضوح والحقيقة وأقر بكون آيات الصفات وأخبارها من المتشابه كيف يتصور في هذا المقام ظاهراً يحمل المتشابه عليه وإنما حقه أن يحمل المتشابه في الصفات على حكم قوله تعالى « ليس كمثله شيء » بالتأويل الإجمالي . ومن الحشوية من يزعم أن الآية المذكورة متشابهة ليتنكب الحمل المذكور . بل منهم من بلغ الكفر إلى حد أن يقول « له ساق كساقي هذه والمراد بالآية نفي الماكرة في الإلهية لا في كل أمر » كما تجده ذلك في كتب العبدري الظاهري في تاريخ ابن عساكر وهذا كفر بواح . فتلاوة المشبه الآية المذكورة لا تفيد بمجردتها التزية بالمعنى الذي يفهمه أهل الحق من الآية فلا تفعل ولا تنخدع ؛ فمن المضحك المبكي تمسكهم مرة في نفي العلم بالتأويل بقوله تعالى « وما يعلم تأويله إلا الله » باعتبار الوقف على الإسم الكريم مع دعوى الحمل على الظاهر . وزعمهم أخرى أن التأويل بمعنى التفسير مع الوقف على « والراشون في العلم » مدعين أنهم يعلمون تأويل المتشابه باعتبار أنهم من الراشدين في العلم وبخترين على النطق بكلمات في المتشابهات لا ينطق بمنها من يخاف مقام ربه .

وأما أهل الحق فلا يدعون معرفة جميع التأويل ، بل يفوضون عليه إلى الله ، ويردون المتشابه إلى المحكم جملة وتفصيلاً ، ولا يحملون لفظ التأويل في تلك الآية على خلاف معناه المعلوم من السياق .

بل يحمل بعض المحققين منهم النفي في الآية — بالوقف على لفظة الله كـ هو المؤيد دراية ورواية — على سلب العموم دون عموم السلب بالنظر إلى أن التأويل مصدر مضاد فيكون من ألفاظ العموم ، فبانصباب النفي على العموم يكون المعنى : ما يعلم غيره تعالى بنفسه جميع التأويل . وهذا لا يمانع معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم جميع التأويل بتعليم الله سبحانه وحيـاً . ولا يمنع أهل العلم من الأمة من السعي في معرفة ما دون الجميع من التأويل . كما هو رفع الإيجاب السكري .

ومنهج كثير من السلف الذين اختاروا الوقف على لفظة « الله »  
فضلًا عن الخلف.

وبهذا تعرف قيمة ما أطّال به ابن تيمية الكلام في تفسير سورة  
الإخلاص متظاهراً بالمسايرة مع الخلف مخادعاً منه في صدد توهين الوقف  
على لفظة « الله »، مع إخراج التأويل عن معناه ليتمكن من حمل المشابهات  
على معتقد الحشووية فإذا تدبرت كلامه الطويل هناك تحت نور هذا البيان  
تجده يضمحل ويذهب هباءً.

ومن الطريف تأويل التأويل من ينكر التأويل ويدعى الآخر  
بالظاهر، ... الخ.

رأى فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة فيما ذهب إليه ابن تيمية في  
تصویره لمذهب السلف :

(المراجع في ذلك كتاب « المذاهب الإسلامية »، تأليف فضيلة الشيخ  
أبو زهرة ص ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤) .

بين فضيلة الشيخ أبو زهرة أن ابن تيمية في تصویره لمذهب السلف  
يقول بظواهر النصوص القرآنية، وأن تصویر ابن تيمية فيه نظر، وهو  
مبوق من غيره في تصویره. نعم قرر الشيخ أبو زهرة عن ابن تيمية ذلك  
فقال : « ويقصد — أى ابن تيمية — الظواهر الحرافية، لا الظواهر  
ولو بمحازية ».

ثم يستشهد فضيلته بكلام ابن تيمية نفسه.

فكان بما ذكره عن ابن تيمية تقلاً عن المحوية السكري في مجموعة  
الرسائل الكبرى ص ٤١٩ ...

« ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا عن أحد من سلف الأمة، ولا من الصحابة والتابعين، ولا عن الأئمة

الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف — حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ولا ظاهراً . ولم يقل أحد منهم إن الله ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه في كل مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا يجوز الإشارة الحسية إليه بالأصوات ونحوها .

ثم يقول الشيخ أبو زهرة ص ٣٤٢ يقول بعد ذلك مباشرة :

١١٩ — وعلى ذلك يقرر « ابن قيمية » ، أن مذهب السلف هو إثبات كل ما جاء في القرآن من فوقية وتحتية ، واستواء على العرش ، ووجه ويد ومحبة وبغض وما جاء في السنة من ذلك أيضاً من غير تأويل ، وبالظاهر . الحرفي .

فهل هذا هو مذهب السلف حقاً ؟

ونقول في الإجابة عن ذلك :

لقد سبقه بهذا الخنبلة في القرن الرابع الهجري كأينا وادعوا أن ذلك مذهب السلف .

وناقشهم العلماء في ذلك الوقت وأثبتوا أنه يؤدى إلى التشيه والجسمية لا محالة .

وكيف لا يؤدى إليهما والإشارة الحسية إليه جائزة . ولذلك تصدى لهم الإمام الفقيه الخنبل الخطيبي « ابن الجوزي » ، ونفى أن يكون ذلك مذهب السلف . ونفى أيضاً أن يكون ذلك رأى « الإمام أحمد » .

وقال « ابن الجوزي » في ذلك :

« رأيت <sup>(١)</sup> من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلاح . . . فصنفوا

---

(١) ذكر فضيلة الشيخ أبو زهرة مرجعه في ذلك « دعم شبه التشيه » لابن الجوزي .

كتبوا شانوا بها المذهب ، ورأيتم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا  
الصفات على مقتضى الحسن فسمعوا أن الله خلق آدم على صورته . فأنبتوا  
له صورة ووجهًا زائداً على الذات وفأ ، ولهوات وأضراساً وأضواء  
لو وجهه ، وبدين وأصبعين وكفًا وخنصرًا وإبهاماً وصدرًا ونفذاً وساقين  
ورجلين وقالوا ما سمعنا بذلك في الرأس . وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء  
والصفات فسموها بالصفات تسمية مبتدعة . ولا دليل لهم في ذلك من النقل .  
ولا من العقل ولم يلتقطوا إلى النصوص الاصارفة عن الظواهر إلى المعانى  
الواجبة لله تعالى . ولا إلغاء ماتوجهه الظواهر من صفات الحديث ولم يقنعوا  
أن يقولوا صفة فعل حتى قالوا صفة ذات .

ثم لما أثبتو أنها صفات قالوا لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة  
وقدرة ، ولا بمحى وإثبات على معنى برو لطف ، ولا ساق على شدة .

بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت  
الآدميين . والشيء إنما يحمل على حقيقته إن أمكن ، فإن صرف صارف  
حل على المجاز ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ،  
ويقولون : نحن أهل السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه . وقد تبعهم خلق  
من العوام وقد نصحت التابع والمتبع وقلت لهم يا أصحابنا : أتم أصحاب  
نقل وأتباع وإمامكم الأكبر «أحمد بن حنبل» رحمة الله يقول وهو تحت  
السياط : كيف أقول ما لم يقل . فلما أثبتو أن تبتدعوا من مذهبهم ما ليس منه .

ثم قلتم في الأحاديث تحمل على ظواهرها . فظاهر القدم الجارحة . ومن  
قال أستوى بذلك المقدسة فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيفات ، وينبغى  
ألا يحمل ما يثبت به الأصل وهو العقل ، فإنما به عرفنا الله تعالى وحكمنا له  
بالقدم — بكسر القاف — فلو أنكم قلتم نفراً الأحاديث ونسكت . ما أنكر  
أحد عليكم وإنما حملكم لياه على ظواهر قبيح . فلا تدخلوا في مذهب هذا  
الرجل السلفي ما ليس فيه ، اه .

وقد استفاض ابن الجوزي في بيان بطلان ما اعتمدوا عليه من أقوال، ولقد قال ذلك القول الذي ينقده ابن الجوزي القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي المشهور المتوفى سنة ٤٥٧، وكان مثار نقده شديد وجهه إليه، حتى لقد قال فيه بعض فقهاء من الحنابلة «لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لا ينسنه ماء البحار» وقال مثل ذلك القول ابن الزاغواني المتوفى سنة ٥٢٧ وقال فيه بعض الحنابلة أيضاً: «إن في قوله من غرائب التشبيه ما يحار فيه النبيه».

وهكذا استنكر الحنابلة ذلك الاتجاه عند ما شاع في القرن الرابع والقرن الخامس. ولذلك استتر هذا المذهب حتى أعلنه ابن تيمية في جرأة وقوه وزاد آراءه انتشاراً اضطهاده بسبها. فإن الاضطهاد يذيع الآراء وينشرها. ولذلك كثر أتباعه بسبب الاضطهاد وكسب<sup>(١)</sup> رأى ذيوعاً وانتشاراً.

١٢٠ — ونرى هنا أنه يجب أن نذكر أن ادعاء أن هذا مذهب السلف موضع نظر.

وقد نقلنا رأى «ابن الجوزي» في ذلك الرأى عندما شاع في عصره، ... الخ.

بعد تلك اللمحات العابرة في مناقشة ابن تيمية في تحديد مذهب السلف قد تبين إجمالياً خطأ تصويره لرأى السلف، فهو بهذا لا يعتبر سلفياً.

وأقول بعد هذا: لنسلم جدلاً بما ذكره ابن تيمية في مفهوم مذهب السلف فهل يمكن أن نقول: إنه التزم حد التنزية؟ وهل يعتبر ابن تيمية سلفياً في تطبيقه لمذهب السلف من التنزية لله عن وجل عن صفات المخلوقين؟  
الجواب: إن ابن تيمية ليس سلفياً. لأن القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها إيمان كل مؤمن — سواء كان من السلف أو من الخلف — تنزية الله

(١) مكنا في الأصل ولعلها «رأى» أو «رأيه».

عز وجل عن كل نفس . وإثبات كل كمال يليق بذاته تعالى وتنزيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوقات .

إن السلف منزٌ هون ، وإن الخلف ينزعون .

ولأن ابن تيمية يدعى أنه سلفي ويدعى أنه منزٌ .

فهل هو كذلك ؟

هذا ما سيجيب عليه من كلام ابن تيمية نفسه . أعني من منطوق كلامه ، ومن لازمه .

وسيثبت ياذن الله تعالى ، بأنه ليس سلفياً .

إن ابن تيمية وإن ادعى أنه سلفي . وزعم أنه منزٌ وغير مشبه فهو متهم بهم كثيرة تخرجه عن السلف .

ولنبدأ بالتهمة التي تعتبر أساساً لهم ، ألا وهي تهمة التجسيم .

# البَابُ الْيَابِنِ

ابن تيمية المجسم

الفصل الأول : ابن تيمية أنسد المكانية والجنة إلى الله تعالى .

الفصل الثاني : الرد على ابن تيمية .

الفصل الثالث : ابن تيمية قال بقيام الحوادث بالله تعالى .

الفصل الرابع : الرد على ابن تيمية في رفعه قيام الحوادث بذات الله تعالى .

الفصل الخامس : ابن تيمية يقول بأن كلام الله بصوت وحرف .

الفصل السادس : الرد على ابن تيمية في رفعه بأن كلام الله بصوت وحرف .

الفصل السابع : زيادة بيان لفهم ابن تيمية في المتشابه .

الفصل الثامن : ابن تيمية يواجه قضية التجسيم .



## أبن تيمية الجسم

ولاحق تهمة التجسيم بابن تيمية يستدل بناحيتين .

الناحية الأولى<sup>(١)</sup> : لازم أقواله .

الناحية الثانية : منطق كلامه .

أما عن الناحية الأولى :

فقد أنسد ابن تيمية إلى الله عز وجل أموراً تستلزم التجسيم .

١ — أنسد المكانية والجهة إلى الله عز وجل .

٢ — زعم أن الحوادث تقوم بالله سبحانه وتعالى .

٣ — زعم أن كلام الله تعالى بصوت وحرف .

---

(١) قدمت الكلام عن لازم أقواله مع أن الترتيب الطبيعي أن يتحدث عن المنطوق أولاً وذلك : لكتمة اللازم . وقد أخرت الكلام عن المنطوق مراعياً الترتيب التماهدى ف الاستدلال على أن ابن تيمية ليس سلفياً .

## الفصل الأول

ابن تيمية أسنـد المـكانـيـة والـجـهـة إـلـى الله تـعـالـى

وإسنـاد هـذـه التـهـمـة إـلـى ابن تـيمـيـة يـكـون أـيـضـاـ بـنـاحـيـتـيـنـ :

١ - بلاـزـمـ كـلـامـهـ .

٢ - وـبـنـطـوـقـ الـفـاظـهـ .

أـعـاـعـنـ لـازـمـ كـلـامـهـ :

فـلـنـقـرـأـ مـاـقـالـهـ دـفـاعـاـعـنـ نـفـسـهـ فـيـ كـتـابـهـ «ـفـتـاوـىـ اـبـنـ تـيمـيـةـ الـجـلـدـ الخامسـ صـ ١٨ـ » .

«ـ وـأـمـاـ قـوـطـمـ .ـ الـذـىـ نـطـلـبـ مـنـهـ أـنـ يـعـتـقـدـهـ أـنـ يـسـقـعـ عـنـ اللهـ التـحـيـزـ ،ـ فـالـجـوابـ مـنـ وـجـوهـ :

أـحـدـهـاـ :ـ أـنـ هـذـاـ الـلـفـظـ وـمـعـنـاهـ الـذـىـ أـرـادـوـهـ لـيـسـ هـوـ فـيـ شـيـءـ مـنـ كـتـبـ اللهـ الـمـنـزـلـةـ مـنـ عـنـدـهـ وـلـاـ هـوـ مـأـثـورـ عـنـ أـحـدـ مـنـ أـنـبـيـاءـ اللهـ وـرـسـلـهـ .ـ لـاـ خـاتـمـ الـمـرـسـلـيـنـ وـلـاـ غـيـرـهـ ،ـ وـلـاـ هـوـ أـيـضـاـ مـخـفـوـظـاـ عـنـ أـحـدـ مـنـ سـلـفـ الـأـمـةـ وـأـمـتـهـاـ أـصـلـاـ .ـ

وـإـذـاـ كـانـ بـهـذـهـ الـمـثـابـةـ ،ـ وـقـدـ عـلـمـ أـنـ اللهـ أـكـمـ لـهـذـهـ الـأـمـةـ دـيـنـهـ ،ـ وـإـنـ اللهـ بـيـنـ طـهـذـهـ الـأـمـةـ مـاـ تـقـيـهـ كـاـقـالـ :

«ـ الـيـوـمـ أـكـمـلـ لـكـمـ دـيـنـكـمـ ،ـ الـآـيـةـ .ـ

وـقـالـ «ـ وـمـاـ كـانـ اللهـ لـيـضـلـ قـوـمـاـ بـعـدـ إـذـهـاـمـ حـقـ يـبـيـنـ لـهـمـ مـاـيـتـقـونـ » .ـ

وـإـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ بـيـنـ لـلـأـمـةـ الـإـيمـانـ الـذـىـ أـمـرـهـ اللهـ بـهـ .ـ

وكذلك سلف الأمة وأنتها علم بمجموع هذين الأمرين :

إن هذا الكلام ليس من دين الله ، ولا من الإيمان ، ولا من سبيل المؤمنين ، ولا من طاعة الله ورسوله ، وإذا كان كذلك فمن التزم اعتقاده فقد جعله من الإيمان والدين .

وذلك تبديل للدين . كا بدل مبتدعة اليهود والنصارى ومبتدعة هذه الأمة دين المرسلين .

يوضح ذلك (الوجه الثاني) وهو أن الله نزع نفسه في كتابه عن الناقص . تارة بذاتها ، وتارة بذاتها أضدادها كقوله تعالى : « لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » وقوله تعالى « وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولیٌ من الذل » ، وكذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لكتاب الله كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخوض القسط ويرفعه ، يرفع إلیه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل الليل حجاجه النور أو النار ، ولو كشفه لآخرقت سمات وجهه ما انتهى إلیه بصره من خلقه .

وقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً فيما يروى عن ربه :

شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك . وكذلك ابن آدم وما ينبغي له ذلك فأما شتمه ليای فقوله : إنني اتخذت ولداً وأنا الأحد الصمد . الذي لم ألد ولم أولد ، وأما تكذبیه ليای فقوله لن يعيذني كا بدأني ، وليس أول الخلق بأهون على من إعادته .

وقوله في حديث السنن للأعرابي :

ويحك إن الله لا يستشعف به على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك .

إِنْ عَرْشَهُ عَلَى سَوَادِهِ أَوْ قَالَ يَدِهِ مِثْلَ الْقَبْرَةِ وَإِنَّهُ لَيَسْطُطُ بِهِ أَطْيَطُ<sup>(١)</sup>  
الرَّحْلَ الْجَدِيدَ بِرَاكِبَهُ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : أَنْتَ الْأُولُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ  
الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ . وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ  
فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ .

إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ نَفْيُ الْجَهَةِ وَالتَّحِيزِ عَنِ اللَّهِ .  
وَلَا وَصْفُهُ بِمَا يَسْتَلزمُ لِزُومًا بَيْنَأَ نَفْيَ ذَلِكَ .

فَكَيْفَ يَصْحُحُ مَعَ كُلِّ الدِّينِ وَتَمَامِهِ وَمَعَ كُونِ الرَّسُولِ قَدْ بَلَغَ الْبَلَاغَ  
الْمُبِينُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ ثُمَّ لَا يَذَرُهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ قَطُّ .

وَكَيْفَ يَحُوزُ أَنْ يَدْعُ النَّاسَ وَيُؤْمِرُونَ بِاعْتِقَادِ أَصْوَلِ الدِّينِ لَيْسَ  
لَهُ أَصْلٌ عَمَّنْ جَاءَ بِالدِّينِ .

### هَلْ هَذَا إِلَّا صَرِيحُ تَبْدِيلِ الدِّينِ ... أَخْ، ١٥

أَقُولُ : إِنَّهُ يَنْسَكِرُ بِشَدَّةٍ عَلَى مِنْ يَنْفِي الْجَهَةَ وَالتَّحِيزَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي لِزْمِهِ  
عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ بِإِثْبَاتِ الْجَهَةِ وَالتَّحِيزِ . فَخَيْرُهُ نَفْيُ الْجَهَةِ لَمْ يَقُلْ إِلَّا إِثْبَاتُ .  
فَعَلَى هَذَا يَمْكُنُ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ قَالَ بِثَبُوتِ الْجَهَةِ وَالتَّحِيزِ بِاعتِبَارِ لَازِمِ كَلَامِهِ  
الْمُتَحَمِّسِ فِي بِيَانِهِ . وَقَدْ عَدَ الْخَارِجِينَ عَلَى رَأْيِهِ خَارِجِينَ عَلَى دِينِ اللَّهِ كَمَا قَالَ  
مِنْ قَبْلِ لِنْفَاتِهِ الْجَهَةَ وَالتَّحِيزَ :

« إِنْ هَذَا الْكَلَامُ لَيْسَ مِنْ دِينِ اللَّهِ . وَلَا مِنْ إِيمَانِ وَلَا مِنْ سَيِّلِ  
الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمِنْ التَّرْزِمِ اعْتِقَادُهِ  
فَقَدْ جَعَلَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالدِّينِ وَذَلِكَ تَبْدِيلُ الدِّينِ كَمَا بَدَلَ مِبْتَدِعَةُ الْيَهُودِ  
وَالنَّصَارَى وَمِبْتَدِعَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ دِينُ الْمُرْسَلِينَ ... » .

(١) سَبَّأْتُ فِيهَا بَعْدَ تَعْلِيقٍ عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِهِ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وقوله أيضاً من يدعونه لأن ينفي الجهة والتحيز عن الله تعالى منكراً عليهم دعوتهم إلى هذا فقال :

«... وكيف يجوز أن يدعى الناس ويؤمرن باعتقاد في أصول الدين ليس له أصل عمن جاء بالدين هل هذا إلا صريح تبديل الدين...».

ويقول ابن تيمية أيضاً في ص ٢٠ المرجع السابق منكراً بشدة وبعنف على من يدعوه لأن ينفي الجهة والتحيز عن الله تعالى :

قال : «الوجه الرابع : إنهم طلبو اعتقاد نفي الجهة والتحيز عن الله . وعلوم أن الأمر بالاعتقاد لقول من الأقوال إما أن يكون تقليداً للأمر ، أو لأجل الحجة والدليل . فإن كانوا أمروا بأن يعتقد هذا تقليداً لهم ولمن قال ذلك ؟

فهذا باطل يأجّماع المسلمين منهم ومن غيرهم .

وهم يسلّمون أنه لا يجب التقليد في مثل ذلك لغير الرسول لا سيما وعندهم هذا القول لم يعلم بأدلة الكتاب والسنة والإجماع ، وإنما علم بالأدلة العقلية ، والعقليات لا يجب التقليد فيها بالإجماع .

وإن كان الأمر بهذا الاعتقاد لقيام الحجة عليه . فهم لم يذكروا حجة لا بحملة ولا مفصلة ، ولا أحالوا عليها . بل هم يفرون من الملاحظة والمحاجة بخطاب أو كتاب فقد ثبت أن أمرهم لهذا الاعتقاد حرام باطل على التقديرين يأجّماع المسلمين . وإن فعل ذلك من أفعال الأئمة المسلمين ، وأنه أمر للناس أن يقولوا على الله ما لا يعلمون ، اهـ .

فابن تيمية يرى بأن الأمر باعتقاد نفي الجهة والتحيز عن الله حرام باطل . وأنه من أفعال الأئمة المسلمين ، وأنه أمر للناس أن يقولوا على الله ما لا يعلمون .

فهو بهذا النص قد نفي النفي للجهة والجحين . ونفي النفي لإثبات . هذا وما ورد من نصوص كلام ابن تيمية إنما هي نماذج لنصوصه وإنما فكلامه في هذا كثير .

وأما إثبات قوله بالجهة والتحيز من منطوق الفاظه فيكون بالآتي :  
قال ابن تيمية في كتابه الرسالة التدميرية ص ٤٣ : بعنوان « تنازع الناس  
في الجهة والتحيز » .

« ... وقد علم أن ما شئ موجود إلا الخالق ، والخالق مبيان  
للمخلوق سبحانه وتعالى ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء  
من مخلوقاته . فيقال لمن نفي : أتريد بالجهة ما وراء العالم . فلا ريب أن الله  
فوق العالم مبيان للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال : الله في جهة .

أتريد بذلك : أن الله فوق العالم .

أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات  
فإن أردت الأول فهو حق .  
وإن أردت الثاني فهو باطل .

### الكلام على لفظ التحيز

وكذلك لفظ التحيز .

إن أراد به أن الله تحيز المخلوقات فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع  
كرسيه السموات والأرض .

وقد قال الله تعالى « وما قدروا الله حق قدره والأرض جمِيعاً قبضته يوم

القيامة والسموات مطويات يمينه . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يقبض الله الأرض ويطوى السموات يمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ »

وفي حديث آخر : « وإنك ليذوها كما يذوها الصبيان بالكرة » .

وفي حديث ابن عباس « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم » .

وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات أى مبائن لها منفصل عنها . ليس حالا فيها .

فهو سبحانه — كما قال أئمة السنة — فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

وقال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة الجزء الأول ص ٢٦٤ :  
« ... وإذا رد ذاك تعين أن يكون في الجهة فثبت أنه في الجهة على التقديرين ... »

وقال ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٥٥ ، ص ٥٦ ، ص ٥٧ :  
« ... فلو قال قائل : العرش في السماء أم في الأرض ؟ لقليل في السماء .  
ولو قيل : الجنة في السماء أم في الأرض ؟ لقليل الجنة في السماء ... ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العلي الأعلى . وأنه فوق كل شيء .  
كان المفهوم من قوله أنه في السماء ، أنه في العلو ، وأنه فوق كل شيء . »

وإذا قيل العلو ، فإنه يتضمن أول ما فوق المخلوقات كلها . فما فوقها كلها هو في السماء .

ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به إذ ليس فوق

العالم شيء موجود إلا الله . كما لو قيل : العرش <sup>(١)</sup> في السماء فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق . وإن قدر أن السماء المراد بها الأفلانك . كان المراد أنه عليه <sup>(٢)</sup> كما قال « ولا صلبةكم في جنوز النخل » وكما قال « فسيراوا في الأرض » وكما قال « فسيحوا في الأرض » ويقال فلان في الجبل وفي السطح وإن كان على أعلى <sup>(٣)</sup> شيء فيه ... .

وقال ابن تيمية في كتابه فتاوى ابن تيمية المجلد الخامس ص ١٩ ردًا على من يطلب منه نفي الجهة والمحيز :

« الوجه الثالث : قد قلت لهم قائل هذا القول إن أراد به أن ليس في السموات رب ولا فوق العرش إله .

وأن حمدًا لم يخرج به إلى ربه وما فوق العالم إلا العدم الم虚空 فهذا باطل مخالف لاجماع سلف الأمة وأئمتها ... الخ .

وقال أيضًا ردًا منه على من طلب منه نفي الجهة والمحيز . في كتابه فتاوى ابن تيمية ج ٥ ص ٢٤ :

---

(١) لا أدرى هل يستطيع ابن تيمية أن ينكر بداعه العقل بأن العرش يقتضي أنه جسم فهو يشغل حيزاً من الفراغ وهل المحيز إلا أمر وجودي .

(٢) هل تأويل (ف) ب (علي) كاف في التزير .

وهل ما استشهد به من آيات تبعد القول بالمعنى إذا قال الله في السماء أى في الملو يعني أن (ف) يعني (علي) كما أتى بمثاله يقال فلان في الجبل وفي السطح وإن كان على أعلى شيء فيه .

الواقع : إن جمل لفظ (ف) على معنى (علي) لا ينبع في الإبعاد عن التكين . تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً . هذا ورغم أن تأويله هذا غير كاف في التزير فإن من العجيب أنه في الوقت الذي يزول فيه (ف) ب (علي) ينبع من ناحية أخرى أى محاولة لأى تأويل يعارض مع ما يراه .

(٣) أهكذا يكون التخريج المعانى لمعنى البارى « سبحان رب رب المرة عما يصفون » .

«الوجه التاسع : إن لا ريب أن من لقى الله بالإيمان بجمع ما جاء به الرسول بحمله مقرأ بما بلغه من تفصيل الجملة ، غير جاحد لشيء من تفاصيلها أنه يكون بذلك من المؤمنين . إذ الإيمان بكل فرد من تفصيل ما أخبر به الرسول وأمر به غير مقدور للعباد .

إذ لا يوجد أحد إلا قد خفى عليه بعض ما قاله الرسول . وهذا ليس بالإنسان في مقالات كثيرة لا يقر فيها بأحد التقىضين لا ينفيها ولا يثبتها إذا لم يبلغه أن الرسول نقاها أو أثبها . ويسع الإنسان السكوت عن التقىضين في أقوال كثيرة إذا لم يقم دليل شرعي بوجوب قول أحدهما .

أما إذا كان أحد القولين هو الذي قاله الرسول دون الآخر فهذا يكون السكوت عن ذلك وكتهانه من باب كتهان ما أنزل الله من البيانات والهدى مما يبينه للناس في الكتاب . ومن باب كتهان شهادة العبد من الله .

وفي كتهان العلم النبوى من الندم واللعنة لكتابه ما يضيق عنده هذا الموضع . وكذلك إذا كان أحد القولين متضمناً لنقيض ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، والآخر لا يتضمن مذاقنته الرسول لم يجز السكوت عنهما جائعاً ، بل يجب نفي القول مذاقنته الرسول ...

أما القول الذي لا يوجد في كلام الله ورسوله لا منصوصاً ولا مستنبطاً بل يوجد في الكتاب والسنّة بما ينافقه ما لا يحصيه إلا الله .

فكيف يجب على المؤمنين عامة أو خاصة اعتقاده ويجعل ذلك مخنته لهم . ومن المعلوم أنه ليس في الكتاب والسنّة ولا في كلام أحد من سلف الأمة ما يدل نصاً ولا استنباطاً على أن الله ليس فوق العرش ، وأنه ليس فوق المخلوقات وأنه ما فوق العالم رب يعبد . ولا على العرش إله يدعى ويقصد . وما هناك إلا العدم الم虚空 وسواء سمي ثبوت هذا المعنى قوله بالجنة والتحيز أو لم يسم . فتنويع العبارات لا يضر إذا عرف المعنى المقصود . . . .

وابن تيمية لاذ يفصح عن خصوصيته العنيفة لنفأة الجهة والجحود عن الله تعالى . نرى ابن تيمية في تفسيره الظاهري يتهم مخالفيه بالتفاق .

قال : في فتاويه ج ٥ ص ٢٧ :

«... وأما إن تضمن هذا الكلام <sup>(١)</sup> أن الله ليس على العرش ، ولا فوق العالم . فليصرح بذلك تصرح بما يدنا حتى يفهم المؤمنون قوله وكلامه ، ويعلموا مقصوده ومراده .

فإذا كشف لل المسلمين حقيقة هذا القول . وأنه مضمونه أنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله وأن الملائكة لا تعرج إلى الله . ولا تتصعد إليه ، ولا تنزل من عنده ، وأن عيسى لم يرفع إليه ، و محمد لم يعرج به إليه . وأن العباد لا يتوجهون بقلوبهم إلى إله هناك ، يدعونه ويقصدونه ، ولا يرفعون أيديهم في دعائهم إليه .

حيثند ينكشف للناس حقيقة هذا الكلام ويظهر الضوء من الظلام . ومن المعالم أن قائل ذلك لا يجترئ أن يقوله في ملأ من المؤمنين وإنما يقوله بين إخوانه من المنافقين ، الذين إذا اجتمعوا يتناجون ، وإذا افترقوا يتهاجون ، وهم وإن زعموا أنهم أهل المعرفة المحققة . فقد شاهدوا من سبق من إخوانهم المنافقين . قال الله تعالى «إذ أقيل لهم آمنوا كامن الناس قالوا أنتم كامن السفهاء ، ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون . وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم ، إلى قوله «ويمدهم في طغيانهم يعمموه» . وقال تعالى «ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا» ، إلى قوله «يخلفون باهه إن أردنا إلا إحساناً و توفيقاً ، ولا ريب

---

(١) يعني نفي الجهة والجحود عن الله تعالى .

أن كثيراً من هؤلاء قد لا يعلم أنه منافق بل يكون معه أصل الإيمان لكن يلتبس عليه أمر المنافقين حتى يصير لهم من الساعين قال تعالى «لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبلاً ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم ساعون لهم» أهـ.

هذا وقد قال ابن تيمية في التأسيس<sup>(١)</sup> «والبارى سبحانه وتعالى فوق العالم فوقيه حقيقة، ليست فوقيه الرتبة كما أن التقدم على الشيء قد يقال إنه بمجرد الرتبة، كما يكون بالمكان مثل تقدم العالم على الجاهل وتقدم الإمام على المأمور فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك بل هو قبلية حقيقة وكذلك العلو على العالم».

قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة كما يقال العالم فوق الجاهل وعلى الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علواً حقيقةً. العلو المعروف والتقدم المعروف، أهـ.

وإذا كان لنا أن ثبت أن ابن تيمية من يقول بالجهة فعلينا أيضاً أن ننقل ما نقل عنه بعض مؤيديه المعجبون به المقدرون شخصيته الذين يعتبرونه يمثل مذهب السلف من أمثال هؤلاء الدكتور محمد يوسف موسى.

قال الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه «ابن تيمية» ص ١٥٢: «... وكذلك نراه على النهج الصحيح في رسالة أخرى خصصها لصفات الله وعلوه على خلقه».

(١) الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم من ٨٧ تقل هذا النص السابق عن ابن تيمية من كتاب (التأسيس) لابن تيمية ثم علق الشيخ الكوثري على هذا النص فقال: «فهل يشك عاقل أن ابن تيمية يريد بذلك الفوقيه الحسية والعلوه الحسبي — تعالى الله عما يوهمون». واستعمال العلو ومشتقاته في اللغة العربية يعني علو الشأن في غاية الشهرة رغم تقول الجسمة». أقول: أليس عجياً أن يقرأ ابن تيمية أن من معانى العلو: العلو يعني علو الشأن كما يقال العالم فوق الجاهل. ومع ذلك فإن ابن تيمية يبني هذا المعنى ويثبت العلو الحسبي — تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وهي كسابقتها جواب عن استفتاء رفع إليه .

يفيض شيخ الإسلام في الإجابة عن هذه المسألة المهمة الدقيقة . مسألة علو الله على خلقه .

ويستدل لإثبات هذه الصفة من القرآن والحديث والآثار الصحيحة المروية عن الصحابة ومن إلبيس وهو يقول في ذلك ما نصه « وجوب إثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبيّن من وجوهه . أحدها : أن يقال إن القرآن والسنن المستفيضة المتواترة ، وكلام السابقين والتابعين بل وسائر القرون الثلاثة ملوك بما فيه من إثبات العلو لله على عرشه بأنواع من الدلالات ووجوه من الصفات ، وأصناف من العبارات تارة يخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع ، وتارة يخبر بعروج الأشياء وصعودها وارتفاعها إليه ، كقوله تعالى « بَلْ رَفِيعٌ هُوَ اللَّهُ إِلَيْهِ » ، وتارة يخبر بتنزولها منه ، أو من عنده كقوله تعالى « وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَّبِّكَ بِالْحَقِّ » قل نَزَّلَهُ روح القدس من ربك ، وتارة يخبر أنه في السماء كقوله تعالى « أَمْنِمْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاوَاتِ أَنْ يَخْتَسِفَ بِكُمُ الْأَرْضُ » ... « أَمْ أَمْنِمْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاوَاتِ أَنْ يُرْسَلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا » ؛ وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَلَا تَأْمُنُونَ وَأَنَا أَمِينٌ مِّنْ فِي السَّمَاوَاتِ » ، وقال للجارية : « أَيْنَ اللَّهُ » ، قالت في السماء قال : « أَعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » .

وبعد أن أورد الشيخ رحمة الله هذه النصوص ، وأخرى من أمثلها قال : إنه لا يخلو الأمر من أن يكون الحق هو ما تضافرت عليه هذه النصوص من علو الله على خلقه ، أو أن يكون الحق هو نفي ذلك ونفيه فإن كان نفي هذا هو الحق . فإن من المعلوم أن القرآن لم يبيّن هذا نصاً ولا غير نص ، ولا الرسول ، ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمّة المسلمين

ولا يمكن أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه نفي ذلك أو أخبر به .  
وأما ما نقل من الإثبات عن هؤلاء فأكثر من أن يحصى أو يحصر .  
ولاذن يكون الحق هو إثبات صفة العلو لأن الحق يخرج من أحد  
النقضين كما قلنا .

— وهذا يستشعر الدكتور محمد يوسف موسى ويحس بالخطر الناتج  
عن إثبات العلو المكاني لله تعالى فيقول في المرجع السابق (ابن تيمية  
ص ١٥٤) :

«ولكن لنا ولغيرنا أن نتساءل : ما حقيقة أو كيفية استواء الله تعالى  
على العرش . وكيف يكون في السماء وتدرج الأشياء . وتنزل من عنده ؟ !  
وذلك ما يشعر بالتجسيم أو التشبيه على الأقل . فهلا يجب تأويل هذه  
الآيات والأحاديث على أي نحو من أنحاء التأويل . أي بما يدل على أن  
المراد بالعلو فيها هو علوه تعالى في المكانة مثلا ؟ » .

وهذا يورد الدكتور محمد يوسف موسى رأى ابن تيمية فيقول بعد ذلك :  
« هنا يذكر ابن تيمية أن هذا التأويل المجازى لا يمكن القول به . فإنه معلوم  
باتفاق العقلاة أن المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز<sup>(١)</sup> فلا بد أن يقرن بخطابه  
ما يدل على إرادة المعنى المجازى . فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين  
للناس ما نزل إليهم يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه كان  
عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يُردد . لاسيما  
إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله » .

---

(١) قال ابن تيمية منكرًا المجاز في اللغة مطلقاً في كتابه ( الإيمان ص ٦٩ ) « وقولهم  
اللقط إن دل بلا قرينة فهو حقيقة وإن لم يدل إلا منها فهو بجاز قد تبين بطلانه . . . . » . وقد  
سيق لميراد هذه النصوص التي تفيد أن ابن تيمية قد أنكر المجاز مطلقاً — والنع الذي أورده  
الدكتور محمد موسى هنا فإنما يدل على شأن ابن تيمية من التناقض ومن الجدل غير المتناسق .

ثم يشرح الدكتور محمد موسى كلام ابن تيمية غير منكر عليه فيقول الدكتور « يريد الشيخ رحمه الله بذلك أن يقول بأنه ليس في هذه الآيات والأحاديث وأمثالها قرينة تصرفها عن ظواهرها وترشدنا إلى وجوب تأويلها بمحازياً » .

— وكان على الدكتور محمد موسى أن ينكر عليه ما قاله ... ، ولكن الدكتور أقره على إثبات صفة العلو المكانى لله سبحانه وتعالى ...

وأحضر الدكتور صفحاً عن تسؤاله في أن العلو المكانى يستلزم الجسمية ، وكان ما أثاره من استلزم كلام ابن تيمية الجسمية من السهولة والبساطة بحيث يدر عليها ، مثل الدكتور موسى فيسكت ولا يعترض بل أبدى رأيه مع التفسير الظاهري لابن تيمية .

فقال الدكتور محمد موسى في الحكم على ابن تيمية (ص ١٥٥ كتاب ابن تيمية للدكتور موسى) :

« ... هذا ونجد شيخ الإسلام سلفياً تماماً في الاستدلال على سائر العقائد الأخرى » .

وبهذا قال الدكتور محمد موسى في النص السابق بصدق تأييده لابن تيمية « وكذلك نراه يسير على المنهج الصحيح في رسالة أخرى خصصها لصفات الله وعلوه على حلقه » .

— وليس عجياً على الدكتور محمد موسى أن يكون موقفه هكذا أمام تلك القضية من تأييد لابن تيمية فهو المعجب بشخصية ابن تيمية حتى حكم على ابن تيمية بأنه سلفي في كل آرائه .

قال الدكتور في كتابه (ابن تيمية ص ٩٧) « وقد كان شيخ الإسلام سلفياً في كل آرائه ... .

أليس في هذا الحكم من الدكتور موسى <sup>بعد عن الحق؟</sup>

بلى فيه بعد عن الحق وببالغة في الإعجاب بابن تيمية .

هذا ، وما نقله الدكتور هراس في شرحه لنوينية ابن القيم زاعماً  
الإجماع هو وابن القيم وابن تيمية . . . (وجميع الحفقاء قد اتفقوا على  
أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك ) ، ومن حكى  
هذا الإجماع كذلك شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية  
الحرانى الدمشقى الذى لم يأت الزمان له بنتظير في سعة الاطلاع ، والجمع بين  
العقل والمنقول مع قدرة فاقحة في الجدل ، وبراعة في تصريف المهج ،  
وسبر لأغوار المذاهب ووقف على دقائقها .

وها هو ابن القيم تلميذ ابن تيمية يتخيل أن شيخه قد أعنها حرباً على  
خالفيه واتخذهم أعداء قد أسقطهم صرعي تحت طعن رماحه ، أو أسرى  
مقيدين وقد خرب ديارهم وتجروا من المعرفة والإيمان . وهكذا  
نرى صورة لتلك الخصومة العنيفة ، وهذا هو الدكتور هراس الذى هام  
جباً بالأستاذ والتلميذ ، وقد اعترف بأنه تتلمذ على كتب ابن تيمية وقد  
انضم إلى ابن القيم في إعجابه بابن تيمية وتلميذه ، وتقديم بشرح نوينية  
بابن القيم .

في ص ٥٣٣ شرح القصيدة النوينية لابن القيم .

قال ابن القيم في نوينيته :

وإذا أردت ترى مصارع من خلا

من أمة التعطيل والكفران

وترأهـم أسرى حقير شـأنـهـمـ أـيـدـيـهـمـ غـلـتـ إـلـىـ الـأـذـقـانـ  
وترأهـم تـحـتـ الرـمـاحـ درـيـثـهـ مـاـفـيـهـمـ مـاـفـيـهـمـ فـارـسـ طـعـانـ  
وترأهـم تـحـتـ السـيـوـفـ تـنـوـشـهـمـ مـنـعـنـ شـمـائـلـهـمـ وـعـنـ أـيـمـانـ

والعقل الصحيح ومقتضى القرآن  
ولطالما سخروا من الآيات  
الجبار ليحاشاً مدى الأزمان  
ما فيهم رجلان مجتمعان  
من كل معرفة ومن ليمان  
والعرش أخلوه من الرحمن  
ات كاله بالجهل والبهتان  
شيخ الوجود العالم الرباني  
البحر المحيط بسائر الخليجان  
وتراثم انسلاخوا من الوحيين  
وتراثم والله خلقة ساخر  
قد أوحشت منهم ربوع زادها  
وخلت ديارهم وشتت شملهم  
قد عطل الرحمن أقشدة لهم  
إذ عطلا الرحمن من أوصافه  
بل عطلاه عن الكلام وعن صفة  
فاقرأ تصانيف الإمام حقيقة  
أعني أبا العباس أحمد ذلك

(الشرح) يريد المؤلف بهذه الآيات أن يكشف لنا عن الدور العظيم الذي قام به شيخه شيخ الإسلام وقدوة الأنام وعلم الأعلام وأبجوبه الأيام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي ، مجدد القرن الثامن وباعث النهضة الإسلامية الذي لم يأت الدهر له بمنظير في الجمجم بين العلوم النقلية والعلقانية ، ناصر السنة وقاصم البدعة ورافع راية التوحيد ، ومبدد جيوش الملاحدة والمبطلين ، صاحب المؤلفات الخالدة التي هي مشاعل هدى ومنارات رشد ، يستضيء بنورها طلاب الحق وأعلام الفكر ، ومهما قلت في وصفه وأطنت فلن أوفي حقه . ولن أجزيه عن بعض ما قلبي من منه . فلقد كنت أحد الذين تخربوا على كتبه حين قدر الله سبحانه أنه أن يرفع عن عشاوة التفليد ، وأن يذهب من نفسي ما ألم بها بحكم النشأة من عصبية مذهبية ولو ثلة صوفية وانحدار في بوائق الوثنية . فما هي إلا جولة في رياض كتبه المونقة حتى زالت عن سقام الجهل وعادت للقلب عافيتها ، وللعقل صحته وحتى تجلى لى الدين في نقاشه وطهارته بعد أن ازاحت عنه عمایات الباطل وضلالات البدع وظلمات الأهواء . ولنرجع إلى شرح الآيات التي يصور لنا فيها المؤلف مدى ما أصاب جيوش الزيغ

والتعطيل من هزيمة وانكسار حين حمل عليها شيخه البطل المغوار والفارس الكرار بسيفه البثار ، فقر لهم شذر مذر ، فلم يبق لهم من عين ولا أثر فيقول إذا أردت أن تشهد أئمة الكفر والتعطيل وهم يسقطون صرعى في الميدان ويقعون أسرى ترهقهم الذلة ويعولهم الهوان ، وترتبط أيديهم بالحبال إلى الأذقان وأن تراهم دريئه للرماح لا قدرة لهم على حرب ولاطuan وأن ترى سيف الحق تتناولهم من كل مكان . وأن تراهم قد تجردوا من الوحىين السنة والقرآن بل وتجروا من العقل الصحيحة وما يقتضيه من البرهان ، بل وتراهم مفعكة للناس يتذدون منهم مادة للفكاهة والهذيان . ولطالما كانوا هم فيما مضى يسخرون من أهل الإيمان ، وتراهم وقد خلت منهم الديار ، وتبدد جعهم في الأقطار ، كما أخل الرحمن أقشتهم من كل معرفة ولإيمان جزاء وفاقاً لما عطلوا الرحمن من صفات كاله ، وعطلوا منه عرشه ، فأنكروا أن يكون فوق عرشه بذااته ، بل وعطلوه عن كلامه ، فنفوا أن يكون له كلام هو صفة له بحروف يسمعها من يشاء من خلقه وعطلوه عن صفات كاله كها بلا دليل ولا برهان بل بالكذب والبهتان . فافرأ تصانيف الإمام حقيقة . . . . أخ هذا هو جواب الشرط يعني إذا أردت أن تعرف ما نزل بأهل التعطيل من بلاء وتنكيل وأسر وتقتيل فاقرأ تصانيف الإمام الجليل التي ما لها فيها ألف الناس مثيل والتي هي لكل حائر دليل . . . . أخ ] اه .

الخلاصة : بعد الذي ورد من النصوص يمكن القول في عدالة ووضوح أن ابن تيمية يثبت الجهة والجيز لله عز وجل . وذلك أخذآ من منطق كلامه ومفهومه ، وما ذكره عنه بعض مؤيديه .

\* وينص من الجهات جهة العلو المكانى (الفوق) .

\* ويهاجم ابن تيمية فقا الجهة والجيز ويتهمهم بالتفاق ومن الساعين للمناقف . كما يتهمهم بتبديل الدين كاليهود والنصارى .

و يدعى ابن تيمية أن ما ذكره هو ما كان عليه السلف .

أقى الدكتور محمد يوسف موسى بشبهة واردة قطعاً وهي لزوم الجسمية عند القول بالجنة . ولم يرد اعتبار ابن تيمية .

ومع ذلك يرى أن قول ابن تيمية هو مذهب السلف . مردداً ما ذكره ابن تيمية من أن ظواهر النصوص لم تأت قرينة تصرفها عن ظاهرها إذن النتيجة أن يبق النص على ظاهره من إثبات العلو المكاني لله سبحانه وتعالى عما يصفون .

أما التعليق على النونية وشرحها فيكون بالآتي :

إن الشرح له ثلاثة نواحٍ : الناحية الأولى : الإعجاب الكبير بابن تيمية واعتراف الشارح بأنه كان في لونه صوفية ورثت عنه الأقسام بتسليمها على كتب البطل المغوار والفارس الكرار قدوة الأنام وعلم الأعلام وأعجوبة الأيام ابن تيمية .

الناحية الثانية : اتهام خالفيه بأنهم أئمة الكفر .

الناحية الثالثة : لو سألنا الشارح لم تلقون تلك التهم وتقذفون المعارضين بها لقال : لأنهم عطلاوا العرش عن الرحمن .

فأقول عن الناحية الأولى : بالنسبة للتصوف : فإني أخالف الدكتور في حكمه على التصوف فما كان الصوف المتدوّق العارف — في لونه — كيف وقد صفا قلبه بالمعرفة ، وسمت روحه بالهدایة وأضيّع قلبه بنور الإيمان والطاعة والخشية والتقوى وخلوص قلبه لله عز وجل<sup>(١)</sup> — فلنترك

---

(١) قال الإمام الجبيـد : علـنا هـذا مـقـيد بـالكتـاب وـالسـنة مـن لـم يـقـرأ الـقرـآن وـيـكـتب الـحدـيث لـايـقـنـدـي بـه فـي عـلـنا هـذا .

[ تـلا مـن كـتاب فـضل عـلـم السـلف تـأـلـف الإـمام الـحـافظ زـيـن الدـين أـبـي الـفـرج عـبـد الرـحـمـن بن شـهـاب الدـين بن أـحـمـد بن رـجـب الـحـنـبـلـي مـن ١٤ ] .

موضوع التصوف إلى بحث آخر إن شاء الله تعالى ولنرجع إلى ما نحن  
بصدده من ناحية الإعجاب بابن تيمية فلنك يادكتور أن تعجب بمن تشاء .

ولأنه لوفاء أن تنتذر كر شيخاً يكتبه فهذا يطمئننا بأن سعادتكم أشد وفاء  
لشيخ حضرت عليهم بالأزهر الشريف يبينون لنا العقيدة الصحيحة  
فيما يتعلق بالبحث وغيره فهل ترضى أن يكون شيوخى وشيوخك الذين  
قرروا لنا العقيدة صافية والذين التقى بهم وناقشتهم سعياً ورؤياً ولقاء  
ومواجهة .

هل ترضى يادكتور — حتى على الفرض الجدل أنهم يقولون بمذهب  
الخلف هل ترضى أن يكون هؤلاء من أئمة الكفر — وشيخك بالمراسلة  
المجازية في منعه من هذا الاتهام بل هو الذي يكرر بسيفه البثار الخ . . .

قد تقول إن شيخي لا يقصد شيوخى الذين حضرت عليهم فأقول إن  
من قال بالرأى المخالف لابن تيمية وإن كان متاخراً في الزمان فوجه إليه  
حكم المخالف المعاصر لابن تيمية . أليس كذلك ؟

فقل لي بربك هل الدين يبيح تكفير المسلمين بتلك السهولة حتى ولو كانوا  
شيوخاً من العلماء . . . دعنا من تلك المقدمة التي لا تلمس أساس الموضوع .  
ولنرجع إلى شرح الآيات : لوسائلنا وقلنا لم تكفرون المسلمين هكذا بتلك  
البساطة ؟

فإن جواب الشارح يقول : لأنهم عطوا العرش عن الرحمن .

فأقول : إن كلمة الناظم — أعيدها مرة أخرى — هي : إذ عطوا  
الرحمن من أوصافه . . . والعرش أخلوه من الرحمن . فقل لي بربك : هل كلمة  
عطوا في مدلولها تساوى في وضوح كلمة أخلوه من الرحمن .

إن لفظ الناظم يفيد أنه يؤمن بأن العرش مكان الرحمن وأن الله حال

فيه حلول الحال في المخل والمتخيّل في المكان لذلك شنح على مخالفيه أنهم  
أخلوا العرش من الرحمن .

فهل المنزه لله عن المكان والمكانية والزمان والزمانية يكون معطلا  
أم منها ؟ وهل يكون مؤمناً أم كافراً ؟ كيف تكون سهام الاتهامات  
جزاء للمنزهين ؟ في الوقت أنك قلت في الشرح فيما بعد ص ٥٤٠ :

وكذلك سيمتم الاستواء على العرش تخيّلاً في المكان ولم تفرقوا  
كذلك بين الأمكنة الوجودية داخل هذا العالم فهذه هي التي لا يجوز حلول  
الله في شيء منها . فارأيك في أن الناظم قال عن خصومهم أنهم أخلوا  
العرش من الرحمن ؟ أو ليس هذا اعترافاً بحلول الرحمن في العرش ؟ أليس  
هذا أمراً وجودياً يقتضي أن العرش من العالم ؟ وخصوصاً أنه ادعى  
حلول الرحمن بالعرش — تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .

## الفصل الثاني

### الرد على ابن تيمية

• ليس عجياً أن يثبت ابن تيمية الجهة والحيز ، وليس عجياً أن يثبت الفوقيـة المكانـية والعلـو المـكـانـي .

فهو بهذا متناسق ومنتظم مع قاعدته الأساسية من تفسير النص على ظاهره — على حقيقته اللغوية . وإنكاره للمجاز في اللغة ، وبالتالي إنسكاره المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف وقد ردنا عليهـ في ذلك وتبين خطـوه .

• فإذا كان هنا يفسـر النـصـوصـ عـلـى ظـاهـرـهـ بـزـعـمـ أـنـ لـيـسـ هـنـاـ قـرـيـةـ .. فـهـنـهـ مـغـالـطـةـ ظـاهـرـةـ ، وـبـجـادـلـةـ عـقـيـمـةـ عـابـةـ لـأـنـ لـاـ يـؤـمـنـ بـالـمـجـازـ أـصـلـاـ ، كـاـنـ سـبـقـ أـنـ ذـكـرـنـاـ ذـلـكـ فـيـ مـوـضـعـهـ .

• وإذا سلـيناـ جـدـلاـ بـأـنـ يـطـلـبـ الـقـرـيـةـ جـادـاـ غـيرـجـادـلـ .. فـاـ أـحـوـجـهـ إـلـىـ أـنـ يـعـرـفـ بـأـنـ الـقـرـيـةـ إـمـاـ مـقـالـيـةـ وـإـمـاـ حـالـيـةـ .

ومـاـلـىـ أـطـلـبـ مـنـ اـبـنـ تـيمـيـةـ أـنـ يـقـرـ بـالـقـرـيـةـ الـحـالـيـةـ الـمـجـمـعـ عـلـيـهـ اـعـدـ عـلـمـاءـ الـلـغـةـ الـعـرـيـةـ . وـقـدـ اـعـتـرـفـ هـوـ بـهـاـ 1ـ وـوـجـهـ الـمـعـنـىـ باـعـتـبـارـ الـحـالـ

ـ وـلـكـنـهـ لـلـأـسـفـ — مـعـ ذـلـكـ فـيـ جـدـلـهـ الـمـكـابـرـ : قـالـ : إـنـ مـاـ فـعـلـهـ هـوـ

ـ الـحـقـيـقـةـ وـلـيـسـ بـجـازـ .

سـأـسـلـمـ لـهـ جـدـلاـ بـمـاـ يـقـولـ . فـلـاـ يـضـيرـ الـحـقـ أـنـ يـتـعـدـ اـسـمـهـ مـاـ دـامـ الـحـقـ

ـ هـوـ هـوـ . لـاـ يـضـيرـ الـحـقـ أـنـ يـسـمـيـ حـقـيـقـةـ أـوـ بـجـازـ . وـلـاـ تـضـرـ اـسـمـهـ مـاـ دـامـتـ

ـ الـمـسـمـيـاتـ فـيـ جـوـهـرـهـاـ هـيـ .. وـلـثـلـاـ يـطـوـلـ بـنـاـ الـمـقـامـ لـنـورـدـ مـاـ ذـكـرـهـ عـنـ

ـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـ لـاـ تـحـزـنـ إـنـ أـلـهـ مـعـنـاـ »ـ .

قال ابن تيمية في الرسالة الحموية الكبرى ص ١٥٦ :

« . . . وما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار « لا تحزن إن الله معنا ، كان هذا أيضاً حقيقة على ظاهره ودللت الحال على أن حكم هذه المعية هنا : معية الاطلاع والنصر والتأييد . . . » الخ .

فقوله : « دلت الحال » الخ . اعتراف منه بالقرينة التي جعلته يورد معنى المعية بأنها هنا الاطلاع والنصر والتأييد .

فإذا كان هذا ما صنعه في المعية وقريتها . . . فلم يحرم على غيره أن يجعل هنا قرائن الحال ؟ ! التي تبين استحالة إثبات المكانية والجهة لله تعالى فتلئم القرآن الدالة على الاستحالة للسكانية والجهة تجعلنا نصرف معانى الفوقيـة إلى غير ظاهرها .

هـ هذا وقد قال أبو حامد الغزالـي في كتابه إلـجـامـ العـوـامـ عند شـرـحـهـ للـوـظـيـفـةـ الـأـوـلـيـ وـهـيـ (ـالتـقـدـيسـ)ـ .

قال في ص ٩ : « . . . إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى ، : « وهو القاهر فوق عباده » ، وفي قوله تعالى « يخالفون ربهم من فوقهم » ، فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنىـنـينـ أحـدـهـماـ نـسـبـةـ جـسـمـ إـلـىـ جـسـمـ بـاـنـ يـكـوـنـ أحـدـهـماـ أـعـلـىـ وـالـآـخـرـ أـسـفـلـ .ـ يـعـنـيـ أـنـ الـأـعـلـىـ مـنـ جـانـبـ رـأـسـ الـأـسـفـلـ .ـ وـقـدـ يـطـلـقـ لـفـوـقـيـةـ الـرـتـيـةـ ،ـ وـبـهـذـاـ الـمـعـنـيـ يـقـالـ :ـ الـخـلـيـفـةـ فـوـقـ الـسـلـطـانـ وـالـسـلـطـانـ فـوـقـ الـوـزـيـرـ وـكـاـ يـقـالـ الـعـلـمـ فـوـقـ الـعـلـمـ وـالـصـيـاغـةـ فـوـقـ الـدـبـاغـةـ .ـ

وـ (ـالـأـوـلـ)ـ يـسـتـدـعـيـ جـسـماـ يـنـسـبـ لـىـ جـسـمـ .ـ وـ (ـالـثـانـ)ـ لـاـ يـسـتـدـعـيـهـ .ـ

فـلـيـعـتـقـدـ الـمـؤـمـنـ قـطـعاـ .ـ أـنـ الـأـوـلـ غـيـرـ مـرـادـ ،ـ وـأـنـ عـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ مـحـالـ

فـإـنـهـ مـنـ لـوـازـمـ الـأـجـسـامـ أـوـ لـوـازـمـ أـعـرـاضـ الـأـجـسـامـ .ـ

وـلـذـاـ عـرـفـ فـيـ هـذـاـ الـمـحـالـ ،ـ فـلـاـ عـلـيـهـ إـنـ لـمـ يـعـرـفـ أـنـ مـاـذـاـ أـطـلـقـ وـمـاـذـاـ

أريد؟ وقد خفف الله عنه هذه اللغة وأمثلة هذا كثيرة فقس على ما ذكرناه  
ما لم نذكره .

\* هذا، وقد أثبت شفر الدين الرازى — القرينة المفظية التي تمنع من  
إرادة المعنى الظاهر. فقال في كتابه أساس التقديس ص ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩  
بعنوان (الفصل الخامس) في تفارييع مذهب السلف وهي أربع إلى أن قال  
في ص ١٨٨ ، ١٨٩ :

« (الفرع الرابع) إنك لا يجوز الجمع بين متفرق فكذلك لا يجوز  
التفرق بين مجتمع فقوله تعالى « وهو القاهر فوق عباده » لا يدل على جواز  
أن يقال إنه تعالى فوق لأنك ذكر القاهر قبله ظهر أن المراد بهذه الفوقيه:  
الفوقيه بمعنى القدرة . لا بمعنى الجهة . بل لا يجوز أن يقال وهو القاهر فوق  
غيره بل ينبغي أن يقال فوق عباده لأن ذكر العبودية عند وصف الله تعالى  
بالفوقيه يدل على أن المراد من تلك الفوقيه فوقيه السيادة والإلهية .

(واعلم) : أن الله تعالى لم يذكر لفظ المتشابهات إلا وقرن بها قرينة  
تدل على زوال الوهم الباطل مثلاه أنه تعالى قال « الله نور السموات  
والأرض » ذكر بعده « مثل نوره » فأضاف النور إلى نفسه ولو كان  
تعالى نفس النور لما أضاف النور إلى نفسه لأن إضافة الشيء إلى نفسه  
ممتنة ، ولما قال تعالى « الرحمن على العرش استوى » ذكر قبله « تنزيلات من  
خلق الأرض والسموات العلي » وبعده « له ما في السموات وما في الأرض  
وما بينهما وما تحت الشري » . فقد ذكر أن هاتين الآيتين تدلان على أن  
كل ما كان مختصاً بجسمه الفوقيه مخلوق محدث ... الخ ، ١٥ .

— هذا ، مع ملاحظة أن الواجب أن ينظر إلى القرآن الكريم ككل ،  
فإذا ما قرأت آيات التنزيه كقوله تعالى « ليس كمثله شيء » وكقوله تعالى:  
« قل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُورًا

أحد . يجحب أن تكون تلك الآيات وأمثالها قرآن تنزله الله عن وجل عن أن تفسر آيات أخرى على ظاهرها الموهم للتشابه ؛ بل تتناسق الآيات بعضها مع بعض « فإن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه ببعضه بعضاً بل نزل ليصدق بعضه بعضاً » .

— وأيضاً بالنسبة للشبهة التي حكها الدكتور محمد يوسف موسى عن ابن تيمية بقوله : « فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه كان عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد لاسيما إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله .... » ، وأيضاً بالنسبة لما قاله ابن تيمية طاعناً فيمن يصرف اللفظ عن ظاهره ، قال في الرسالة الجموية ص ٩٧ :

« ... وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش ولا فوق السموات ونحو ذلك بقوله تعالى « هل تعلم له سماً » ، لقد أبعد النجعة وهو إما ملغز وإما مدلس . لم يخاطبهم بلسان عربي ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم لأن مردمهم قبل الرسالة وبعدها واحد . وإنما الرسالة زادتهم عمي وضلالاً .... الخ . اهـ . »

سبق أن بينا نمطاً من أنماط القرآن التي تمنع من إرادة المعنى الظاهر نقلاب من شفر الدين الرازى .

ولقد رد أبو حامد الغزالي في كتابه إلحاد العوام ص ٣٩ على مثل هذه الشبهات فقال مبيناً الشبهة أولاً :

« فصل — إن قال قائل : ما الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إطلاق هذه الألفاظ الموهمة مع الاستغناه عنها أ كان لا يدرى أنه

يوجه التشبيه . ويغليط الخلق ويسوقهم إلى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته وحاشا منصب النبوة أن ينفع عليه ذلك . أو عرف لكن لم يبال بجهل الجهل وضلاله الضلال وهذا أبعد وأشنع لأنه بعث شارحاً لا مبهماً ملساً ملغزاً ، وهذا إشكال له وقع في القلوب حتى جر بعض الخلق إلى سوء الاعتقاد فيه . فقالوا : لو كان نبياً لعرف الله ولو عرفه لما وصفه بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته ومالت طائفة أخرى إلى اعتقاد الظواهر وقالوا : لو لم يكن حقاً لما ذكره كذلك مطلقاً ولعدل عنها إلى غيرها أو قرناها بما يزيل الإبهام عنها . فما سبب حل هذا الإشكال العظيم ؟

وهنا أجاب أبو حامد الغزالي فقال في « الجامع العام » ص ٢٤٠ .

الجواب : إن هذا الإشكال من حل عند أهل البصيرة .

وي بيانه : إن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وما ذكرها . وإنما جمعها المشبهة وقدينا أن جمعها من التأثير في الإبهام والتلبيس على الأفهام ما ليس لآحادها المترفرفة . وإنما هي كلمات لهج بها عليه السلام في جميع عمره في أوقات متباينة . وإذا اقتصر منها على ما في القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة . وإن أضيفت إليها الأخبار الصحيحة فهي أيضاً قليلة وإنما أكثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها . ثم ما تواتر منها وإن صر نقلها عن العدول فهي آحاد كلمات . وما ذكر صلى الله عليه وسلم كلمة منها إلا مع قرائن وإشارات يزول معها الإبهام التشبيه .

وقد أدركها الحاضرون المشاهدون . فإذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإبهام .

وأعظم القرآن في زوال الإبهام : المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول الظواهر .

ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه

مقارنه لكل ما يسمع . فينمحى معه الإيمان تماماً لا يشك فيه . ويعرف هذا بأمثلة : أنه صلى الله عليه وسلم . سمي الكعبة بيت الله تعالى وإطلاق هذا يوم عن الصيام وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه .

لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء . وأن استقراره على العرش ينمحى في حقيقه هذا الإيمان على وجه لا يشكون فيه .

فلو قيل لهم : ما الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إطلاق هذا اللفظ الموهم الخيل إلى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بأجمعهم وقلوا : هذا إنما يوهم في حق الصيام والحق ، أما من تذكر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت مسكنه ومواهه بل يعلم على البديهية أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت أو معنى سواه غير ما وضع له لفظ البيت المضاف إلى ربه وسكنه .

أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته عملاً قطعياً بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه وأن هذا إنما يوهم في حق من لم يسبق إلى هذه العقيدة . فكذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوه إلى علم التقديس ونفي التشبيه . وأنه منزه عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية منيلة للإيمان لا يبقى معه شك . وإن جاز أن يبقى لبعضهم ترد . في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بحمله الله تعالى ... الخ .

وقد أتى أبو حامد الغزالى بأمثلة أخرى شارحة لرده في ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ (الجامع العوام ..) وقد عقب بعد ذكر هذه الأمثلة بقوله في (ص ٤٣) الجامع العوام ) :

«... وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة . أن هذه الألفاظ انقلب مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ، ورجعت

تلك القراءات إلى معارف سابقة ومقرنة فكذلك هذه الظواهر الموجهة انقلب عن الإيمان بسبب تلك القراءات الكثيرة التي بعضها هي المعرفة والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمنوا بعبادة الأصنام . وإن من عبد جسماً فقد عبد صنماً كان الجسم صغيراً أو كبيراً قبيحاً أو جميلاً سافلاً أو عالياً على الأرض ، أو على العرش وكان نفي الجسمية ونفي لوازمه معلوماً لكافتهم على القطع أو المفروضة إعلام رسول الله صلى الله عليه وسلم المبالغة في التنزيه بالقرآن العظيم وبقوله «ليس كمثله شيء» وسورة الإخلاص وقوله «فلا يتعلّمون الله أبداً» ، وبالفاظ كثيرة لا حصر لها . مع قرآن قاطعة لا يمكن حكايتها . وعلم ذلك لا ريب فيه ، وكان ذلك كافياً في تعريفهم استحالة يد هي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لأنها لا تدل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم وإذا أطلق على غير الجسم . علم ضرورة أنه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى . ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الإشكال ... .

رد الشيخ محمد عبده :

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله في حاشيته على العقائد العضدية<sup>(١)</sup> :

«فإن قلت : إن كلام الله وكلام النبي صلى الله عليه وسلم مؤلف من الألفاظ العربية ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة فيجب الأخذ بدلول النون كائناً ما كان قلت : حيث لا يكون ناجياً إلا طائفة الجسم ظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص وترك طريق الاستدلال رأساً . مع أنه لا يتحقق ما في آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال مع سلوكهم طريقاً ليس يفيد اليقين بوجهه . فإن للتحاطبات مناسبات ترد بمقابلتها فلا سيل إلا الاستدلال العقلي . وتأويل ما يفيد بظاهره نقصاً إلى ما يفيد

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ الزرقاني ج ٢ ص ١٩٢ .

الكلال ، وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء . حيث لا فرق بين برهان وبرهان ولا لفظ ولفظ .

وقال في قوله تعالى : « ولقد أنزلنا لِكُمْ آياتٍ مُّبِيناتٍ ، إنَّ الْوَحْيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنْزِيلًا وَإِنَّ الْأَوْزَانَ لِيَانَ عَلَوْ مَرْتَبَةَ الرِّبْوَيَةِ لَا أَنْ هَنَاكَ نَزْوَلًا حَسِيًّا مِّنْ مَكَانٍ مَرْتَفَعٍ إِلَى مَكَانٍ مَنْخَضٍ . وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَذَا : إِنَّ عَلَوَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ حَقِيقَةً أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ ، لَا حَاجَةٌ لِتَأْوِيلِهِ بَعْلُوْ مَرْتَبَةَ الرِّبْوَيَةِ إِلَّا وَلِيَتَ شِعْرًا . إِذَا لَمْ تَؤْولْهُ بَعْلُوْ مَرْتَبَةَ الرِّبْوَيَةِ ثُمَّا تَرِيدَ مِنْهُ ؟ وَهُلْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءًا غَيْرَ الْعَلَوَ الْحَسِيِّ الَّذِي يَسْتَلِمُ الْجَهَةُ وَالْتَّحِيزُ ؟ وَلَا يَسْكُنُ نَفْيَ ذَلِكَ الْلَّازِمَ عَنْهُ مَتَى أَرْدَنَا الْعَلَوَ الْحَسِيِّ فَإِنْ نَفَى التَّحِيزَ عَنِ الْعَلَوَ الْحَسِيِّ غَيْرَ مُعْقُولٍ وَلَا مَعْنَى لِلْسَّتْلِمَ إِلَّا هَذَا . أَمَا هُمْ فَيَنْفُونَ الْلَّوَازِمَ ، وَلَا أَدْرِي كَيْفَ تَنْفِي الْلَّوَازِمَ مَعَ فَرْضِهَا لِلْوَازِمَ ؟ هَذَا خَلَفٌ . وَلَكِنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا أَهْلَ مَنْطَقَ وَالْمَتَبَعِ لِكَلَامِهِمْ يَحْمِدُ فِيهِ الْعَبَارَاتُ الْصَّرِيقَةُ فِي إِثْبَاتِ الْجَهَةِ تَعَالَى . وَقَدْ كَفَرَ الْعَرَاقُ وَغَيْرُهُ مُثْبِتُ الْجَهَةِ تَعَالَى وَهُوَ وَاضْعَفُ . لَأَنَّ مُعْتَدِلَ الْجَهَةِ لَا يَسْكُنُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَدِلَ التَّحِيزُ وَالْجَسْمِيَّةُ . وَلَا يَتَأَتَّى غَيْرُ هَذَا فَإِنْ سَمِعْتَ مِنْهُمْ سُوَى ذَلِكَ فَهُوَ قَوْلٌ مُمْتَنَعٌ وَكَلَامُهُمْ لَا مَعْنَى لَهُ ، إِهٰهٰ .

رد الشیخ السکوثری :

عَما ذَكَرَهُ فَضْيَلَةُ الشِّيْخِ السِّكُوْثَرِيِّ — رَحْمَهُ اللَّهُ — فِي الرَّدِّ عَلَى نُونِيَّةِ  
ابْنِ الْقِيمِ ص ٣٨ :

« .. وَالْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقُ عِبَادِهِ » .

وَمِنَ الْخَرْقِ أَنْ يَظْنَنَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ الْقَبْطِ « وَإِنَّا فَوْقُهُمْ قَاهِرُونَ » ، رَكْوَبُ الْقَبْطِ عَلَى أَكْتَافِ بَنِ إِسْرَائِيلَ مَعَ إِمْكَانِ رَكْوَبِ جَسْمٍ عَلَى جَسْمٍ . وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْمَنْزَهِ عَنِ الْجَسْمِ وَالْلَّوَازِمِ الْجَسْمِيَّةِ . وَاعْتِبَارِ ذَاتِ اللَّهِ فَوْقَ عِبَادِهِ فَوْقَيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ لِلْحَادِلِيَّةِ لِمَدْلُولِ

الأية في شيء . وكون ذاته جل جلاله فوق إحدى السموات فوقية مكانية وفوق كل مكان فوقية مكانية مثل ما سبق في الزينة وأين في القرآن ما يوهم ذلك ... .

وقال أيضاً الشيخ الكوثري ص ١٠١ و ١٠٢ المرجع السابق :

« هذا ولم يرد لفظ الجهة في حديث ما . بل قال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد في المعتقد ولا يجوز عليه الحد ولا النهاية ولا قبل ولا بعد ولا تحت ولا قدام ولا خلف . لأنها صفات لم يرد الشرع بها وهي صفات توجب المكان » .

ولعله آخر مؤلفاته بدليل أن امتحانه في الصفات كان سنة ٤٢٩ قبل وفاته بنحو ثلاثة سنين . فن أثبتت له جهة فقد أثبتت له أمثلاً وأشباهها . مع أنه لا مثل له ولا شيء له تعالى . قال الله تعالى : « ليس كمثله شيء » ، وقال تعالى « أفن يخلق كمن لا يخلق » .

ـ فلماًن الله على من يثبت له تعالى ما لم يثبت له الكتاب ولا السنة من الجهة ونحوها .

وقال الشيخ الكوثري في ص ١٠٢ المرجع السابق :

« ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه وتعالى في كتاب الله . ولا في سنة رسوله ، ولا في لفظ صحابي أو تابعه ولا في كلام أحد من تكلم في ذات الله وصفاته من الفرق سوى أقحاح المحسنة .

وأتحدى من يدعى خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح . فلن يجد إلى ذلك سبيلاً فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمود بأسانيد صحيحة ... .

ـ كما بين الشيخ الكوثري بطلان الاستدلال بحديث المخارية لما فيه من

الاضطراب سندًا ومتناً وللبراهين القائمة في تزهه تعالى عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات ، (راجع ص ٩٤ و ٩٦ من الرد على نونية ابن القيم) .

وقد ذكر العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي من علماء القرن الحادى عشر الهجرى في كتابه : إشارات المرام من عبارات الإمام . ذكر تخریجات لحديث الجارية منها : أنه مؤول لخالقته القواطع العقليات والنقليات .

هـ أنه يختار التأويل فيها دعت إليه الحاجة . . سيبا إذا كان قريباً مفهوماً في التخاطب ولا يسترسل التأويل مطلقاً وإليه أشار أيضاً بتأريخ الحديث المذكور وتأويله على الوجه المفهوم في التخاطب بعد منع استرسال التأويل . ونسبة إلى المعتزلة واختاره الإمام أحمد بن حنبل فأول ثلاثة أحاديث من أمثاله بعد ما منع السؤال عنه كما ذكره الغزالى في المنقد واختاره صاحب الكفاية نور الدين البخارى وصاحب التسديد والمسايرة . قال في الكفاية : والبحث عن تأويل المتشابهات على وجه يليق بذات الله وصفاته بشرط لا يخرج عن مقتضى اللفظ لغة ولا يقطع القول بكونه مراد الله هو طريق المحققين من أصحابنا .

ولعل أول من فتح هذا الباب على أول الألباب الإمام أبو حنيفة رحمة الله تعالى على ما أشار إليه في كتاب العالم .

هـ أنه عليه الصلاة والسلام أراد امتحانها هل تقر بأن الخالق الفعال المتعال هو الله الذى إذا دعاه الداعى استقبله السماء كا دل السؤال والتقرير : أنها كانت أبجيمية لا تقدر أن تفصح عما في ضميرها من اعتقاد التوحيد بالعبارة فتعرف بالإشارة أن معبودها إله السماء فاينهم كانوا يسمون الله إله السماء (فأشارت إلى السماء ) إشارة إلى أعلى المنازل كما يقال فلان في السماء أى رفيع القدر جداً كما في التقديس للرازى .

( فقال أعتقها فإنها مؤمنة) واكتفى عليه الصلاة والسلام بتلك الإشارة لقصور عقل الأمة وقلة فهمها كما في كتاب التقديس للرازي وغيره.

هـ أقول — والله المستعان — إن ابن تيمية نظر آماً أعطيه من صنعة الجدل والمعارضة العنيفة الموجاه لخالفيه في الرأي . فأنا لن أرد على ابن تيمية ... بل سأجعل — ياذن الله تعالى — من ابن تيمية راداً على نفسه بكلامه نفسه . وفي تضارب أقواله وتعارض كلامه ، دلالة على بطidan أصل ما يدعوه لنفسه من أنه سلف . فانظر إلى ماذكره ابن تيمية عن السلف بالنسبة لموضع الجهة والتحيز . قال في فتاويه ج ٥ ص ٣٣ ردأ على معارضيه :

هـ ... أما قول القائل الذي نطلب منه أن يعتقد أن ينفي الجهة عن الله والتحيز . فليس في كلامي إثبات لهذا اللفظ . لأن إطلاق هذا اللفظ نفياً وإثباتاً بدعة . وأنا لا أقول إلا ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة ..

هل هذا الكلام متناسق ومنسجم مع ما قدمناه .

إنه هنا أمام ثلاثة قضايا :

الأولى : أدعى إنه ليس في كلامه إثبات للفظ الجهة والتحيز .

الثانية : أقر بأن إطلاق هذا اللفظ نفياً وإثباتاً بدعة .

الثالثة : أنه لا يقول إلا ما جاء به الكتاب والسنة ، واتفق عليه سلف الأمة .

أما عن الأولى : فهو قد قال يأخذى الجهات وهي جهة الفوق على ظاهرها — وهل الفوق إلا إحدى الجهات — ؟

هـ كما أنه قد نطق بإثبات لفظ الجهة كما سبق ذكر ذلك من كتابه منهاج

السنة ج ١ ص ٢٦٤ قال «وإذا رد ذلك تعين أن يكون في الجهة ثبت أن في الجهة على التقديرين ...» .

وقوله السابق الذي ينبع فيه على من يطلب منه نفي الجهة والتجيز .  
قال : «... أما القول الذي لا يوجد في كلام الله ورسوله لا منصوصاً ولا مستنبطاً بل يوجد في الكتاب والسنة مما ينافقه ما لا يحصيه إلا الله . فكيف يجب على المؤمنين عامة أو خاصة اعتقاده ويجعل ذلك مخنة لهم ... الخ .»

وهو حينما ثبت جهة الفرق أعلن أنه لا يضره أن يسمى ذلك  
الكلام قوله بالجهة كما سبق النص - فتاوى ابن تيمية ج ٥ ص ٢٤ .

قال : «ومن المعلوم أنه ليس في الكتاب والسنة ولا في كلام أحد من سلف الأمة ما يدل نصاً ولا استنباطاً على أن الله ليس فوق العرش ، وأنه ليس فوق المخلوقات . وأنه ما فوق العالم رب يعبد ، ولا على العرش إلا الله يدعى ويقصد ، وما هناك إلا العدم الم虚空 . وسواء سمي ثبوت هذا المعنى قوله بالجهة والتجيز . أو لم يسم فتنوع العبارات لا يضر إذا عرف المقصود ...»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من النصوص التي أوردهتها سابقاً والتي تدين ابن تيمية بتأييده للجهة والتجيز .

فالقضية الأولى : مردودة عليه . فقد ثبت أن في كلامه إثباتاً للجهة والتجيز .

أما عن القضية الثانية : فيمكن أن نقول بأن ابن تيمية حكم على نفسه بنفسه حيث قال : إن إطلاق هذا اللفظ تقنياً وإثباتاً بدعة وهو قد ثبت بمقتضى ما ورد من النصوص السابقة التي قاتلها بنفسه إذن ابن تيمية يعتبر

(١) إذا لم يكن ما ذكره هذا قوله بالجهة والتجيز فإذا تكون الجهة وماذا يكون التجيز ؟

ليس سلفياً . وقد خالف السلف باعتبار ما قرره هو على نفسه بنفسه من واقع أسلوبه الذي آل به إلى أن يسلخه مما يدعوه لنفسه بأنه سلف .

أما عن القضية الثالثة : من أنه لا يقول إلا ما جاء في الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة . فالتعليق على هذه القضية يكون بالآتي :

أولاً : كان عليه باعتبار الواقع الفعلى لما أوردناه في فهمه الخاطئ للنصوص أن يقول : إنه لا يقول إلا ما جاء في الكتاب والسنة باعتبار الظاهر . وقد سبق ذكر بطلان فهمه الظاهري وتناقضه مع نفسه ...

ثانياً : إن كان صادقاً فيما يدعوه فهل ورد في الكتاب والسنة لفظ فيه الوصف لله تعالى بأنه (بائن عن خلقه) الذي يدعوه ابن تيمية ويعلننه في كثير من كلامه كما سبق ذكر ذلك عنه في هذا البحث . وقد رددته في كتبه ورددته من بعده أتباعه ... لقد اعترف ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٥٢ بالآتي : « وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباهنه ولا مداخله ... » وابن تيمية قد قال بأن الله « ... فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه » .

ثالثاً : أما دعوتك بأنك تقول ما اتفق عليه سلف الأمة . فهذه أيضاً دعوى قد ناقضتها بنفسك كما ثبت في القضية الأولى حيث قلت « إن إطلاق هذا اللفظ نفياً وإثباتاً بدعة » ، وأنت يا ابن تيمية قد أثبتت إذن قد فعلت البدعة وخالفت السلف باعتبار حكمك على نفسك ...

رابعاً : يدعى ابن تيمية اتباع مذهب السلف في تفسيره الظاهري مع أننا أثبتنا خطأه في تفسيره الظاهري . وبجانب هذا فلنا أن ننقل ما ذكره الإمام الربيع بن حبيب في مسنده الجامع الصحيح وفي هذا المسند ذكر عن السلف معان تلبيق بذاته تعالى في مثل قوله تعالى « الرحمن على العرش أستوى » ، من ذلك :

« قال جابر بن زيد <sup>(١)</sup> سئل ابن عباس عن قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » فقال ارتفع ذكره وثناوه على خلقه لا على ما قال المنددون أن له أشباهًا وأندادًا تعالى الله عن ذلك .

قال وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الصخرة التي كانت في بيت المقدس فقال له إن ذاك يقولون فذكر قوته سبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيراً فارتعد ابن عمر فرقاً وشققاً حين وصفوه بالحدود والاتصال فقال ابن عمر: إن الله أعظم وأجل أن يوصف بصفات المخلوقين هذا كلام اليهود أعداء الله . إنما يقول « الرحمن على العرش استوى » أى استوى أمره وقدرته فوق بريته . . . . كذا ذكر عن الحسن <sup>(٢)</sup> « قال الحسن في قوله « ثم استوى إلى السماء وهي دخان » أى استوى أمره وقدرته إلى السماء وقوله « ثم استوى على العرش » يعني استوى أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه ولا يوصف الله بصفات الخلق ولا يقع عليه الوصف كما يقع على الخلق . . . .

« قال الربيع بن حبيب <sup>(٣)</sup> بلغني عن ابن مسعود والضحاك بن مزاحم أنهم قالا « استوى على العرش » أى استوى عليه وعلى الأشياء كلها تخضعت ودانت . وقد تقول العرب استوت لفلان دنياه أى أنته دنياه على ما يريد واستوى بشر على العراق والخجاز واستوى لنا الأمر واستوى فلان على مال فلان يريدون أنه احتوى عليه وحازه ونحو ذلك » .

[ ... بخواينا <sup>(٤)</sup> في ذلك وبالله التوفيق والعصمة في قوله تعالى « الرحمن على العرش استوى » ما قال عبد الله بن العباس وابن عمر والحسن ومجاهد

(١) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب المزء الثالث من ٣٥ .

(٢) المرجع السابق من ٣٦ « الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري أحد أفراد النبغاء من علماء آخر قرن البغة » .

(٣) المرجع السابق من ٣٩ . (٤) المرجع السابق من ٤٠ .

أنه ارتفع ذكره وثناوه ومجده وعظمته ، تعالى عما قال المنند أن له أنداداً وأشباهاً ، تعالى الله عن ذلك . وإن ابن عمر في حديث الصخرة ارتعد فرقاً وشفقاً حين وصف الله بالزوال والانتقال . وقال هذا كلام اليهود أعداء الله وقد وصفنا أباطيلهم فيما مضى من كتابنا .

وجميع ما قالوا موجود في لغة العرب يقال : استوى فلان على العراق أي استوى أمره وملكه . ويقال استوى فلان على مال فلان أي احتوى عليه وحازه . ويقال استوى فلان على سريره وجلسه ويقال من كان مائلاً فاعتدل قد استوى يريدون انتصابه بعد ميله واعتداله بعد عوجه ، ويقال استوى فلان وفلان أي اتفقا في الصفة والنعت ، فلما كانت الكلمة مختملة المعنى وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « احملوا الكلام على أحسن وجوهه ، قلنا لا يخلو قوله على العرش استوى من أحد معينين :

لما ما قال ابن عباس وابن عمر والحسن وبجاهد من علو الذكر واستواء المجد والقهر . أو يكون على ما قالت اليهود المشبهة لله بأوصاف خلقه إذ قالت : إنه لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على العرش ووضع إحدى نفديه على الأخرى واستراح فكذبهم الله بقوله « وما مسنا من لغوب » . وبقوله « ليس كشله شيء » وما أشبه ذلك من كتاب الله عز وجل فألزموه الوهن والعجز والتعب والنصب قاتلهم الله أنى يوفكون ولو جاز أن يكون قوله « على العرش استوى » على ما قال المشبهة إن ذلك على ما يعقل من استواء الرجل على سريره وجلسه لجاز أن يكون قوله « ثم استوى إلى السماء » يعني بالاستواء الميل والعوج <sup>(١)</sup> وفي ذلك ما يوجب عليه

---

(١) قوله الميل والعوج : أي إلى السماء . والمفهى إذا جاز تفسير الاستواء في قوله تعالى : « ثم استوى على العرش » بغاية عمه المشبهة من الاستقرار على العرش ، جاز تفسير الاستواء في قوله تعالى : « ثم استوى إلى السماء » بميل إليها والعوج والكل باطل لابصر — والله أعلم . تعليق الشيخ أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم .

الميلان والاعوجاج تعالى الله عن ذلك وتقديره ، فإذا بطلت هذه الصفة وهذا التأويل لما فيه من النقص ثبت ما قال ابن مسعود وابن عمر وبطل ما قاله اليهود المشبهة .

ووجه آخر : لو جاز أن يكون الاستواء على ما تعقل المشبهة من نفسها لوجبت المعاشرة والحدود والنهاية وفي هذه الصفة إبطال قوله : « ليس كمثله شيء ... ، الخ ... . »

خامسًا : إن ابن تيمية<sup>(١)</sup> نفسه قد ذكر تفسير السلف لقوله تعالى « ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو ربهم ولا خمسة إلا هو ربهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو ربهم أينما كانوا ثم ينبعهم بما عملوا يوم القيمة إن الله بكل شيء عالم » .

قال ابن عباس والضحاك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل هو معهم بعلمه .

وقد أقر ابن تيمية هذا التأويل . كما أقر ذلك ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة « وقال حنبل قلت لأبي عبد الله ما معنى قوله تعالى « وهو عالم — وما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو ربهم » ، قال : « عليه يحيط بالكل » ، فإذا كان ابن تيمية يعترض في تفسير قوله تعالى « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو ربهم » أنه تعالى معهم بالعلم لا بالذات فلم لا يقبل حمل آية « الرحمن على العرش استوى » بما يتفق مع تزييه الله عز وجل عن المكان والمكانية وال جهة وال حيث . بل لم يقف عند حدود التزييه ويتهم نفسه في الإدراك ويمسك عن الخوض في ذلك كل الإمساك !

(١) سبق ذكر ذلك في هذا البحث تقلا عن كتاب ( الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان من ١٠٧ و ١٠٨ لابن تيمية ) — راجع بقية الكلام في هذا البحث .

سادساً : ويشمل هذا الإلزام نلزم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وشارح<sup>(١)</sup> نونية ابن القيم قال ابن القيم في نونيته :

« وهو القريب وقربه المختص بالداعي وعابده على الإيمان » .

(الشرح) من أسمائه سبحانه (القريب) وهو من القرب الذي هو ضد البعد قال تعالى من سورة البقرة « وإذا سألك عبادى عنى فإني قریب أجيبي دعوة الداع إِذَا دعان » ، وقال على لسان صالح عليه السلام « إِن ربي قريب بحبيب » : وقربه تعالى من عباده نوعان :

١ — قرب عام : وهو إحاطة عليه بهم ونفوذ إرادته فيهم وإحاطة سمعه وبصره بجميع أقوالهم وأفعالهم وهو بمعنى معيته العامة .

٢ — وقرب خاص : وهو قربه من الداعين والعبادين .  
وهو قرب يقتضى المحبة والنصر والتأييد في الحركات والسكنات  
والإجابة للداعين والإثابة للعبادين .

وإذا فهم القرب بهذا المعنى في العموم والخصوص لم يكن هناك تعارض  
أصلاً بينه وبين ما هو معلوم من وجوده تعالى فوق عرشه ... ] .

فإذا كانوا قد أقرروا تفسير القرب بإحاطة العلم أو بالإجابة والتأييد ،  
فلم لا يحييزون حمل المتشابهات الأخرى على المعانى التى تليق بذات الله تعالى  
لم يحلون التأويل تارة ويحرمونه تارة أخرى . بل لم يقفوا عند التزويه ثم  
التفويض .

### وفي شرح المشكاة<sup>(٢)</sup> :

« إن السلف والخلف متفقان على التأويل وإن الخلاف بينهما لفظي

(١) الدكتور هراس .

(٢) استحالة المعية بالذات للشيخ الشنقيطي ص ٧٦ .

لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره . ولكن تأويل السلف إجمالاً لتفويضهم إلى الله تعالى في المعن المراد من اللفظ الذي هو غير ظاهره المنزه عنه تعالى . وتأويل الخلاف تفصيل لاضطرارهم إليه لكثره المبتدعين فلم يريدوا بذلك مخالفة السلف الصالح ، معاذ الله أن يظن بهم ذلك . وإنما دعت الضرورة في أزمنتهم لذلك لكثره المحسنة والجهنمية وغيرهما من أهل الضلال واستيلائهم على عقول العامة فقصدوا بذلك ردعهم وبطان قوتهم . ومن ثمت اعتذر كثير منهم وقال : لو كنا على ما كان عليه السلف الصالح من صفاء العقائد وعدم المبطلين في زمانهم لم نخض في تأويل شيء من ذلك . وقد جاء التأويل التفصيلي عن السلف في بعض الموضع — كميات قريراً في بحث المعية — وجاء عن كثير من محققي المتأخرین عدم تعين التأويل في شيء معين من الأشياء التي تلقي باللفظ ويكونون تعين المراد بها إلى علمه تعالى أه . وهذا مما يبين تقاربهما وعدم اختلافهما حقيقة . . . .

وقد ذكر الشيخ الشنقيطي أيضاً تأويل السلف المعية في كتابه استحالة المعية بالذات فقال : « ... وأخرج البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس أنه قال <sup>(١)</sup> : « عالم بكم أينما كنتم » . وأخرج أيضاً الشورى أنه سئل عنها فقال : « عليه معكم » .

وإن من العجيب أن ابن القيم الذي تجسست فيه آراء أستاذة ابن تيمية حينما يقر تفسير المعية بما يتلاءم مع التزويه يبين أن المعنى مأخوذ عن طريق لازم اللفظ .

---

(١) يقصد معنى قوله تعالى : « وهو معلم أينما كنتم » بحسب تأويل ابن عباس رضي الله عنه حيث أول المعية بالعلم .

فقال (١) :

«إِذَا قِيلَ: اللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ بِطَرِيقِ الْعُوْمَمْ . كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِهِمْ وَتَدِيرِهِ طَهْرٌ وَقَدْرَتِهِ عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ خَاصاً كَمَا كَوْلَهُ «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ» ، كَانَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ مَعِيَتِهِ طَهْرٌ بِالنَّصْرَةِ وَالْتَّائِيدِ وَالْمَعْوَنَةِ ...» .

أليس الأخذ باللازم هو تأويل الخلف ؟ سواء اعترف بذلك أو لم يعترف . وأنه في النقل عن السلف لمعنى المعية بالعلم دليل على أن السلف والخلف منزهان وعلى كل فإن التناقض واضح في رأي ابن تيمية ومن على شاكلته في فهم النصوص .

ويمثل هذا الإلرام نلزم ابن تيمية وابن القيم . فقد أخذ ابن القيم بالتأويل — وإن لم يعترف هو بذلك . وفسر على المعن المجازى — وإن لم يقر بهذا — وعلى كل فلا تضر الأسماء ما دامت المسميات هي موجودة — فليس بها ما شاء أن يسميه .

قال ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة) ص ٤١١ :

وأَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَلَقَدْ خَلَقْنَا إِلَيْنَا إِنْسَانًا وَنَعْلَمُ مَا تَوَسُّوْسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» فَهَذِهِ الْآيَةُ هُنْ شَانٌ .

وقد اختلف فيها السلف والخلف على قولين : فقالت طائفة : نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة وعلى هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه ، وهو فهو قدرته ومشيئته فيه وإحاطة عليه به .

والقول الثاني : إن المراد قرب ملائكته منه وأضاف ذلك إلى نفسه بصيغة ضمير الجمع على عادة العظماء في إضافة أفعال عيدها إليها بأوامرهم

---

(١) كتاب : الصواعق المرسلة لابن القيم ، ص ٤١١ .

ومراسيمهم إليهم فيقول الملك نحن قتلناهم وهزمناهم قال تعالى ، فإذا قرأناه  
فاتبع قرآنـه ، وجبرائيلـ هو الذي يقرؤـه على رسول الله صـلي الله عـلـيه وسلمـ .  
وقال « فـلـم تـقـتـلـوـهـ وـلـكـنـ اللهـ قـتـلـهـ » ، فأضاف قـتـلـ المـشـرـكـينـ يومـ بـدرـ  
إـلـيـهـ ، وـمـلـائـكـتـهـ هـمـ الـذـيـنـ باـشـرـوـهـ .ـ إـذـ هوـ بـأـمـرـهـ وـهـذـاـ القـوـلـ هوـ أـصـحـ منـ  
الـأـوـلـ .. » .

هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد ابن تيمية في مكابرة جدلية يدافع عن الشبهة الواردة عليه بل يدافع في عنف عن لازم قوله هو والكرامية من أن القول بما فسروه من استواء الله على العرش يستلزم الاحتياج على الله عز وجل .

وفي دفاع ابن تيمية نرى عجباً في تدرجه الحسني في إثبات العلو المكاني  
لله سبحانه وتعالى .

نرى عجباً في استنباطه واستدلاله المتهافت المهزيل ولئلا يطول بنا الأسلوب فلنقرأ كلام ابن تيمية .. لا بل نقرأ سلم وهمه الذي خلق أنه سيلغى به الأسباب فإذا به في صرح من الخيالات والأوهام «وما قدروا الله حق قدره ..»

قال ابن تيمية في منهاج السنة الجزء الأول ص ٢٦٣ :

«فن فهم عن الكرامة وغيرهم من طوائف الإثبات أنهم يقولون إن الله محتاج إلى العرش . فقد افترى عليهم كيف وهم يقولون إنه كان موجوداً قبل العرش فإذا كان موجوداً قائماً بنفسه قبل العرش لا يكون مستغنياً عن العرش وإذا كان الله فوق العرش<sup>(1)</sup> لم يجب أن يكون محتاجاً إليه فلأن الله خلق العالم بعده فوقياً بعض ولم يجعل عاليه محتاجاً إلى سالفه .

(١) الآية «الرعن على العرش استوى» فلم أبدلها بأبن تيمية (علي) بـ (فوق) .٤١

فأهواه فوق الأرض وليس محتاجاً إليها وكذلك السحاب فوقها ، وليس محتاجاً إليها . وكذلك السموات فوق السحاب والهوا والأرض . ولن يست محتاجة إلى ذلك .

والعرش فوق السموات والأرض وليس محتاجاً إلى ذلك فكيف يكون العلي الأعلى خالق كل شيء محتاجاً إلى مخلوقاته لكونه فوقها عالياً عليها ... الخ .

ورغم هذا التدرج المحسى في الصعود المكاني فقد حاول ابن تيمية كعادته في المغالطة أن يجادل ولكنه أمام ضرورة عقلية لا يختلف فيها عاقلان . فإن القول بالفوقية المكانية قول بالجهة فلامفر إذن من أن يعترف بأنه قال بالجهة ، ولكن الجهة بمعناها الحقيق اللغوى تستلزم أموراً مستحبة على الله تعالى ، ولهذا فإن العلماء قد نزهوا الله عز وجل عن الجهة لذلك ابتدأ ابن تيمية في محاولة يائسة يتنحى العاذير وفي مغالطة فاشلة يتكلف الأقاويل فقال في منهاج السنة الجزء الأول ص ٢٦٤ :

« وقد قدمنا أن لفظ الجهة يراد به أمر موجود وأمر معدوم فن قال إنه فوق العالم كله لم يقل إنه في جهة موجودة إلا أن يراد بالجهة العرش . ويراد بكونه فيها أنه عليها كما قيل في قوله أنه في السماء أى على السماء وعلى هذا التقدير فإذا كان فوق الموجودات كلها ، وهو غنى عنها لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها فضلاً عن أن يحتاج إليها . وإن أريد بالجهة ما فوق العالم ، فذاك ليس بشيء ولا هو أمر وجودي حتى يقال إنه محتاج إليه أو غيره محتاج إليه ، وهو لام أخذوا لفظ الجهة بالاشتراك وتوهموا وأوهوا إذا كان في جهة كان في شيء غيره كما يكون الإنسان في بيته . ثم رتبوا على ذلك أنه يكون محتاجاً إلى غيره والله تعالى غنى عن كل ما سواه وهذه مقدمات كلها باطلة ، وللرد على ابن تيمية في هذا يكون بأمور :

١ — هل ما ذكره ابن تيمية من أن الجهة منها ما هو وجودي ومنها ما هو عدمي أمر ورد عن السلف أم لا؟

٢ — إذا سلمنا جدلاً بأن الجهة منها ما هو وجودي ومنها ما هو عدمي فهل ما أثبته ابن تيمية — من واقع التطبيق الفعلى لكلامه — لا يدعه — يعتبر قد أثبت جهة وجودية عدمية أم عدمية؟

٣ — إثبات أن الجهة أمر وجودي وليس عدمي . واستحالة الجهة على الله تعالى .

أما عن الأول : ١ — فإن ابن تيمية قد سبق أثره أثينا بالنص السابق من كلامه والمعرف فيه بأن إطلاق هذا اللفظ (الجهة) تقلياً وإثباتاً بدعة . فإذا كان الأصل في الموضوع (بدعة) لم يرد عن السلف فن باب أولى يكون التقسيم إلى وجودي وعدمي بدعة لم يرد عن السلف ولا شك في هذا . فهو ب التقسيمه هذا قد فعل ما لم يرد عن السلف باعترافه نفسه فالسلف لم يقولوا بالجهة كما أنهم لم يقسموا الجهة ...

أما عن الثاني : ٢ — إذا سلمنا جدلاً بأن الجهة منها ما هو وجودي ومنها ما هو عدمي .

فإن ما أثبته ابن تيمية من الجهة إنما هو أمر وجودي بخلاف ما يدعه من أنه أمر عدمي .

وهذا ليس ادعاء عليه بدون دليل وإنما هو من واقع التطبيق الفعلى لكلامه — وهو هو البيان : — والله المستعان :

إن ابن تيمية حينما يقسم الجهة إلى أمر وجودي وإلى أمر عدمي يرى أن من يقول بالفوقية على العالم لم يرد أنه في جهة موجودة ثم يستثنى فيقول «إلا أن يراد بالجهة العرش ويراد بكونه فيها أى عليها ...» .

فتفسيره بأن الله تعالى فوق العرش يجعله قد قال بجهة موجودة بدليل استثنائه هو وإقراره على نفسه بقوله :  
«إلا أن يراد بالجهة العرش ...» ويؤخذ من هذا أيضاً أنه قال لفظ الجهة .

هـ هـ ، وقد نقل ابن تيمية القول فيما يختص بالإيمان بالعرش فقال في ص ١٢١ من كتابه الرسالة الحموية :

«إن الله عز وجل خلق العرش . واختصه بالعلو ، والارتفاع فوق جميع ما خلق ، ... ثم استوى عليه كيف شاء ... ، الخ .

فإذا كنت يا ابن تيمية قد فسرت الاستواء بأن الله فوق العرش والعرش في علو وارتفاع فوق جميع ما خلق .

هل لك أن تقول بعد ذلك أن الجهة هنا عديمة ١٩  
أليس للعرش بده ، باعتبار أن السموات تحته كما قلت من قبل ، فلن  
كان له بده ، أليس له نهاية ... ٤١

هـ إن ابن تيمية حينما يدعى العلو المكانى لله سبحانه وتعالى غير متناسق مع نفسه في زعمه بأن الجهة عديمة في الوقت الذي أثبت فيه جهة وجودية ، وجعل بينها وبين العرش نسبة . هي بين يدي العرش ، وجعلها محلاً ومكاناً للقدم ...

كيف ذلك !

الجواب : نقرؤه في الرسالة الحموية حينما تكلم ابن تيمية عن العرش والكرسي في ص ١٢١ ، ١٢٢ .

قال ابن تيمية - زاعماً النقل : «ومن قول أهل السنة أن الكرسي بين يدي العرش ، وأنه موضع القدمين» .

لست أدرى !!! هل يمكن بعد قوله بأن الله سبحانه وتعالى فوق العرش فوقية مكانية وأن الكرسي مكانه : بين يدي العرش وأن الكرسي موضع القدمين .

هل يمكن بعد هذا التحديد والتصريح أن ينفي عن ابن تيمية القول بالجهة والمكان والجحظ ؟ .

هل يمكن بعد هذا التحديد والتصريح أن ينفي عن ابن تيمية القول بأن الجهة هنا أمر وجودي لا عددي ؟

هل يمكن بعد هذا التحديد والتصريح أن ينفي عن ابن تيمية القول بالتجسيم الوارد عليه نتيجة استلزم الجهة الوجودية للتجسيم قطعاً كما ذكر ذلك العلماء . بل كما يقرر ذلك العقل والفطرة السليمة .

إن العقل يقول : إن التهمة ثابتة على ابن تيمية .

« بل إن النص الذي أتى به فيما بعد — زاعماً وروده — أثبت فيه أن بين السماوات السابعة والكرسي خمسة وعشرين عام .

فقال في ص ١٢٢ الرسالة الجموية :

« ما بين السماوات الدنيا والتي تليها مسيرة خمسة وعشرين عام وبين كل سماه وبين كل سماه خمسة وعشرين عام ، وبين السماه السابعة والكرسي خمسة وعشرين عام وبين الكرسي والماء خمسة وعشرين عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه » .

« أفيليق بعد هذا التقسيم الزمني والتقسيم المكان أن يدعى أن الجهة هنا عدمية » .

إننا إذا قابلنا النص بما قاله لكيانت العادلة كالتالي :

إن ما بين السماه السابعة والكرسي خمسة وعشرين عام والماء موضع القدمين إذن ما بين موضع القدمين والسماء السابعة خمسة وعشرين عام ثم تدرج فيما بعد مع النص الذي نعم وروده .

« وَبَيْنَ الْكَرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَسِيَّةَ عَامٍ وَالْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ »

إذن تتحدد المعادلة وتكون النتيجة كالتالي :

إن ما يبين موضع القدمين والماء خسيةة عام .

والعرش فوق الماء والله فوق العرش .

أي ما يبين موضع القدمين وفوقية الله على العرش خسيةة عام + الماء .

\* إن تلك المعادلة في وضوح نتيجتها ، وابتداء مساقتها وامتدادها تكون متناسقة تماماً مع القول بأن الجهة وجودية . وبالتألي فهـى متناسقة مع عقیدته بالتجسيم البادىء بموضع القدمين (الكرسي) والممتد إلى فوقية الله على العرش فوقية مكانية . تعالى الله عن قول المحسمين علوأً كبيراً .

وما لنا نؤكد أن ابن تيمية قد أثبت جهـة وجودية وقد سبق أن أتينا باعترافه بذلك حيث قال « فـنـ قـالـ إـنـهـ فـوـقـ الـعـالـمـ كـلـهـ لـمـ يـقـلـ إـنـهـ فـيـ جـهـةـ مـوـجـوـدـةـ إـلـاـ أـنـ يـرـادـ بـالـجـهـةـ الـعـرـشـ » .

أما عن الأمر الثالث : وهو إثبات أن الجهة أمر وجودى لا عدوى وأن الجهة مستحيلة على الله تعالى .

فقد ذكر ذلك غفران الدين الرازى في كتابه أساس التقديس ص ٥٩ ،

٦٠ [طبع بـطبعـةـ (ـكـرـدـسـتـانـ الـعـلـيـةـ)ـ لـصـاحـبـهاـ فـرـجـ اللهـ زـكـىـ الـكـرـدـىـ بـبـصـرـ الـحـمـيـةـ سـنـةـ ١٣٢٨ـ هـ] .

قال الفخر الرازى : (البرهان الثانى) في بيان إنه يمتنع أن يكون مختصاً بالحـيزـ والـجـهـةـ إـنـهـ لـوـ كـانـ مـخـتـصـاـ بـالـحـيزـ وـالـجـهـةـ لـكـانـ مـحـتـاجـاـ فـيـ وـجـوـدـهـ إـلـىـ ذـلـكـ الـحـيزـ وـتـلـكـ الـجـهـةـ ،ـ وـهـذـاـ مـحـالـ ؛ـ فـكـوـنـهـ فـيـ الـحـيزـ وـالـجـهـةـ مـحـالـ .

بيان الملازمة : أن الحـيزـ والـجـهـةـ أمرـ مـوـجـدـ .

والدليل عليه وجوه : (الأول) هو أن الأحياز الفوقانية مخالفة في الحقيقة والماهية للأحياز التحتانية بدليل أنهم قالوا يجب أن يكون الله تعالى مختصاً بهم فوق ويتسع حصوله فيسائر الجهات والأحياز ؛ يعني التحت والآarin واليسار ولو لا كونها مختلفة في الحقائق والماهيات لامتنع القول بأنه يجب حصوله تعالى في جهة فوق ويتسع حصوله فيسائر الجهات .

وإذا ثبت أن هذه الأحياز مختلفة في الماهية وجب كونها أموراً موجودة لأن العدم المحسن يمتنع كونه كذلك .

(الثاني) هو أن الجهات مختلفة بحسب الإشارات . فإن جهة الفوق هتميزة عن جهة التحت في الإشارة .

والعدم المحسن والنفي الصرف يمتنع تبييز بعضه عن بعض في الإشارة الحسية .

(الثالث) أن الجواهر إذا انتقل من حيز إلى حيز فالمترansk مغابر لا محالة للمطلوب والمتناقل عنه معاير للمنتقل إليه ثبت بهذه الوجهة الثلاثة أن الحيز والجهة أمر موجود ؛ ثم إن المسمى بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عمما يتمكن ويستقر فيه ، وأما الذي يكون مختصاً بالحيز والجهة ، فإنه يكون مفتقراً إلى الحيز والجهة . فإن الشيء الذي يمكن حصوله في الحيز والجهة مستحيل عقلاً حصوله لا مختصاً بالجهة . ثبت أنه تعالى لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقرأ في وجوده إلى الغير ؛ وإنما قلنا إن ذلك محال توجوه :

الأول : أن المفتقر في وجوده إلى الغير يكون بحسب بلزوم من عدم ذلك الغير عدمه وكل ما كان كذلك كان ممكناً لذاته . وذلك في حق واجب الوجود لذاته محال .

الثاني : أن المسمى بالحيز والجهة أمر مترansk من الأجزاء والأبعاض

لما يبنا أنه يمكن تقديره بالذراع والشبر ويمكن وصفه بالزائد والناقص وكل ما كان كذلك كان مفتقرًا إلى غيره والمفتقر إلى غيره يمكن لذاته . فالشيء المسمى بالحizin والجهة يمكن لذاته . فلو كان الله تعالى مفتقرًا إليه لكان مفتقرًا إلى الممكن ، والمفتقر إلى الممكن أولى أن يكون ممكناً لذاته فللواجب لذاته يمكن لذاته وهو محال .

الثالث : لو كان الباري تعالى أولاً وأبداً مختصاً بالحizin والجهة لكان الحizin والجهة موجوداً في الأزل ، فيلزم إثبات قديم غير الله تعالى وذلك محال بإجماع المسلمين . ثبت بهذه الوجه أنه لو كان في الحizin والجهة يلزم هذه المخدرات فيلزم امتناع كونه تعالى في الحizin والجهة .

٤ تراجع بقية الأدلة التي ذكرها الفخر الرازي ، فقد ذكر أدلة كثيرة عقلية وشرعية على استحالة الجهة والتحيز على الله تعالى . وقد رد على مثل الشبهات التي أوردها ابن تيمية وكان قد سبق ابن تيمية في ذلك الكرامية ، وقد اقتبس ابن تيمية من آراءهم وشبهاتهم ونسبها مؤيدوه إليه وأضفوا عليه صفات الجامع للبعقول والمنقول .

٥ وفي كتاب (إشارات المرام من عبارات الإمام تأليف العلامة كمال الدين أحمد البياضي حق نصوصه وعاق عليه وضبطه الشيخ يوسف عبد الرزق المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية) في ص ١٩٧ :

٦ ... (كان الله تعالى ولا مكان كان قبل أن يخلق الخلق كان ولم يكن أين) أي مكان (ولا خلق ولا شيء ، وهو خالق كل شيء) موجود له بعد العدم فلا يكون شيء من المكان والجهة قديماً . وفيه إشارات : الأولى : الاستدلال بأنه تعالى لو كان في مكان وجهاً لزم قدمهما ، وأن يكون تعالى جسماً لأن المكان هو الفراغ الذي يشغل الجسم ، والجهة اسم لمنتهي مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا بالجسم والجسمان وكل ذلك مستحيل

كما من بيانه وإليه أشار بقوله: «كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء وهو خالق كل شيء» وبطل ما ظنه ابن تيمية منهم من قدم العرش كاف شرح العضدية» .  
\* وقد قال الإمام القرطبي في تفسيره (ج ١٠ ص ١١٣) :

في قوله تعالى: «... يخالفون ربهم من فوقهم» أي عقاب ربهم وعذابه لأن العذاب المhellak إنما ينزل من السماء . وقيل المعنى: يخالفون قدرة ربهم التي هي فوق قدرتهم في الكلام حذف . وقيل معنى «يخالفون ربهم من فوقهم» يعني الملائكة يخالفون ربهم وهي من فوق ما في الأرض من دابة ومع ذلك يخالفون فلأن يخالف من دونهم أولى دليل هذا القول قوله تعالى: (وَيَفْعُلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ) يعني الملائكة أه .

\* هذا ، وقد علقت على النصوص التي يزعم فيها بأن الكرسي موضع القدمين وأن الله فوق العرش ، علقت على تلك النصوص بكلمة التي ذكرت ورودها — لأنها مردودة وغير صحيحة وقد رفضها العلماء .

قال الإمام الحجة أبو الحسن تقى الدين على بن عبد الكافى السبكي الكبير المتوفى سنة ٧٥٦ هـ في الرد على نونية ابن القيم ص ٥٥ :

«... (١) وهو يزعم بكتابه أنه متمسك بالقرآن . وأين قال الله في القرآن

(١) ما بين القوسين من كلام الشيخ السبكي الكبير وهو موجه إلى ابن تيمية وابن القيم ، فن قبل هذا الكلام قال الشيخ السبكي في عنف معارضته «... وإن رأيده ... سألهما عما يقوله أهل الحديث فنسبوهم إلى ما نسبوهم إليه وأنه لذلك انخل عن الأديان وخلع ربوة الإيمان ، وأبرز ذلك في صورة مقامة وخيال ليترسم به في ذهن من يقف عليه من العوام والجهال أن الطواف المذكورة على هذه الصفة ...» إلى أن قال « وهو يزعم بكتابه » الخ . إنه يقصد أن ابن القيم رأيده ابن تيمية . وسبب هجوم الشيخ السبكي بهذه العبارات لأنه أتى بنص من كلام ابن القيم فيه سب للعلماء فقال تعميأً عليه « اقظر هذا ... كيف أقام طواف الشافعية والمالكية والحنفية الذين هم قدوة الإسلام وهداة الأئم في صورة الملاحدة الزنادقة المقربين على أفسفهم باتباع فرعون وهامان وأرسقو وابن سينا المقدسين كلامهم على القرآن وأئمهم أتباع أصحاب جنكيز خان » .

«إنه فوق السماوات وأين قال (إنه بائن من خلقه) وأين قال (إنه فوق العرش) بهذا اللفظ وأين قال (إن القدمين فوق الكرسي) وأين قال (إنه يسمع خلقه ويراهم من فوق) وأين قال (إن محمدًا قاعد معه على العرش) ... إلى بقية ما ذكره جميعه . والمتبع للقرآن لا يغيره ولا يغير لفظه ، بل يتمسك به من غير زيادة ولا نقصان . وكذلك الأحاديث الصحيحة يقف عند ألفاظها ولا يزيد في معناها ولا ينقص . وهكذا أكثر ما ذكره لم يجيء لفظه في القرآن ولا سنة بل هو زيادة من عنده قد كذب فيها على الله وعلى رسوله وفهمها على خلاف الحق ، ونسب إلى علماء المسلمين البراء من السوء كل قبيح وجعل ذلك طريقاً للخروج من الدين والانسلاخ من الإيمان واتهاك الحرام وعدم اعتقاد شيء . فهو وصلت الزنادقة والملحدة والطاغون في الشريعة إلى أكثر من هذا بل ولا عشر هذا ولم يفهم الجهال أنه هو المتمسك بالقرآن والسنة لينفق عندهم كلامه وينفخ عنهم سقامة ، ١٥ .

وختاماً لهذا الفصل يمكن أن نقول في اطمئنان وثقة من غير تحامل أو تعصب بأن ابن تيمية قد قال بالجهة والتجيز .

« وأن الجهة أمر وجودي .

« وأن هذا يلزم بالتجسيم .

« وأن ما يدعية من تقسيم الجهة إلى وجودية وعدمية باطل عقلاً إذ الجهة أمر وجودي . بل ويتناقض مع التطبيق الفعلى لكلامه إذ تبين أن ما أثبتته إنما هو أمر وجودي .

« وأن العلماء عارضوا تفسيره الظاهري — وردوا عليه شرعاً وعقلاً ببيانوا أن ما قاله لا يمثل مذهب السلف .

قال الشيخ محمد عبده « وقد كفّر العراقي مثبت الجهة لله تعالى وهو واضح لأنّ معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التوحيد والجسمية ولا يتأقّل غير هذا فإن سمعت منهم سوّي ذلك فهو قول متناقض وكلامهم لا معنى له » .

أقول : إذا كان هذا هو الرأي الذي أقره الشيخ محمد عبده فيمن يثبت الجهة . أفلًا يكون الاكتفاء بالقول بأن ابن تيمية ليس سلفياً : فيه تساح ورفق .

اللهم إني أبرأ إليك مما يقوله ابن تيمية .

وأستغفرك يا ربِّي من الخوض معه في جدال .

سبحانك تقدست ذاتك وتعالى صفاتك .

سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ..

« ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا . . . . . »

« ربّنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير » ..

### الفصل الثالث

ابن تيمية قال بقيام الحوادث بالله تعالى

لاشك أن قول ابن تيمية بقيام الحوادث بالله تعالى دليل واضح على أن ابن تيمية ليس سلفياً . وكم كان بودي أن يذكر الدكتور محمد يوسف موسى ذلك عن ابن تيمية ثم ييدي رأيه في ذلك ، ولكن للأسف الشديد لم ييد الرأى في هذا الموضوع . فقول ابن تيمية بقيام الحوادث بالله تعالى يخر جه عن السلف قطعاً .

الأولى : ما ذكره عنه وما قرره الأستاذ الشيخ محمد خليل هراس وهو من المتعصبين له المعجبين به ، وقد سبق أن أوردت في هذا البحث كلام الأستاذ الشيخ هراس في مدح ابن تيمية .

الثانية : ما قاله ابن تيمية نفسه .

أما عن الجريمة الأولى: فقد قال الأستاذ الشيخ هراس في كتابه (ابن تيمية السلفي)، ص ١٣٣، ١٣٤ الآتي:

... وَجُوزُ قِيامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى الْكَرَامِيَّةُ . وَفَرَقُوا كَمَا قَلَّنَا بَيْنَ الْحَادِثِ وَالْمَحْدُثِ . فَالْأُولُو عِنْدُهُمْ : هُوَ مَا يَقُولُ بِذَاتِهِ تَعَالَى مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعْلِقَةِ بِمُشَيْسِطِهِ وَالْخَيْرَيَّهِ ، وَأَمَّا الثَّانِيُّ : فَهُوَ مَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنْفَصِلًا عَنْهُ . وَقَدْ تَبَعَّهُمْ أَبْنَى تِيمِيَّةٍ فِي تَجْوِيزِ قِيامِ الْحَوَادِثِ بِالذَّاتِ وَغَلَّا فِي مَنَاصِرِهِ هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَالْدِفَاعُ عَنْهُ ضَدَّ مُخَالِفِيهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَاسِفَةِ ، وَادْعَى

أنه هو مذهب السلف مستدلاً بقول الإمام أحمد وغيره لم يزل الله متكلماً إذا شاء فإنه إذا كان كلامه تعالى وهو صفة قائلة به متعلقاً بمشيئته و اختياره ، دل ذلك على جواز قيام الحوادث بذاته ، لأن ما يتعلق بالمشيئه وال اختيار لا يكون إلا حادثاً .

وكل ما بين ابن تيمية والكرامية من خلاف . هو أنهم كما سبق يجعلون لما يحدث في ذاته تعالى ابتداء ، ويقولون إنه لم يكن متكلماً ولا فاعلاً في الأزل ثم صار متكلماً وفاعلاً فيها لا يزال . كما أن ما يحدث في ذاته عندهم لا يقبل العدم والزوال .

ولتكن ابن تيمية : يرى أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء كما أنه لم يزل فاعلاً إذا شاء . فكلامه قديم الجنس حادث الأفراد ، وكذلك فعله وإرادته ونحو ذلك . وهو يفرق بين ما كان من الصفات لازماً لذاته تعالى أولاً وأبداً كالحياة والوجود ونحو هما فهذا لا يجوز أن يتاخر منه شيء . كما أنه لا يكون متعلقاً بمشيئته تعالى و اختياره ، وأما ما كان من الصفات غير لازم للذات ، كالكلام والفعل وغيرها ، فهو مما تتعلق به المشيئه وال اختيار ، ولا يكون إلا حادثاً شيئاً بعد شيء . وإن كان نوعه لم يزل موجوداً .

ولما كان القول بقدم جنس الصفات والأفعال مع حدوث آحادها ، وخروجهما إلى الوجود شيئاً بعد شيء لا إلى أول مستلزمها للتسلسل فقد جوزه ابن تيمية في الماضي ، والمستقبل جميعاً وادعى أن مثل هذا التسلسل ليس ممكناً ... .

الخلاصة :

أن ابن تيمية :

- يقول بقيام الحوادث بذاته تعالى .
- وأن التسلسل ليس يمحى فيها مضى .

\* وقد اضطر إلى أن يقول بجواز التسلسل فيما مضى ، لأنه قال بقدم جنس الصفات والأفعال ، مع حدوث آحادها وخروجها إلى الوجود شيئاً بعد شيء لا إلى أول . وهذا القول الآخرين مستلزمًا للتسلسل . فاضطر إلى أن يقول بجواز التسلسل في الماضي والمستقبل جميعاً .

\* ابن تيمية ادعى أن ما قاله هو مذهب السلف مستدلاً بكلام نسبه إلى الإمام أحمد بن حنبل .

\* ابن تيمية يتفق مع الكرامية في القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى إلا أن الفرق بينه وبينهم : هو أنهم يجعلون لما يحدث في ذاته تعالى ابتداء . ويقولون إنه لم يكن متكلماً ولا فاعلاً في الأزل ثم صار متكلماً وفاعلاً فيما لا يزال ..

ولكن ابن تيمية يرى أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء كما أنه لم يزل فاعلاً إذا شاء . فكلامه قديم الجنس حادث الأفراد ، وكذلك فعله وإرادته ونحو ذلك .

\* \* \*

هذا ، وسأترك الرد والمناقشة فيما بعد — بعد إيراد ما أنقله عن ابن تيمية نفسه في هذا الموضوع — إن شاء الله تعالى .

### (أقوال ابن تيمية في بيان زعمه قيام الحوادث بذات الله تعالى)

أما عن أقوال ابن تيمية في ذلك فقد قال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة الجزء الأول ص ٢٣٤ :

«... فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب قلنا لكم نعم ، وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل...».

وفي عبارة أخرى بنفس الصفحة السابقة يقول :

«... فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟! ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف ، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته .

### ولفظ الحوادث بجمل :

فقد يراد به : الأعراض والنقائص والله منزه عن ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله . ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة ... الخ» .

وما ذكره ابن تيمية في فتاويه المجلد الخامس ص ١٠٤ ، ١٠٥ الآتي :

«إن الله تقوم به الأفعال فيتصف به طرداً لما ذكر في الكلام وإن الفاعل من قام به الفعل ، فالعادل والمحسن من ... عدل والإحسان . كما أشرنا إلى هذا فيما تقدم ، وبهذا أجب القاضي وابن الحسن . وابن الزاغوني وغيرهم بخواب هؤلاء المعتزلة جيد لكن تنازع هؤلاء . هل ما يقوم به يمتنع تعلقه بشيئته وقدرته .

فالقاضي وأبي الحسن ابن الزاغوني وغيرهم مشوا على أصلهم في امتناع قيام  
الحوادث به .

ولكن تفسيرهم للصانع والكاتب بالعلم ليس بمستقيم على هذا الأصل .  
فإنه إذا جاز أن تفسر الأفعال بالعلم قيل مثل ذلك في الجميع فبطل الأصل .  
بل الكتابة والصنعة فعل يقوم به وإن استلزم العلم وهل يجب أن  
يكون قد يملا لا يتعلق بمشيئته أو قدرته أو يجوز أن يكون من ذلك ما يتعلق  
بمشيئته وقدرته على القولين في الكلام والأفعال .

وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن ابن الزاغوني أن  
الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا تقوم به الحوادث ، وجعلوا ذلك الأصل  
الذى اعتمدوه وهذا مبلغهم من العلم .

وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في الكلام ونحوه  
وما أكثرها . فلن تدبرها ومجد عامة المقالات الفاسدة يبنونها على مقدمات  
لا ثبت إلا يأجحون مدعي أو قياس وكلامها عن التحقيق يكون باطلًا .  
ثم من العجب : أن بعض متكلمة أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم  
يدعون مثل هذا الإجماع . بل عن إمامهم وغيره من الأئمة . . . . .

## الفصل الرابع

(الرد على ابن تيمية في زعمه قيام الحوادث بذات الله تعالى)

وللرد على ابن تيمية في هذا الموضوع يكون بالأتي :

١ - تسجيل ما ذكره الأستاذ الشيخ هراس الذي يرى أن ابن تيمية سلفي .

٢ - الرد على ابن تيمية من واقع سلوبه .

٣ - إثبات أن ما ذكره ابن تيمية لا يمثل مذهب السلف .

٤ - ما ذكره الأستاذ الشيخ هراس الذي يرى أن ابن تيمية سلفي :

فقد كان الأستاذ الشيخ هراس منصفاً في تحديد أسلوبه بالنسبة لهذا الموضوع . فقد أثبتت أولاً : أن ابن تيمية قد تبع الكرامية في هذا القول غير أنه أتى بفارق بين ابن تيمية والكرامية ولكن الفرق الذي ذكره لم يخرج كلامه من القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى . فمن هؤلاء الكرامية (الذين تبعهم ابن تيمية في هذا القول ؟) لقد ذكر الدكتور محمد البهـى عن المقرىزى<sup>(١)</sup> :

«... وحدث أثناء ذلك مذهب الاعتزال زمن الحسن البصري بعد المائتين من سني الهجرة وكان يرمى إلى تبني الصفات ظهر محمد بن كرام بن عران بن حزابة أبو عبد الله السجستاني زعيم الطائفة الكرامية وعارض المعتزلة وأثبتت الصفات حتى انتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه واشتد الجدل

---

(١) الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي ج ١ ص ٤١ . تأليف الدكتور محمد البهـى .

بین المذهبین حتی جاء عصر المأمون . توسع من رحاب الجدل ،  
کا و أن الأستاذ الشيخ هراس ثبیث الآقی عن الكرامیة نقلًا من  
(التبصیر ص ٦٥ إلی ٦٨) .

قال الأستاذ الشيخ هراس في كتابه ابن تیمیة السلفی ص ١٠٧ :

« واما الكرامیة : فكانوا من الغالين في الإثبات حتى كان زعيمهم  
محمد بن كرام يقول : إن الله تعالى جسم وأنه نماس للعرش ، والعرش  
مكان له . وجوزوا قیام الحوادث بذاته تعالى . وقالوا تحدث في ذاته أقواله  
وأفعاله وإدراکه للسموعات والمبصرات وسموا ذلك تسمعاً وتبصراً .  
وزعموا أن هذه أعراض تقوم بذاته ويسمونها الخلق والقدرة عندهم تتعلق  
بهذه الحوادث ، والخلق يقع تحت الخلق لا تتعلق به القدرة . وقالوا إن كل .  
اسم يشتق له من أفعاله كان ثابتاً له في الأزل مثل الخالق والرازق والنعم .  
 فهو عندهم كان خالقاً قبل أن خلق ورازاً قبل أن رزق ومنها قبل أن نعم .  
وفرقوا بين القول والكلام فقالوا : إن كلامه تعالى قديم وليس بمسنون  
ومعناه القدرة على التكليم والتكلم . وأما قوله خادث وهو حروف وأصوات  
مسنونه إلى غير ذلك مما ذهبوا إليه في باب الصفات .» .

ثم يقول الأستاذ الشيخ هراس معلقاً :

« وهذا نجد ابن تیمیة يمس مذهب الكرامیة مساً رفیقاً ولا يشتد في  
نقدہ کا فعل مع الطوائف السابقة . وذلك لموافقتهم له في کثیر من  
أصول مذهبہ . فقد جوزوا — کا أسلفنا — قیام الحوادث بذاته تعالى بل  
ربما كانوا أول من أحدث هذه المقالة في الإسلام ، وأثبتو أنه تعالى يوصف  
بالصفات الاختیاریة فهو يتكلم بمشیته . وهو يريد بیارات حادثة في ذاته ،  
ويسمع ویصر کذلك بسمع وبصر حادثین في ذاته .» .

\* کا ذکر الأستاذ الشيخ هراس نقلًا من حاشیة التبصیر ص ٦٥

أيضاً : قال عن الكرامية هم أتباع محمد بن كرام من الجسمة ، وكان له أتباع كثيرون في خراسان وفلسطين وسجستان توفي سنة ٢٥٥ هـ .

وإذا كان الأستاذ هراس قد ذكر في كلامه بأن الكرامية ربما كانوا أول من أحدث هذه المقالة في الإسلام . . . فلا عجب أن زاه متحفظاً في نقل رأى ابن تيمية في هذا الموضوع فعندما ذكر فضيلته رأى ابن تيمية قال : « وادعى أنه هو مذهب السلف . . . » .

وفي بيان ما يلزم على رأى ابن تيمية من جواز التسلسل قال الأستاذ الشيخ هراس « وادعى أن مثل هذا التسلسل ليس ممتنعاً » .

ووضح الأستاذ الشيخ هراس هذا التحفظ . وانتقل إلى إيجابية في معارضته لابن تيمية في إنصاف الباحث . فقال فضيلته في كتابه ابن تيمية السلفي ص ١٣٠ : « . . . فهل يجوز ابن تيمية قيام الحوادث بذاته تعالى .

وأجواب : إن ابن تيمية لا يرى من ذلك مانعاً لا من جهة العقل ، مولاً من جهة النقل ، بل يرى أن العقل والنقل متضارفان على وجوب قيام الأمور الاختيارية به تعالى . وأما تلك المقدمة القائلة إن مالا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فهي صحيحة إن أريده آحاد الحوادث ، وأفرادها المتعاقبة في الوجود ، فإن لكل واحد منها مبدأ ونهاية فما لم يخل منها فهو إما أن يكون معها أو بعدها . وعلى كلا التقديرتين يكون حادثاً .

وأما إن أريده جنس الحوادث فهي باطلة ، فإن الجنس يجوز أن يكون قد ياماً . إن كان كل فرد من أفراده حادثاً حيث إنه لا يلزم من حدوث كل فرد حدوث الجملة ، لأن للجملة غير حكم الأفراد ، (١) .

وفي إنصاف الباحث اعترف – في تحفظ – الأستاذ الشيخ هراس

---

(١) هنا ذكر مصدره [ منهاج السنة لابن تيمية ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ ] .

بخطا ابن تيمية في تأسيس قاعدة (قدم الجنس وحدوث الأفراد) . فقال فضيلته عقب ذلك في كتابه ابن تيمية السلفي ص ١٣١ :

« . . . هكذا يقول ابن تيمية ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في البحث الم قبل إن شاء الله تعالى . ولكننا تعجل فنقول إن ابن تيمية قد بنى على هذه القاعدة (قدم الجنس وحدوث الأفراد) كثيراً من العقائد ، وجعلها مفتاحاً لحل مشاكل كثيرة في علم الكلام ؛ وهي قاعدة لا يطمئن إليها العقل كثيراً ، خان الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة فإذا فرض أن كل فرد منها حادث ، لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً . »

ثم ينقل فضيلته بعد ذلك رأى سعد الدين التفتازاني في رده على الفلاسفة القاتلين بقدم الحركة بال النوع مع حدوث أشخاصها ، ثم يذكر تعقيب الجلال الدواني في شرحه للعقائد العضدية . معارضأ فيها سعد الدين التفتازاني ، ويختتم الأستاذ الشيخ هراس كلامه باتصاره لسلام سعد الدين التفتازاني ورده على الجلال الدواني .

قال الأستاذ الشيخ هراس في كتابه ابن تيمية السلفي ص ١٣١ ، ١٣٢ : « . . . وقد رأيت سعد الدين التفتازاني في رده على الفلاسفة القاتلين بقدم الحركة بال النوع مع حدوث أشخاصها يقول بأن ماهية الحركة لو كانت قديمة أى موجودة في الأزل لزم أن يكون شيء من جزئياتها أزلياً إذ لا تتحقق للكل إلا في ضمن جزئياته . »

ويذكر أيضاً عند بيان امتناع تعاقب الحوادث لا إلى بداية أنه لما كان كل حادث مسبوقاً بالعدم كان الكل كذلك فإذا كان كل زنجي أسود كان الكل أسود ضرورة<sup>(١)</sup> .

---

(١) هنا ذكر مرجعه « المقادد » ج ١ من ٢٤٢ .

وقد تعقبه جلال الدوافى فى شرحه للعقائد العضدية وعد ذلك سخاقة منه . وبين أن مراد الفلاسفة بقدم الحركة هو قدم نوعها بمعنى أن لا يزال فرد من أفراد ذلك النوع موجوداً بحيث لا ينقطع بالكلية . ثم قال : ومن بين أن حدوث كل فرد لا ينافي ذلك أصلاً ، وضرب لذلك مثلاً بالورد الذى لا ينفى منه فرد أكثربمن يوم أو يومين مع أن الورديات أكثربمن شهر أو شهرين <sup>(١)</sup> . ونحن نقول له : هذا قياس باطل . فإن الكلام ليس فيما لا نهاية له من الحوادث فى جانب المستقبل كما يقول به كثير من المتكلمين فى نعيم أهل الجنة ، ونحو ذلك حتى يعترض ببقاء الورد مع فناء كل فرد من أفراده ، وإنما كلامنا فيما لا بداية من الحوادث فى جانب الماضى بمعنى أنه مامن حادث إلا وهو مسبوق بحادث لا إلى أول بحيث يكون جنس هذه الحوادث قدیماً ، وكل فرد منها حادثاً هل هو معقول أم لا . الحق أنه يحتاج فى تصوره إلى جهد كبير ... ، ثم ينتهى الأستاذ الشيخ هراس من الكلام بقوله فى ص ١٣٣ — ١٣٣ المرجع السابق :

« ... وهكذا كانت مسألة كلام الله تعالى صعبة شانكة لا يطمئن فيها الإنسان إلى رأى فـإن ابن تيمية بعد أن أورد المذاهب المختلفة فيها ونقدـها كما سبقـ أخذـ فى تقرير مذهبـه الذى يدعـى أنه مذهبـ السلفـ ولكنـ عليهـ منـ المـأخذـ ما سـبقـ أنـ أـشـرـنـاـ إـلـيـهـ مـنـ تـجـوـيزـ قـيـامـ الحـوـادـثـ بـذـاتـهـ تـعـالـىـ ،ـ وـأـبـتـنـائـهـ عـلـىـ تـلـكـ القـاعـدـةـ الـفـلـسـفـيـةـ الـتـىـ تـقـولـ بـقـدـمـ الجـنـسـ مـعـ حـدـوثـ أـفـرـادـ ،ـ وـهـىـ قـاعـدـةـ يـصـعـبـ تـصـورـهـاـ كـاـفـلـنـاـ ... ،ـ اـلـخـ .ـ »

« ... فالـأـسـتـاذـ الشـيـخـ هـرـاسـ فـىـ بـحـثـهـ يـقـرـرـ :ـ بـأـنـ تـجـوـيزـ ابنـ تـيمـيـةـ قـيـامـ الحـوـادـثـ بـذـاتـهـ تـعـالـىـ مـنـ الـمـآـخـذـ الـتـىـ أـخـذـتـ عـلـىـ ابنـ تـيمـيـةـ .ـ »

كـاـ يـقـرـرـ بـأـنـ مـاـ قـالـهـ ابنـ تـيمـيـةـ فـىـ هـذـاـ مـبـنـىـ عـلـىـ تـلـكـ القـاعـدـةـ الـفـلـسـفـيـةـ

(١) هنا ذكر مرجعه : العقائد العضدية بشرحها من ٢٤ طبعة الشاب .

التي تقول بقدم الجنس مع حدوث أفراده . وهي قاعدة أيدى بطلانها سعد الدين التفتازانى . ومن ناحية أخرى قرر زيادة على ذلك بأنها قاعدة يصعب تصورها . وكان على الأستاذ الشيخ هراس أن يعلن بطلان تلك القاعدة الفلسفية ، وخصوصاً أنه قد أيدى بطلانها سعد الدين التفتازانى فلا مكان بعد ذلك لأن يقول يصعب تصورها . اللهم إلا أن يقصد بذلك العبارة أن تلك القاعدة الفلسفية التي بي عليها ابن تيمية مذهبة يصعب تصورها بمعنى أنها تصطدم مع العقل والفكر .

هـ كـا يـقـرـرـ الأـسـتـاذـ الشـيـخـ هـرـاسـ بـأـنـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ قـدـ تـبـعـ الـكـرـامـيـةـ فـىـ قـوـلـهـ بـقـيـامـ الـحـوـادـثـ بـذـاتـهـ تـعـالـىـ .ـ كـاـ قـرـرـ بـأـنـ الـكـرـامـيـةـ مـنـ الـجـسـمـةـ .ـ

هـ كـاـ يـقـرـرـ أـنـ نـسـبـ هـذـاـ الرـأـىـ إـلـىـ السـلـفـ إـنـماـ هـوـ اـدـعـاءـ .ـ بـلـ إـنـ هـذـاـ إـنـماـ يـنـسـبـ فـىـ أـصـلـهـ إـلـىـ الـكـرـامـيـةـ كـاـ سـبـقـ أـنـ ذـكـرـنـاـ كـلـامـ الـأـسـتـاذـ الشـيـخـ هـرـاسـ .ـ فـقـالـ عـنـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ دـ...ـ وـادـعـيـ أـنـهـ هـوـ مـذـهـبـ السـلـفـ ،ـ وـقـالـ عـنـ الـكـرـامـيـةـ دـ...ـ رـبـماـ كـانـوـاـ أـوـلـاـ مـنـ أـحـدـتـ هـذـهـ الـمـقـاـلـةـ فـىـ إـلـسـلـامـ ،ـ وـإـذـاـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ فـهـنـاـ تـعـلـيقـ مـوـجـزـ :

١ — ما ذـكـرـهـ الأـسـتـاذـ الشـيـخـ هـرـاسـ يـعـتـبـرـ دـعـامـةـ فـىـ بـحـثـ (ـابـنـ تـيـمـيـةـ لـيـسـ سـلـفـيـاـ)ـ .ـ

لـأـنـ الـأـسـتـاذـ الشـيـخـ هـرـاسـ مـنـ الـمـعـجـبـينـ بـشـخـصـيـةـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ فـإـذـاـ كـانـ هـذـاـ هـوـ رـأـىـ أـنـصـارـهـ فـإـذـاـ يـكـوـنـ رـأـىـ خـصـوـمـهـ وـمـعـارـضـيـهـ فـقـدـ شـهـدـ شـاهـدـ مـنـ أـحـبـابـهـ وـمـؤـيـدـيـهـ .ـ فـخـصـصـ الـحـقـ بـأـنـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ لـيـسـ سـلـفـيـاـ .ـ

٢ — وـلـيـسـ عـجـيـباـ أـنـ يـنـصـفـ الـبـاحـثـ الـحـقـيـقـةـ وـلـكـنـ عـجـيـبـ أـنـ يـعـرـفـ الـبـاحـثـ الـحـقـيـقـةـ وـهـيـ :ـ (ـخـطاـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ تـارـةـ وـالـشـكـ فـيـاـقـولـهـ تـارـةـ أـخـرىـ)ـ ،ـ وـمـعـ هـذـاـ يـصـرـ عـلـىـ تـسـمـيـةـ كـتـابـهـ (ـابـنـ تـيـمـيـةـ السـلـفـ)ـ وـلـوـ التـزـمـ تـعـبـيرـ نـفـسـهـ

فيما نحن بصدده لقال : (ابن تيمية السلفي ادعاه) .

٤- الرد على ابن تيمية دون واقع أسلوبه :

هـ أقول — والله المستعان : إننا قد نعجب إذا رأينا من أنصار ابن تيمية من يعارضه أو يشك فيـا قالـه ، ولكنـنا نزداد عجـباـ حينـما نـرى ابنـ تـيمـيـةـ نفسـهـ يـعـتـرـفـ بـأـنـهـ مـتـنـاقـضـ وـيـالـيـتـ إـحـسـاسـهـ بـالـتـنـاقـضـ يـجـعـلـهـ يـرـجـعـ عـمـاـ يـقـولـ ،ـ وـيـنـيـءـ إـلـىـ الحـقـ ،ـ وـلـكـنـهـ لـمـ يـتـرـاجـعـ ،ـ وـكـانـ الـأـرـاءـ وـمـنـاقـشـتـهـ جـعـلـتـهـ يـنـتـقـلـ مـنـ صـرـاعـ إـلـىـ صـرـاعـ ،ـ وـمـنـ جـدـالـ إـلـىـ جـدـالـ ،ـ فـأـحـدـثـ هـذـاـ الـاتـقـالـ مـنـ هـنـاـ وـهـنـاـكـ ،ـ وـمـنـ قـيـلـ وـقـالـ ،ـ وـمـنـ اـعـتـرـاضـ وـجـوـابـ ،ـ إـلـىـ اـعـتـرـاضـ عـلـىـ الـجـوـابـ ،ـ إـلـىـ جـوـابـ عـلـىـ الـاعـتـرـاضـ ،ـ وـهـكـذـاـ فـأـحـدـثـ هـذـاـ كـلـهـ دـوـارـاـ فـالـفـكـرـ حـتـىـ إـنـ اـبـنـ تـيمـيـةـ قـاـبـلـ الـتـنـاقـضـ وـوـقـفـ بـهـ الـأـمـرـ إـلـىـ قـبـولـ هـذـاـ التـنـاقـضـ وـالـاعـتـرـافـ بـهـ .ـ وـكـانـهـ بـعـدـ تـلـكـ الـجـوـلـةـ الـجـدـلـيـةـ تـصـبـ مـنـهـ عـرـقـ الـفـكـرـ .ـ حـتـىـ هـذـهـ إـعـيـاءـ ،ـ وـجـدـ وـهـنـاـ وـخـمـودـاـ ،ـ وـعـجـزاـ وـرـكـودـاـ ،ـ فـلـمـ يـسـعـهـ إـلـاـ أـنـ يـؤـثـرـ القـوـلـ بـأـنـهـ مـتـنـاقـضـ ،ـ وـإـلـاـ فـكـيـفـ يـعـتـرـفـ بـالـتـنـاقـضـ مـعـ نـفـسـهـ ثـمـ يـعـلـنـ فـيـ بـسـاطـةـ وـجـرـأـةـ قـبـولـ فـكـرـهـ لـلـتـنـاقـضـ ...

ولـاتـىـ حـيـنـماـ أـقـرـرـ ذـلـكـ عـنـ اـبـنـ تـيمـيـةـ لـأـعـنـ تـقـدـيمـ مـقـدـمـةـ إـنـشـائـيـةـ ،ـ وـلـاتـىـ أـرـيدـ تـقـرـيرـ الـوـاقـعـ وـإـثـبـاتـ الـحـقـيـقـةـ مـنـ أـنـ اـبـنـ تـيمـيـةـ قـدـ اـعـتـرـفـ بـتـنـاقـضـهـ وـمـعـ هـذـاـ لـمـ يـرـجـعـ عـنـ رـأـيـهـ .

ولـإـثـبـاتـ مـاـ تـقـدـمـ فـقـدـ قـالـ اـبـنـ تـيمـيـةـ فـيـ كـتـابـهـ مـنـهـاجـ الـسـنـةـ جـ ١ـ صـ ٢٢٤ـ ،ـ ٢٢٥ـ :ـ دـوـدـ ...ـ فـإـذـاـ قـالـوـاـ لـنـاـ فـهـذـاـ يـلـزـمـ مـنـهـ أـنـ تـكـوـنـ الـحـوـادـثـ قـامـتـ بـهـ قـلـنـاـ وـمـنـ أـنـكـرـ هـذـاـ قـبـلـكـ مـنـ السـلـفـ وـالـأـنـاءـ ...ـ اـخـ .

ثـمـ قـالـ اـبـنـ تـيمـيـةـ :ـ «ـ فـإـنـ قـلـتـ الـقـابـلـ لـلـشـيـءـ لـاـ يـخـلـوـ عـنـهـ وـعـنـ ضـنـهـ لـزـمـ تـسـلـسـلـ الـحـوـادـثـ ،ـ وـتـسـلـسـلـ الـحـوـادـثـ إـنـ كـانـ عـكـنـاـ كـانـ القـوـلـ الصـحـيـحـ قـوـلـ أـهـلـ الـحـدـيـثـ الـذـيـنـ يـقـولـونـ لـمـ يـزـلـ اللـهـ مـتـكـلـمـاـ إـذـاـ شـاءـ .ـ كـاـ قـالـهـ اـبـنـ الـمـبـارـكـ وـأـحـدـ بـنـ حـنـبـلـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ أـنـةـ الـسـنـةـ .ـ وـلـاـنـ لـمـ يـكـنـ جـائزـاـ كـانـ قـوـلـنـاـ هـوـ

الصحيح فقولكم أتم باطل على كلا التقديرين . فإن قلتم لنا : أتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا وحجتكم على قدم العالم .  
قلنا لكم : موافقتنا لكم حجة جدلية . وإذا كننا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقكم ، وقلنا بأن الفاعل للشىء قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم ؛ وأتم قولكم : إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها أو أتم لا تقولون بذلك .  
قلنا : إن صحت هاتان المقدمتان — ونحن لا نقول بوجبهما — لزم خطئنا إما في هذه وإما في هذه .

وليس خطئنا فيما سلمناه لكم بأولى من خطئنا فيما خالفناكم فيه فقد يكون خطئنا في منع تسلسل الحوادث . لا في قولنا إن القابل للشىء يخلو عنه وعن ضده فلا يكون خطئنا دليلاً على جوابكم في الأخرى التي خالفناكم فيها .

أكثراً ما في هذا الباب أن نكون متناقضين . والتناقض شامل لنا ولكم ولأكثراً من تكلم في هذه المسألة ونظائرها . . . الخ .

— هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد سبق ليراد قول ابن تيمية في ص ٢٢٤ المرجع السابق . فإذا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به . قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة . . . ، الخ إلى أن قال « ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته ولفظ الحوادث بمحل » .

فقد يراد به : (الأعراض والتناقض . والله منزه عن ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه . . . ) الخ .

— وهنا يمكن الرد على ابن تيمية بنفس كلامه فأقول — والله المستعان :

— لقد قلت : إن لفظ الحوادث بمحل فقد يراد به الأعراض والتناقض .  
ولله منزه عن ذلك . ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه .

قل لنا يا ابن تيمية :

لقد أثبتت في صدر كلامك أن الحوادث التي يراد بها الأعراض والتقاض . الله منها عنها . [ هذا حسن ]

ولكن قل لنا : هل هناك حوادث وأعراض متصفه بالسائل الذي لا يلهمه تقض فعلي هذا تجيز قيام هذا النوع من الحوادث بذات الله تعالى إن مفهوم كلامك يفيد هذا . وإذا سلمنا جدلا بمقدمتك هذه الخطأه التي لا تستند إلى شيء من العقل والشرع فإن عذر كلامك يرد عليك .

فقد قلت : ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه . إذن هذا الحادث الذي أجزت قيامه بذات الله تعالى هو المشاء من الله وهو المقدور عليه . وهل المشاء إلا مخلوقا ، وهل المقدور إلا مخلوقا .

وهنا ننتقل إلى سؤال آخر .

هل المخلوق كامل أم ناقص لاشك أن المخلوق ناقص بدليل أنه مشاء وأنه مقدور .

وهنا سؤال آخر . أنت وكل مؤمن متفق في إثبات كل كمال الله تعالى يليق بجلاله عز وجل . أليس كذلك ؟ بلي الكل متفق على هذا . إذن تعال لنصل معا إلى نتيجة دعوتك لنعرف سوية الحقيقة في وضوح ويسر . إن دعوتك : قيام الحوادث بذات الله تعالى . وبعبارة أخرى : قيام المخلوق بذات الله تعالى ( لأن الحادث مخلوق ) وبعبارة ثالثة : قيام الناقص بالله الكامل . وبعبارة رابعة : اتصف الله الكامل بالناقص .

ماذا تكون النتيجة يا ابن تيمية : كيف يكون ذلك ؟

هل الله الكامل يقوم به الناقص ؟

أو بعبارة أخرى : هل الله الكامل يتصرف بالناقص ؟

أليس في هذا سلب للسائل الذي لا يختلف مؤمن في إثباته الله عز وجل ؟

قد يقال : وما الدليل على أن قيام الحوادث بالكامل ينقص الكامل ؟  
والجواب : أن عبارة قيام الحوادث بذات الله تعالى تساوى في  
مدلولها : اتصف الله الكامل بالحوادث أى اتصف الله الكامل بالناقص .  
والدليل على أن اتصف الكامل بالناقص ينقص الكامل هو أنه لو اتصف  
الكامل بالناقص فيما أن الناقص ينقص الكامل أم لا فإن كان الأول فهو  
المطلوب إثباته وهو أن اتصف الكامل بالناقص ينقصه وإن كان الثاني :  
يكون الخلف . لأن الأصل في الكامل ألا يحصل به النقص أبداً . وإن اتتاف  
كونه كاملاً ، ولكن حادثاً ، والله تعالى منزه عن الحدوث . فلو قلنا : يجوز  
اتصف الكامل بالناقص لكان الخلف إذ يكون كاملاً لا كاملاً ، والخلف  
باطل . إذن ثبت الأصل : وهو كون الله الكامل لا يتصف بالناقص ، فالله  
عز وجل هو الكامل فيستحيل أن يقوم به الناقص ويتصف به ، أى بعبارة  
آخرى : يستحيل أن تقوم الحوادث بذاته تعالى .

إن الله تعالى وحده يستحيل عليه أن يتتصف بالحوادث . فالله تعالى  
وحده هو القديم وما سواه حادث . جل الله عن صفات الحدوث وعن  
الشيء : « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » .

ولقد ذكر فضيلة الشيخ محمد الحسيني الظواهري (في كتابه التحقيق  
اللما في علم الكلام) . ذكر الآراء في هذا الموضوع وأبطل قيام الحادث  
بذات الله تعالى . وكان مما قاله فضيلة الشيخ الظواهري « أن المجروس يقولون  
كل حادث هو صفة كمال يجوز قيامه به ، فمن العجب أن يقول عالم مسلم مثل  
ابن تيمية بعد ذلك ( ولفظ الحوادث يحمل فقد يراد به الأعراض والتقاضى  
والله منزه عن ذلك ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه ) أو ليست  
الحوادث أعراضاً وتقاضى ؟ بل إنها أعراض وتقاضى ، فعلى هذا فإن  
ابن تيمية يرد بنفسه على نفسه . وإن إذا أخذنا بلازم كلامه وهو افتراض  
وجود حادث كامل فإنه يكون بهذا قد وافق المجروس وأن ابن تيمية العالم

ال المسلم لا يرضيه أن يقال بأن كلامه موافق لكلام المجرم إنه لا شك لو كان حبيباً لأنكر ذلك على نفسه لأنه ما كان لمؤمن أن يقر المجرم في زعمهم الباطل . فكيف بابن تيمية العالم المسلم الذي ضرب بسهم وافر في التأليف والعلم الكبير . وخصوصاً أن افتراض وجود حادث كامل كلاماً إلهياً يتصرف به الإله . إن هذا الافتراض باطل ومستحيل فالحادث منتف عنه الحال الإلهي والإله منه عن الحدوث وإلا لانقلب الحادث إلى قديم أو انقلب القديم إلى حادث ولقد جل "الإله" عن صفات الحوادث . ولقد جل الله عن أن يتصرف بكلاته حادث قال تعالى «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» .  
هذا، وسيأتي — إن شاء الله تعالى — مزيد بيان لاستحالة قيام الحوادث بذاته تعالى من جهة الشرع والعقل .

كما سيأتي أيضاً مزيد بيان لفهم ابن تيمية الظاهري وقد أنسد الحوادث إلى ذات الله تعالى ورغم اتصاف الله عز وجل بها — تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .

٣ - إثبات أن ما ذكره ابن تيمية لا يمثل مذهب السلف :

ويكون ياثبات الأمور الآتية :

- ١ - بيان خطأ ابن تيمية في نسبة ما ادعاه إلى السلف .
- ٢ - استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى من جهة الشرع .
- ٣ - استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى من جهة العقل .

١ - أما عن الأول :

فقد قال الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري في رده على نونية ابن القيم ص ١٦ بالنسبة لهذا الموضوع :  
«... ونسبة ذلك إلى أحمد والبخاري وغيرهما من السلف كذب صريح وتفوّل فيسح...» .

وقال أيضاً في ص ٧١ المرجع السابق : « نسبة القول بقيام الفعل الحادث بالله سبحانه إلى أحمد وجعفر الصادق وابن عباس رضي الله عنهم . نسبة كاذبة وفريدة مكشوفة . وقول أحمد ، إن الله لم يزل متكلماً إن شاء ، . بمعنى أن الكلام صفة قديمة وأنه تعالى يكلم أنبياءه متى شاء بدون حرف ولا صوت بالوحى ومن وراء حجاب ، أو يارسال رسول » وهو متكلم خالق قبل أن يكلم الرسل ويخلق الخلق ، كما صرخ بذلك غلام الخلال من قدماء الحنابلة في المقصع . وأماماً ثمان بن سعيد الدارى السجزى مؤلف النقض على المريسى فكان فيما سبق لا يخوض في صفات الله سبحانه كا هو طريقة السلف ، ثم انخدع بالكرامية وأصبح مجسماً يختل العقل عند تأليفه المذكور . وهو حقيق بأن يكون قدوة للناظم ونسجل هنا على الناظم <sup>(١)</sup> اعتقاده قيام الحوادث بذات الله سبحانه وتعالى واعتقاده أن هذه الحوادث لا أول لها .

وإن ألفت نظر حضرة القارىء إلى هذه العقيدة وهل تتفق مع دعوى أنه إمام دونه كل إمام ؟ بل هل تتفق هذه العقيدة مع دعوى أنه في عداد المسلمين ؟ . وقال أيضاً في ص ١٦ المرجع السابق :

« اتفقت فرق المسلمين سوى الكرامية وصنوف الجحشة على أن الله سبحانه متزه من أن تقوم به الحوادث وأن تحمل به الحوادث وأن يحمل في شيء من الحوادث ، بل ذلك مما عالم من الدين بالضرورة . ودعوى أن الله لم يزل فاعلاً متابعة منه للفلاسفة القاتلين بسلب الاختيار عن الله عز وجل . وتصدor العالم منه بالإيجاب ونسبة ذلك إلى أحمد والبخارى وغيرهما من السلف كذب صريح وتقول قبيح . ودعوى أن تسلسل الحوادث في جانب الماضي غير محال لا تصدر من يعي ما يقول فمن تصور حوادث لا أول لها تصور أنه ما من حادث متحقق إلا وقبله حادث متحقق ، وأن ما دخل بالفعل

---

(١) يقصد بالناظم ابن القم وقد شارك ابن تيمية في هذا الاعتقاد الخاطئ .

تحت العد والإحصاء غير متناه ، وأما من قال بحوادث لا آخر لها فهو قائل بأن حوادث المستقبل لا تنتهي إلى حادث محقق إلا وبعد حادث مقدر ، فأين دعوى عدم تناهى ما دخل تحت الوجود في جانب الماضي من دعوى عدم تناهى مالم يدخل تحت الوجود في المستقبل ... الخ .

وقال أبو الحسن تقى الدين على بن عبد الكافى السبکي الكبير المتوفى سنة ٧٥٦ هـ في كتابه (السيف الصقيل في الرد على ابن زفیل) يرد به على غویة ابن القیم ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، « وأما الحشویة فھی طائفة رذیلة جھال ینتسبون إلى أھمد ، وأھمد مبرأ منھم وسبب نسبتهم إلىه أنه قام في دفع المعتزلة ، وثبتت في المحتنة رضى الله عنه ونقلت كليات ما فھمها هؤلاء الجھال فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيء . وصار المتأخر منھم يتبع المتقدم إلا من عصمه الله وما زالوا من حين نبغوا مستذلين ليس لهم رأس ولا من يناظر ، وإنما كانت لهم في كل وقت ثورات ويتعلقون ببعض أتباع الدول ويکفى الله شرهم . وما تعلقوا بأحد إلا كانت عاقبتھ إلى سوء وأفسدوا اعتقاد جماعة شذوذ من الشافعية وغيرھم ، ولا سيما بعض المحدثين الذين نقصت عقوتهم . أو غلب عليها من أضلھم فاعتقدوا أنھم يقولون بالحديث ، ولقد كان أفضل المحدثين في زمانه بدمشق ابن عساکر يمتنع من تحديثھم ، ولا يکنھم أن يحضرروا بمحلسه ، وكان ذلك أيام نور الدين الشھید وكافوا مستذلين غایة الذلة . ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذکاء واطلاع ولم يجد شیخاً ایهديه . وهو على مذهبھم وهو جسور متجرد لتقریر مذهبھم ويجد أموراً بعيدة في جسارتھ يلتزمها ، فقال بقیام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى وأن الله سبحانه ما زال فاعلا ، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سیأني ، وشق العصا ، وشوش عقائد المسلمين . وأغرى بینھم ولم یقتصر ضروره على العقائد في علم الكلام حتى تعدد ، وقال إن السفر لزيارة النبي صلی الله عليه وسلم معصية ... إلخ .

هـ هذا ، وأقول من ناحية أخرى : إن لفظ (قيام الحوادث بذاته تعالى) لم يستطع ابن تيمية نفسه أن يثبت ورود هذا اللفظ عن السلف بل من العجيب أنه نقل الإجماع على خلاف رأيه .

ولما كان الإجماع لا يساير مذهبه ادعى أن هذا من الإجماعات الباطلة فقال كاسبق « ... وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في الكلام ونحوه وما أكثرها ... » ، ومن العجب أنه يعجب من أن بعض متكلمة أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم يخالفون ابن تيمية ويثبتون الإجماع على استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى .

فيقول : « ... ثم من العجب أن بعض متكلمة أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم يدعون مثل هذا الإجماع ... » .

وكان ابن تيمية لا يعترض بالإجماع إلا إذا كان موافقاً لرأيه ولا يعترض بأصحاب أحمد إلا إذا وافقوه . فالإجماع في نظره باطل بمخالفته لابن تيمية وأصحاب أحمد ليسوا بسلف في نظر ابن تيمية بمخالفتهم لابن تيمية أليس لنا أن نعجب على أنه يعجب من مخالفة أصحاب أحمد له<sup>(١)</sup> بل ومخالفة الإجماع له . إذا كان هذا شأنه . ففأين ما يدعوه لنفسه من أنه سلفي ؟

هـ ولا يخفى أن نتيجة استنباطه وفهمه الخاطئ في قوله بقيام الحوادث بذاته تعالى قد جرته تلك القضية الخطيرة إلى أن يخوض فيها نقل ابن تيمية نفسه النهي عن ذلك من مسائل علم الكلام والنهي عن علم الكلام إن كان نهى تزويه فيها تدعوا الحاجة إلى الرد على المبتدعة فيه فهو نهى تحريره فيها لا تدعوا الحاجة إليه . فكيف فيها هو باطل ؟

فعلى كل فإن ابن تيمية قد خالف السلف بهذا الخوض وهذا الجدل ، وبيانه انتهى به إلى حق بل إلى باطل . فمخالفته أشد .

---

(١) الضمير يعود على ابن تيمية .

﴿ يضاف إلى ما سبق ما ذكره الأستاذ الشيخ هراس المعجب بابن تيمية من أن ابن تيمية في هذا القول قد تبع الكرامية . وأن الكرامية أول من أحدث هذه المقالة في الإسلام ، وأن قوله هذا مبني على القاعدة الفلسفية التي تقول بقدم الجنس مع حدوث الأفراد ( وقد سبق بيان ذلك ) .

٣ - أما عن الثاني ، فأقول :

وإذا كان قد ثبت بأن القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى لم يرد عن السلف فلا عجب أن يكون أساس المؤمنين من الشرع في تنزيه الله تعالى آيات التنزيه الكثيرة العامة قال تعالى « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » وقال تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » .

٤ - أما عن الثالث ، وهو :

الدليل العقلي على بطلان ما زعمه ابن تيمية .

﴿ فيكون بأمور :

﴿ إن ما لا يخلو من الحادث فهو حادث ، والحدث على الله تعالى الحال إذن يستحيل أن تقوم الحوادث بذات الله تعالى . ولا يعتذر لابن تيمية زعمه أن هذا اللازم إنما في آحاد الحوادث وأما إن أريد جنس الحوادث فالجنس قديم . ولا يلزم من حدوث كل فرد حدوث الجملة لأن الجملة حكماً غير حكم الأفراد لا يعتذر لابن تيمية عن هذا الالق :

﴿ لما سبق أن ذكره الأستاذ الشيخ هراس نفسه ( وهو من الذين هاموا حباً وإعجاباً بابن تيمية ) قال الأستاذ الشيخ هراس : إن الجملة ليست شيئاً أكثراً من الأفراد مجتمعة فإذا فرض أن كل فرد فيها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً .

وقول الأستاذ الشيخ هراس هذا إنما قول يتناسق تماماً مع التفكير العقلي والمنطق السليم . وقد قال بذلك من قبل علماء التوحيد لأن التفكير السوى يعلنه في وضوح «إن الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة . فإذا كان كل فرد فيها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً» .

«إن كلام ابن تيمية باطل لما نقله أيضاً الأستاذ الشيخ هراس عن سعد الدين التفتازاني في رده على الفلسفه القائلين بقدم الحركة بال النوع مع حدوث أشخاصها .

[راجع (ابن تيمية السلفي) ص ١٣١ للأستاذ الشيخ هراس ، وقد سبق لميراد النص في هذا .]

«إن كلام ابن تيمية غير صحيح لما سأذكره — إن شاء الله تعالى . في هذا البحث عند الكلام على إثبات أن قول ابن تيمية يحمل دليلاً بطلانه .

«إن كلام ابن تيمية باطل وغير صحيح مطلقاً لما سأورده من نماذج لأدلة عقلية ذكرها العلماء . ولأن عقيدة ابن تيمية هذه جرته إلى أخطاء شنيعة وعقائد فاسدة فيها جسارة باطلة . وساوضح ذلك فيما بعد في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

«هذا ، وقد قال فضيلة الشيخ صالح شرف في كتابه (مذكرات التوحيد<sup>(١)</sup>) ص ٨ ) :

«مذهب الكرامية : إن الله صفات وجودية حادثة قائلة بذاته تعالى .

---

(١) عمل فضيلته تلك المذكرات لطلبة كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية حيث كان في ذلك الوقت يعمل أستاذًا للتوحيد والمنطق بالكلية ، بالإضافة إلى أنه كان عضواً بهيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف .

وفي الحق : إن مذهب هؤلاً ظاهر البطلان لأن قيام الحادث بالقديم باطل لأنه إن قام به لزم أحد الأمرين الممنوعين . إما قدم الحادث أو حدوث القديم وذلك باطل ، اه .

وقد ذكر فضيلة الشيخ محمد الحسيني الظواهري في كتابه (التحقيق للتمام في علم الكلام) ذكر الآراء في هذا الموضوع وأبطل قيام الحادث بذاته تعالى . فقال : « وأما الحادث فقد اختلف في كونه يقوم بالواجب لذاته .

فقال الجمود : لا يقوم به الحادث مطلقاً .

وقال المحسوس : كل حادث هو صفة كمال يجوز قيامه به .

وقالت السكرامية : الحادث الذي يحتاج الواجب إليه في الإيجاد يقوم به قليل هو الإرادة .

وقيل : هو قوله كن خلق الإرادة أو هذا القول في ذاته مستند إلى القدرة ، وأما خلق باقي المخلوقات فمستند إلى الإرادة أو إلى القدرة على الرأيين . واتفقوا على أن القائم بذاته تعالى يسمى حادثاً لأنه منشأ لغيره من الحوادث ، وغير القائم بذاته يسمى محدثاً .

ويدل للجمود : أدلة أربع :

الأول : إن تغير صفاته يوجب انفعال ذاته لأن المقتضى لصفاته ذاته وتغير الموجب — بالفتح دليل على تغير الموجب — بالكسر — فإنه يمتنع أن يكون المقتضى للشيء باقياً ، والشيء متنفياً .

الثاني : كل ما يصح أن يتصل به فهو صفة كمال لامتناع اتصافه بصفات التقصى باتفاق العقلاة فلو خلا عن صفة الكمال يكون ناقصاً وهو باطل .

الثالث : « ملخصاً » .

وحاصل الدليل : إن صحة الاتصاف بالحادث تستلزم الحال ، وهو وجود الحادث أولاً وهو بين البطلان . والمستلزم للحال حال فلا يصح الاتصاف فلا تكون ذاته محلاً للحوادث وهو المطلوب .

الرابع : المقتضى للصفة الحادثة إن كان ذاته أو شيئاً من لوازمه ذاته لزم ترجيح أحد المجازين بلا مرجع لأن نسبة الذات ولو ازمه إلى حدوث الحادث في ذلك الوقت أو قبله على السواء ، وإن كان المقتضى للصفة شيئاً آخر محدثاً نقل الكلام إليه في مقتضى ذلك الوصف الحادث فيلزم التسلسل ، وإن كان المقتضى للاتصاف شيئاً غير ذاته ولو ازمه ذاته وغير وصف محدث كان الواجب مفتقرًا في صفاتاته إلى منفصل ، وكل واحد من الأقسام الحال ، إه .

هذا ، وقد سبق أن ذكرنا أن القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى قد جر ابن تيمية إلى القول بجواز تسلسل الحوادث من جهة الماضي ثم القول بأن الحوادث قد يمتد النوع حادثة الأفراد ، فعلى هذا نعود مرة أخرى إلى مناقشته ويكون من ثلاثة جهات :

الجهة الأولى : بطلان قيام الحوادث بذاته تعالى « وقد سبق الكلام في هذا » .

الجهة الثانية : بطلان تسلسل الحوادث من جهة الماضي .

الجهة الثالثة : إثبات أن قوله يحمل معه دليل بطلانه .

أما عن الجهة الثانية ، فيكون بأمر :

١ — ما ذكره الكندي في (رسائل الكندي الفلسفية) في موضوع إثبات حدود العالم .

٢ — ما ذكره الكمال بن الهمام في كتابه (المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة) .

- ٣ — ما ذكره العلماء في دليل بطلان التسلسل .
- ٤ — ما ذكره الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم .
- ٥ — ما ذكره الباقلاني .

١ — أما عن الكندي : فقد أثبت السكيني حدوث العالم بقدمات رياضية . وفي ذلك أثبت أنه يستحيل وجود جسم بالفعل لانهاية له كما أثبت استحالة لانهاية الزمان من جهة الماضي وهو يربط بوجوب تناهى الحركة . وذلك قياساً على تناهى الجسم وبسبب الارتباط الذي لا ينفك بين الجسم والحركة والزمان وعدم تقدم أحدهم على الآخر في الوجود نظراً لهذا الارتباط . وبناء على الأصل الأساسي عند السكيني وهو استحالة وجود ما لا نهاية له بالفعل آياً كان . وبعد أن ينتهي السكيني إلى وجوب تناهى الجسم والحركة والزمان يقرر أوليتها وحدودها جميعاً عن ليس ( لاشيء ) بفعل محدث وهذا الإحداث أو الإظهار للشيء عن ليس هو الإحداث أو الإظهار للشيء عن ليس . هو الإبداع بحسب تعريف السكيني للإبداع . وإذا قد انتهى السكيني إلى إثبات حدوث الكل فإنه أيضاً أثبت أن المحدث واحد .

أقول : وإذا ثبتت استحالة لانهاية الزمان من جهة الماضي ، فيكون من الوضوح بعد ذلك أن يثبتت استحالة تسلسل حوادث لانهاية لها في الزمن الماضي ، لأن الزمن الماضي مستثبت بما استدل به السكيني من أنه متناه . قال السكيني <sup>(١)</sup> — بعد المقدمة — « ... وهذا مبدأ قولنا من مطلوبك : إن المقدمات الأولى الواخنة المعقولة بغير متوسط ( هي ) :

---

(١) رسائل السكيني الفلسفية : حققها وأخرجها الأستاذ محمد عبد المادي أبو ريدة ( من ص ٢٠١ إلى ٢٠٦ ) .

(أ) لأن كل الأجرام التي ليس منها شيء وأعظم من شيء متساوية.

(ب) والمتساوية أبعاد ما بين نهايتها واحدة بالفعل والقوة.

(ج) وذو النهاية ليس لا نهاية له.

(د) وكل الأجرام المتساوية إذا زيد على واحد منها جرم كان أعظمها.

وكان أعظم ما كان من قبل أن يزاد عليه ذلك الجرم.

(هـ) وكل جرمين متناهي العظم إذا جمعا كان الجرم الكائن عنهما متناه العظم . وهذا واجب في كل عظم وكل ذي عظم .

(و) وأن الأصغر من كل شيئين متجلانسين بعد الأعظم منهما أو بعد

بعضه .

فإن كان جرم لا نهاية له . فإنه إذا فصل منه جرم متناه العظم فإن الباقى أن يكون متناهى العظم ولما لا متناهى العظم فإن كان الباقى متناهى العظم فإنه إذا زيد عليه المفصول منه المتناهى العظم كان الجرم الكائن عنهما متناهى العظم والذى كان عنهما هو الذى كان قبل أن يفصل منه شيء لا متنى العظم فهو إذن متنى لا متنى وهذا خلف لا يمكن وإن كان الباقى لا متناهى العظم . فإنه إذا زيد عليه ما أخذ منه صار أعظم مما كان قبل أن يزاد عليه أو مساويا له فإن كان أعظم مما كان فقد صار ما لا نهاية له أعظم مما لا نهاية له . وأصغر الشيئين بعد أعظمهما أو بعد جزءه . وأصغر الجرمين اللذين لا نهاية لها بعد أعظمهما أو بعد جزءه لا محاله . فأصغرهما مساو لجزم أعظمهما . والمتساويان هما اللذان متشاربهما أبعاد ما بين نهاياتهما واحدة ، فهما إذن ذو نهايات لأن الأجرام المتساوية التي ليست متشاربة هي التي يعدها جزء واحد وتحتلت نهاياتها بالكم والكيف أو معا . فهما متناهان فالذى لا نهاية له الأصغر متنى وهذا خلف لا يمكن فليس أحدهما أعظم من الآخر . وإن كان (ليس) بالأعظم مما كان

قبل أن يزداد عليه فقد زيد على جرم فلم يزد شيئاً ، وصار جميع ذلك مساوياً له وحده . وهو وحده جزء له . فالجزء مثل الكل — هذا خلف لا يمكن فقد تبين لا يمكن أن يكون جرم لا نهاية له . والأشياء المحمولة في المتناهية متناهية أيضاً اضطراراً وكل محول في الجرم منكم أو مكان أو حركة أو الزمان الذي هو فاصل الحركة . وجملة كل ما هو محول في الجرم متناهية أيضاً إذ الجرم متناه بغير الكل متناه وكل محول فيه (بعده) أيضاً وإنما جرم الكل عما أن يزداد فيه بالوهم زيادة دائمة لأن<sup>(١)</sup> يتوجه أعظم منه ثم أعظم من ذلك دائماً — فإنه لا نهاية في التزيد من جهة الامكان — فهو بالقوة بلا نهاية إذ القوة ليست شيئاً غير الامكان . [أعني] أن يكون الشيء المقول بالقوة بكل ما في الذي لانهاية له بالقوة فهو أيضاً بالقوة لانهاية له . ومن ذلك الحركة والزمان ، فإن الذي لانهاية له إنما هو في القوة فاما في الفعل فليس يمكن أن يكون شيء لانهاية لما قدمنا وإن ذلك واجب فقد اتضح أنه لا يمكن أن يكون زمان بالفعل لانهاية له ، والزمان زمان جرم الكل أعني مدته . فإن كان الزمان متناهياً فإن لانهاية الجرم متناهية إذ الزمان ليس موجود ، ولا جرم بلا زمان لأن الزمان إنما هو عدد الحركة ، أعني أنه مدة تدتها الحركة . فإن كان حركة كان زمان ، وإن لم تكن حركة لم يكن زمان والحركة إنما حركة الجرم فإن كان جرم كانت حركة . وإن لم يكن جرم لم تكن حركة . والحركة هي تبدل الأحوال : قبده مكان كل أجزاء الجرم فقط هو الحركة المكانية . وتبدل مكان نهاياته إنما بالقرب من مركزه أو بعد منه هو الربو والاضمحلال . وتبدل كيفياته المحمولة فقط هو الاستحالة . وتبدل جوهره هو الكون والفساد وكل تبدل فهو عاد مدة المتبدل أي الجرم فكل تبدل فهو لذى زمان . ومن التبدل الاتلاف والتركيب . لأنه نظم الأشياء وجمعها .

(١) زاد (الباء) الأستاذ أبو ريدة .

والجُرم جُوهر ذو أبعاد ثلاثة أعني طولاً وعرضًا وعمقًا فهو مركب من الجُوهر الذي هو جُنسه [و] من الأبعاد التي هي فصولة. وهو المركب من هيولى وصورة .

والتركيب تبدل الأحوال التي هي لا تركيب فالتركيب حركة . وإن لم يكن حركة لم يكن التركيب. والجُرم مركب كما أوضحتنا . فإن لم يكن حركة لم يكن جُرم فالجُرم والحركة لا يسبق بعضها بعضاً وبالحركة الزمان لأن الحركة تبدل ما . والتبدل عادةً مدة المتبدل فالزمان مدة تدتها الحركة . ولكل جُرم مدة هي الحال [التي] هو فيها إينية، أعني الحال التي هو فيها [ما] (١) . والجُرم لا يسبق الحركة كما أوضحتنا . والجُرم لم يسبق مدة تدتها الحركة فالجُرم والحركة والزمان لا يسبق بعضها بعضاً في الإينية فهي معاً فكل تبدل بفواصل مدة ، والمدة المقصولة هي الزمان وقبل كل فصل من الزمان فصل إلى أن ينتهي إلى فصل ليس قبله فصل أى إلى مدة مقصولة ليس قبلها مدة ولا يمكن غير ذلك . فإن أمكن [غير] ذلك فإن خلف كل فصل من الزمان فصل بلا نهاية . فإذا زناه إلى زمان مفروض أبداً لأن لا نهاية [له] في القدم منه إلى هذا الزمان المفروض مساو مدته مدة من الزمان المفروض متضاعفاً في الأزمنة إلى ما لا نهاية له . وإن كان من لا نهاية [له] إلى زمن محدود معلوم فإن من ذلك الزمن المعلوم إلى ما لا نهاية [له] من الزمان معلوماً فيكون إذن لامتناهياً متناهياً — وهذا خلف لا يمكن أبنته . وأيضاً : إن كان لا ينتهي إلى الزمن المحدود حتى ينتهي إلى زمن قبله وكذلك بلا نهاية — وما لا نهاية له لا تقطع مساقته ولا يتوى على آخرها فإنه لا يقطع ما لا نهاية له من الزمن حتى ينتهي إلى زمن محدود بته . والإنتهاء إلى زمن محدود موجود فليس الزمان متصلاً من لا نهاية [له] بل من نهاية اضطراراً ،

(١) قال الأستاذ أبو ريدة : زيادة بحسب روح الدليل وطبقاً لكتاب في الفلسفة الأولى س ١١٩ ، ١٢٠ ، ومعنى قوله «الحال التي هو فيها ما» الحال التي هو فيها شيء موجود .

فليست مدة الجرم بلا نهاية، وليس مكناً أن يكون جرم بلا مدة، فإنية الجرم  
ليست لانهاية لها . وإنية الجرم متناهية فمتنع أن يكون جرم لم يزل فالجملة  
إذاً محذث اضطراراً والمحذث محذث المحذث إذ المحذث والمحذث من  
المضاف فالكل محذث اضطراراً عن ليس .

أقول : قد يقال ما صلة هذا النص الوارد عن الكمندي في إثبات حدوث العالم الخ ب موضوع البحث ؟ فأقول :

١ — أولاً : إن ابن تيمية لقوله بقيام الحوادث بذات الله تعالى أجاز الحركة والاتصال الله تعالى . كما سثبت ذلك من نصوص كلام ابن تيمية فيما بعد .

والمعنى هنا ذكر أن الحركة إنما حركة الجرم فإن كان جرم كانت حركة وإن لم يكن جرم لم تكن حركة . فعلى هذا : إن القول بقيام الحوادث بذات الله تعالى يلزم عليه الجسمية ، والجسمية يلزم عليها الحدوث تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .

٢ - ثانياً : إن ابن تيمية أجاز التسلسل للحوادث من جهة الماضي . والكتندي أثبت استحالة لانهاية الزمان بالفعل أى من جهة الماضي ، ولم يخله من جهة القوة أى المستقبل . ثبتت استحالة تسلسل الحوادث من جهة الماضي لأن قضية كونه حادثاً لا يكون إلا في زمان والزمان متنه كأثبتته الكندي بأدله فتسلسل الحوادث بالفعل باطل .

٣ - ثالثاً : ربط الكندي بين الجرم والحركة والزمان ارتباطاً لا ينفك بحيث يستحيل تقدم أحدهما على الآخر وأثبت استحالة لانهاية الجرم ، واستحالة لانهاية الحركة ، واستحالة لانهاية الزمان ، وأثبت حدوثهم فإذا ما جاء ابن تيمية وأثبت واحدة من الثلاثة وهي الحركة وطبقنا ما قاله الكندي وما أثبتته وبرهن عليه . فإذا طبقنا ما قاله الكندي

على كلام ابن تيمية فإنه يلزم عليه حدوث الله تعالى — تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا — إذ الزمان مدة تعدد الحركة والحركة حركة الجرم فإن كان جرم كانت حركة . وإن لم يكن جرم لم تكن حركة والكل حادث وحدث الله تعالى محال . فياستناد الحركة من ابن تيمية إلى الله تعالى . يلزم عليه القول بالتجسيم وبالجدوٰث لله سبحانه . كما سبق ذكر ذلك تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا .

٤ — فإن ابن تيمية زعم أيضًا التركيب في الذات « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » وسيأتي هذا الموضوع فيما بعد في البحث لأن شاء الله تعالى .

والكندي هنا قال « والتركيب تبدل الأحوال التي هي لا يتركيب فالتركيب حركة . وإن لم يكن حركة لم يكن التركيب والجسم مركب ... فإن لم يكن حركة لم يكن جرم فالجسم والحركة لا يسبق بعضها بعضاً ... ، فالجسم مركب والتركيب حركة والكل يستلزم الحدوث تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا .

٥ — أما ما ذكره السكمال بن الهمام :

فقال : « ... ويدل (١) على حدوث الأجسام أنها لا تخلو عن الحركة والسكن وها حادثان وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث » .

أما الأولى : ظاهرة .

وأما الثانية : فما شوهد من تعاقيبها وانقضائهما مشاهد فيه حدوث كل منها بعد عدمه وما لم يشاهد إلا ساكنًا كالجبال مثلاً يجوز عليه الحركة بزلزلة مثلاً وغيرها . وكذا قبله ذهبًا ونحوه . وتجويفه عروض الحوادث ومحل الحوادث حادث على ما نبين ولأن السابق لو ثبت قدمه

(١) المسيرة من .

استحوال عدمه على ما نبين في بيان وجوببقاء البارى جل ذكره وتجويز طريان الصند تجويز العدم.

وأما الثالثة : فلو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث حادث لا أول لها مترتبة كما تقول الفلاسفة في دورات الأفلاك . فما لم ينقض ما لا أول له من الحوادث لم تنته النوبة إلى وجود الحادث الحاضر . وانقضاء ما لا أول له الحال لكنه ثابت فاتقى ملزومه . وهو وجود حادث لا أول لها فاتقى ملزومه ، وهو كون ما لا يخلو عن الحوادث قديماً . فما لا يخلو من الحوادث حادث . وهذا العالم لا يخلو عن الحوادث فهذا العالم حادث وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره إلى الموجد معلوماً بالضرورة . وذلك الموجد هو سبحانه المعنى .  
الاسم الذي هو الله . . . .

من هذا يتبيّن أن في استدلال الشيخ الكمال بن الهمام على حدوث الأجسام ملك القاعدة الفعلية [ إن ما لا يخلو من الحوادث فهو الحادث ] وأن ما لا يخلو من الحوادث لا يكون قديماً . فعلى تلك القاعدة يمكن أن ننفي عن الله تعالى أن تقوم بذاته الحوادث وإنما كان حادثاً والحيث على الله تعالى محال .

وأن القول بحوادث لا أول لها إنما هو قول الفلاسفة وهو قول باطل . وعلى هذا باعتبار تلك المقدمات السابقة يتقرر بأن قيام الحوادث بذاته تعالى مستحيل .

### ٣ — ما ذكره العلماء في بطلان التسلسل :

وهو برهان التطبيق المشهور .

..... (١) وإنما كان التسلسل مستحيلاً لأدلة أقامها المتكلمون أجلها

---

(١) حاشية شيخ الإسلام الشيخ ابراهيم البيجورى المسماة بمحفظة الزيد على جواهرة التوحيد ص ٢٨ .

برهان التطبيق . وتقريره : أنك لو فرضت سلسلتين وجعلت إحداهما من الآن إلى ما لا نهاية له ، والأخرى من الطوفان إلى ما لا نهاية له ، وطبقت بينهما بأن قابلت بين أفرادها من أوطها ، فكلما طرحت من الآنية واحدة وهكذا فلا يخلو إما أن يفرغا معاً فيكون كل منهما له نهاية وهو خلاف الفرض وإن لم يفرغا لزم مساواة الناصل لل الكامل وهو باطل . وإن فرغت الطوفانية دون الآنية كانت الطوفانية متناهية والآنية أيضاً كذلك لأنها إنما زادت على الطوفانية بقدر متناه وهو ما من الطوفان إلى الآن . ومن المعلوم أن الزائد على شيء متناه بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة .. إه .

#### ٤ -- ما ذكره الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري :

« ... (١) ودعوى أن تسلسل الحوادث في جانب الماضي غير محال لا تصدر من يعى ما يقول . فلن تصور حوادث لا أول لها تصور أنه مامن حادث متحقق إلا وقبله حادث متحقق وأن ما دخل بالفعل تحت العدو والإحساء غير متناه . وأما من قال بحوادث لا آخر لها فهو قائل بأن حوادث المستقبل لا تنتهي إلى حادث متحقق إلا وبعد حادث مقدر . فain دعوى عدم تناهى ما لم يدخل تحت الوجود في المستقبل ؟

هـ على أن القول بالقدم النوعي في العالم . من لازمه البين عدم تناهى عدد الأرواح المكلفة . فأنى يمكن حشر غير المتناه من الأرواح وأشياحها في سطح متناه محدود على هذا التقدير ؟ فيكون القائل بعدم تناهى المكلفين قاتلاً ببنفي الحشر الجساني بل ينفي الحشر الروحاني أيضاً ، حيث إن هذا القائل لا يعترف بتجرد الروح ، فيكون أسوأ حالاً من غلاة الفلاسفة النافين للحشر الجساني .. .

---

(١) مقتطفات من كلام الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم ص ١٦ .

وقال الشيخ الكوثري<sup>(١)</sup> :

« .. والناظم المسكين قاتل بحوادث لا أول لها إنخداعاً منه بشبه أوردها الفلاسفة في بحث الحدوث . غير متصور اتصف الله سبحانه بصفاته العليا قبل صدور الأفعال منه تعالى . »

واستنكار شيخه<sup>(٢)</sup> (كان الله ولم يكن معه شيء) مما استبشعه ابن حجر في فتح الباري جداً الاستبعاد وحدوث الأفعال فيها لا يزال لا يلزم منه تعطيل الصفات أصلاً . لا في زمن حدوث الأفعال ولا في غيره .  
وهو تعالى سريع الحساب ، وشديد العقاب قبل خلق السكون وقبل النشور .

وهل يتصور عاقل أن يحاسب الله خلقه أو يعاقبهم قبل أن يخلقهم ؟  
وهذا يهدى من أعم الناظم الذي يجري الصفات على مجرد واحد ف الله .  
القادر مختار يفعل ما يشاء متى شاء » .

وقال الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم ص ٧٤ :

« لو كان الناظم سعى في تعلم أصول الدين عند أهل العلم قبل أن يحاول الإمامة في الدين لبان له الفرق بين الماضي والمستقبل في ذلك ولعلم أن كل ما دخل في الوجود من الحوادث متناهٌ محصور وأما المستقبل فلا يحدث فيه حادث متحقق إلا وبعد حادث مقدر لا إلى غير نهاية بخلاف الماضي . كما سبق ... » .

وقال أيضاً في ص ٧٤ ، ٧٥ (المرجع السابق) :

« عدم فناء النوع في الأزل يعني قدمه وأين قدم النوع مع حدوث

(١) المرجع السابق من ٣١ .

(٢) يعني بشيخه ابن تيمية فهو شيخ ابن القم .

أفراده؟ وهذا لا يصدر إلا عن به مس بخلاف المستقبل وقد سبق بيان ذلك.  
وقال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافاً  
للملحدة، ١٥٠. وهو من أمم الناظم فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأي  
أبي يعلى هذا فيكونان أسوأ حالاً منه في الريغ نسأل الله السلامة».

وقال الشيخ الكوثري في ص ٧٥ المرجع السابق:

«القول بدوام فعله تعالى في جانب الماضي قول بحوادث لا أول لها  
وقد سبق تسييف ذلك مرات».

قال القاضي أبو يعلى الحنبلي: «لا يجوز وجود موجودات لا نهاية لعددها  
سواء كانت قديمة أو محدثة خلافاً للملحدة». والدلالة عليه: أن كل جملة  
لو ضممنا إليها خمسة أجزاء، مثلاً لعلم ضرورة أنها زادت وكذلك عند  
النقص. وإذا كان كذلك وجب أن تكون متناهية بجواز قبول الزيادة  
والنقصان عليها لأن كل ما يأتي فيه الزيادة والنقصان وجب أن يكون متناهياً  
من جهة العدد، ١٥٠».

«راجع المعتمد المحفوظ تحت رقم ٤٤ من التوحيد في ظاهرية دمشق،  
وهذا بالنظر إلى الماضي كما سبق فتبأً لمن يكون أسوأ حالاً في هذه المباحث  
من أبي يعلى المذكور حاله في دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ١٥٠».

٥ - ما ذكره الإمام أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني:

قال (١): «ولا يجوز أن يكون فاعل المحدثات محدثاً، بل يجب أن  
يكون قدماً، والدليل على ذلك: أنه لو كان محدثاً لاحتاج إلى محدث لأن  
غيره من الحوادث إنما احتاج إلى محدث من حيث كان محدثاً، وكذلك  
القول في محدثه إن كان محدثاً في وجوب حاجته إلى محدث آخر وذلك محال».

---

(١) التوحيد من ٤٦ للأمام الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ هـ

لأنه كان يستحيل وجود شيء من الحوادث إذا كان وجوده مشروطاً بوجود ما لا غاية له من الحوادث شيئاً قبل شيء ، وهذا هو الدليل على إبطال قول من زعم من أهل الدهر أن الحوادث لا أول لوجودها .

هـ فأبو بكر الباقياني في استدلاله على نفي الحدوث عن الله تعالى . نفي وجود حوادث لا أول لوجودها . وبين أن الحوادث إذا كان وجودها مشروطاً بوجود ما لا غاية له من الحوادث شيئاً قبل شيء فإن تلك الحوادث لا توجد وذلك لاستحالة خروج ما لا نهاية له إلى الوجود ، وجعل ما تقدم دليلاً يرد به على أهل الدهر الزاعمين أن الحوادث لا أول لوجودها .

ـ وعلي هذا يتبين أيضاً أن أبو بكر الباقياني جعل القول بوجود حوادث لا أول لوجودها إنما هو زعم الدهريّة .

وقال أيضاً في كتابه : (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ، ولا يجوز الجهل به ص ٣٩ ، ٣٠) :

ـ وإذا ثبت أن صانع الموجودات ومحشها لا يجوز أن يكون يشبهها فيجب أن تعلم أن محدث العالم قديم أذن لا أول لوجوده ولا آخر له وامه ، والدليل على صحة ذلك أنه لم يكن قد يكنا ذكرنا لكان محدثاً ، ولو كان محدثاً لاحتاج إلى محدث أحدثه لأن غيره من الحوادث إنما احتاجت إلى محدث لأنها محدثة ، ولو كان ذلك كذلك لاحتاج كل محدث إلى محدث آخر إلى مالا نهاية له ولا غاية ولما بطل ذلك صحة كونه قد ياماً .

ـ ويمثل هذا الدليل يستدل على بطلان قول من زعم من أهل الدهر أن الحوادث لا أول لوجودها فاقفيمه ترشد إن شاء الله تعالى ، اهـ .

ـ وأما عن الجهة الثالثة :

ـ وهي : إثبات أن قول ابن تيمية يحمل معه دليل بطلانه .

ـ فاقول : — والله المستعان —

﴿سَلَّمَنَا جَدْلًا عَلَى حَسْبِ زَعْمِكَ يَأْنَ الْحَوَادِثُ قَدِيمَةٌ بِالنَّوْعِ حَادِثَةٌ  
الْأَفْرَادُ، وَسَلَّمَنَا جَدْلًا يَأْنَ حَدْثَ الْأَفْرَادِ لَا يَسْتَدِعُ حَدْثَ الْجَنْسِ ٠  
وَلَكِنْ قَلْ لَنَا يَا بْنَ تَبِعِيَّةً: مَا الَّذِي تَجْعَلُهُ قَائِمًا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ٠ مِنْ  
هَذَا ٠ أَهُوْ جَنْسُ الْحَوَادِثِ أَمْ الْأَفْرَادِ؟﴾

إنه لا يخلو الأمر من هذين :

فإن كان ما تجعله قائمًا بذات الله تعالى هو الأفراد، فأنت مسلم بأن الأفراد حادثة، و المسلم أيضًا في أن قيام ذلك بالله يستلزم حدوث الله تعالى. إذ أنت مسلم هنا بالقضية القائلة بأن ما لا يخلو من الحادث فهو حادث <sup>(١)</sup>. وإن كان ما تجعله قائمًا بذات الله تعالى هو جنس الحوادث والجنس قديم في نظرك وقد اضطررت إلى القول بقدم الجنس لتسليمك بقضية إن ما لا يخلو من الحادث فهو حادث .

فلي هذا نقول لك يا ابن تيمية : هذا الجنس القديم في زعمك إما أن يكون عديماً ، وإما أن يكون وجودياً . فإن كان أمراً عديماً لا وجود له ، ولا تتحقق له الأفراد فيكون على هذا وصف المعدوم بالقدم عبث خاطئ . مصادم لبداية العقل وضرورة الفكر . إذ كيف يكون المعدوم قدماً !

وأما الأفراد فلا نزاع بين الطرفين في حدوثها، وإن كان هذا الجنس  
أمراً وجودياً فيلزم عليه أمور :

أولاً — تكون يا ابن تيمية قد خالفت أساس دعوتك ، وناقشت نفسك بنفسك في قضيتك الأساسية لأنك تقول بقيام الحادث بذات الله تعالى ، وأنك هنا قلت بأن الجنس قديم .

(١) سبق لميراد قول ابن تيمية في ذلك وقد ذكر الشيخ هراس مصدره ( منهاج السنة لابن تيمية ) ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ « وأما تلك المقدمة الفائلة إن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث فري صريحة إن أريده آحاد الحوادث وأفرادها المتباينة في الوجود . . . » الخ.

ثانياً - إما أن يقوم هذا القديم بذات الله تعالى بمشيته أم لا .

إن قلنا بالمشيطة يكون الخلف . لأن كونه مشاء يفيد أن هذا الجنس لم يكن موجوداً ثم وجد . لضرورة ثبوت الاختيار لله عز وجل لأننا إذا لم نقل بأن هذا الجنس لم يكن موجوداً ثم وجد لترتب على ذلك سلب الاختيار ، وسلب الاختيار عن الله عز وجل باطل . فعلى هذا يكون هذا الجنس حادثاً قديماً وهذا خلف . وبالتالي فقد وضح الغرض الثاني : إن كان هذا الجنس القديم موجوداً بغير إرادة ومشيطة فيكون في هذا سلب الاختيار عن الله عز وجل وسلب الاختيار عن الله عز وجل محال ، فتلخص هذا الدليل الثاني : في أن القول بالقدم النوعي يسلب الاختيار عن الله عز وجل ، وسلب الاختيار عن الله تعالى محال .

ثالثاً - إذا كان هذا الجنس قديماً وجودياً فهو غير الله تعالى — لا شك في هذا — بدليل أن أفراد هذا الجنس حادثة باتفاق .  
فعلى هذا يلزم عليه تعدد القدماء ، وتعدد القدماء باطل <sup>(١)</sup> .

خلاصة :

يمكن أن نقول الآتي :

- ١ - أن ابن تيمية قال بقيام الحوادث بذات الله تعالى .
- ٢ - ابن تيمية ليس سلفياً حينما يقول ذلك .
- ٣ - ابن تيمية يدعي أن تسلسل الحوادث في جانب الماضي غير محال .

---

(١) لقد سرت في مناقشة ابن تيمية عن طريق التسليم الجدي فقط لا الواقعي : ولا فإن الواقع كما تقرر سابقاً : هو أن الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة فإذا تقرر أن كل فرد منها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً فعل هذا يستحيل وجود حوادث لا أول لها . وبالتالي يستحيل قيام الحوادث بذاته تعالى .

٤ — بطلان زعم ابن تيمية .

٥ — قيام الحوادث بذات الله تعالى يستلزم التجسيم .

وسيأتي — بإذن الله تعالى — مزيد بيان فيما سيدرك من أمثلة ونصوص من كلام ابن تيمية يقتضي ما زعمه من قيام الحوادث بذات الله سبحانه وتعالى .

٦ — ابن تيمية قد تبع الكرامية في هذا الزعم الباطل « قيام الحوادث بذات الله تعالى » والكرامية من المحسنة .

كما تبع الفلاسفة في القول « بقدم الجنس مع حدوث الأفراد » حتى زعم جواز تسلسل الحوادث في الماضي بالفعل .

فأين هذا الدوار الفكري ، والشروع الذهني ، والجدال الضار بالعقيدة ، أين هذا من صفات السلف وضياء بصيرتهم ، وقوة إيمانهم ، ونقاء ضميرهم وأشراف قلوبهم وطهارة فطرتهم وسلامة عقيدتهم ؟

وبالتالي أين نقاء عقيدة السلف وصفاتهم من هذا الجدل الخاطئ الذي خاض فيه ابن تيمية ؟ هذا الجدل الذي نهى عنه الدين وخصوصاً إذا أوصل إلى ما وصل إليه ابن تيمية غير السلفي .

قال الإمام زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن المشهور بابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ في رسالته في فضل علم السلف :

... وفي زماننا يتعين كتابة كلام أمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعى وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ، ولتكن الإنسان على حذر ما حدث بعدهم ، فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة ، وحدث من أنسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشد مخالفة لها لشذوذه عن الأئمة وأفراده عنهم بفهم يفهمه : أو يأخذ مالم يأخذ به الأئمة من قبله فاما الدخول

مع ذلك في كلام المتكلمين ، أو الفلسفه فشر محضر وقل" من دخل في  
شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم . والإمام ابن رجب الحنبلي كان بعد  
ابن تيمية قد نال حظاً من الظاهرية .... ومن الفلسفه الصنارة حيث قال بقدم  
الجنس مع حدوث الأفراد فابن تيمية قد فعل بهذا شرآ محسناً ، وتلطخ ببعض  
أوضار الفلسفه الصنارة ، وبالتالي يكون قد خالف السلف باعتبار ان دراجه  
تحت حكم قول الإمام ابن رجب الحنبلي .

## الفصل الخامس

(ابن تيمية يزعم بأن كلام الله تعالى بصوت وحرف)

إثبات أن ابن تيمية قد زعم بأن كلام الله بصوت وحرف :

لا نعجب من أن ابن تيمية قد زعم أن كلام الله تعالى بصوت وحرف ، فإنه فيما تقدم قد زعم قيام الحوادث بذات الله تعالى . فعلى هذا فإن زعمه أن كلام الله تعالى بصوت وحرف مبني على زعمه : قيام الحوادث بذاته تعالى ، وكل الزعمين باطل .

قال الأستاذ الشيخ هراس المعجب بابن تيمية في كتابه (ابن تيمية السلفي) :

«...و بعد فإن ابن تيمية يرى أن الله يتكلم بحرف و صوت تكلم بالقرآن . العربي بالفاظه ومعانيه بصوت نفسه كما تكلم بالتوراة العبرية كذلك . و نادى موسى بصوت سمعه وينادى عباده يوم القيمة بصوت كذلك .

فهل يرى ابن تيمية أن ذلك يستلزم حركة في ذات الباري وأن الحركة عرض لا يقوم إلا بجسم فيلزم على ذلك كون الباري جسما ، ولكن ابن تيمية وهو يصف الله تعالى بالإستواء والنزول والإتيان والمجيء . وغير ذلك مع دعوى عدم مثيلتها لصفات الخلق – كما سيعجب في بحث الصفات الخبرية – لا يصعب عليه أن يصفه بالنداء والتكلم بحرف وأصوات مع دعوى أنها غير مائة حروف ولا صفات المخلوقين ، وهكذا كانت مسألة كلام الله تعالى صعبة شانكة لا يطمئن فيها الإنسان إلى رأى .

فإن ابن تيمية بعد أن أورد المذاهب المختلفة فيها ونقدتها كما سبق أخذ

في تقرير مذهبه الذي يدعى أنه مذهب السلف ولكن عليه من المأخذ ما سبق أن أشرنا إليه من تجويز قيام الحوادث بذاته تعالى وابتنائه على تلك القاعدة الفلسفية التي تقول بقدم الجنس مع حدوث أفراده وهي قاعدة يصعب تصورها كما قلنا ... ، الخ ... .

ويروى ابن تيمية في كتابه (شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٨) . يروى الآتي تأكيداً لمذهبة ، فقال ابن تيمية :

... قال الخلال وأن محمد بن علي بن بحر أن يعقوب بن بختان حدثهم أن أبا عبد الله سئل عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت قال بلى تكلم بصوت ، وهذه الأحاديث كما جاءت نزويها لكل حديث وجه يريدون أن يعوهو على الناس بأن من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر .

وأخبرنا المروزى سمعت أبا عبد الله وقيل له إن عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلام موسى بلا صوت فهو جهنمى عدو الله وعدو الإسلام فتبسم أبو عبد الله وقال ما أحسن ما قال عفافه الله ... .

وكعادة ابن تيمية في فهمه الظاهري تكلم ابن تيمية في فتاويه ج ٥ ص ١١٤ .  
فقال :

... وذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملائكة أنا الديان .

وفي ص ١٢٥ من فتاوى ابن تيمية ج ٥ قال :

... عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول ليك وسعديك فينادي بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى الناس ... ، الخ .

وَمَا قَالَهُ أَبْنَىٰ تِيمِيَّةَ فِي فِتْنَاهُ ١٢١ ص ٥ ج ٢١ :

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ مُتَكَلِّمٌ بِصَوْتٍ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحَّاحُ  
وَلَيْسَ ذَلِكَ كَأَصْوَاتِ الْعِبَادِ . لَا صَوْتَ الْقَارِئِ وَلَا غَيْرِهِ . وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ  
كَمُثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صَفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ . فَكَمَا لَا يُشَبِّهُ عَلَيْهِ وَقْدَرَتِهِ  
وَحْيَاتُهُ عِلْمُ الْمُخْلُوقِ وَقْدَرَتِهِ وَحْيَاتُهُ فَكَذَلِكَ لَا يُشَبِّهُ كَلَامَهُ كَلَامًا . الْمُخْلُوقُ  
وَلَا مَعْنَىٰهُ تُشَبِّهُ مَعْنَىٰهُ وَلَا حُرُوفُهُ تُشَبِّهُ حُرُوفًا وَلَا صَوْتُ الرَّبِّ يُشَبِّهُ صَوْتَ  
الْعَدِ .

# أفضل السارين

الرد على ابن تيمية

في زعمه بأن كلام الله بصوت وحرف  
تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً

ويزيد على ابن تيمية بالأتي :

أولاً : ابن تيمية يرد على نفسه بنفسه ويتناقض في أقواله —  
والتناقض أول مراتب الفساد كما يقول ابن تيمية نفسه — فقد قال ابن  
تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ٣٠ :

« ( الوجه الرابع عشر ) وأما قوله ولا يقول أن كلام الله حرف  
وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته ، فقد قلت : في الجواب المختصر  
البديهي ليس في كلامي هذا أيضًا . ولا قلته فقط ؟

بل قول القائل إن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة ، قوله : إنه  
معنى قائم به بدعة .

لم يقل أحد من السلف لا هذا ولا هذا ، وأنا ليس في كلامي شيء  
من البدع بل في كلامي ما أجمع عليه السلف إن القرآن كلام الله غير  
مخلوق .. الخ .

وقال أيضًا في ص ٤ المرجع السابق :

« وأما قول القائل لا يقول كلام الله حرف وصوت قائم به ، بل هو معنى  
قائم بذاته .

فليس في كلامي هذا أيضًا ، ولا قلته فقط ، بل قول القائل إن القرآن  
حرف وصوت قائم به بدعة و قوله : إنه معنى قائم بذاته بدعة لم يقله أحد

من السلف لا هذا ولا هذا . وأنا ليس في كلامي شيء من البدع ، بل في  
كلامي ما أجمع عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق .

هل هذا يتفق مع ما أقره وما أثبته من قبل من أن « أبا عبد الله سهل  
عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت قال بلي تكلم بصوت » .

وما أقره من قبل من أن « من زعم أن الله كلام موسى بلا صوت فهو  
جهنم عدو الله وعدو الإسلام » .

وما قاله ابن تيمية نفسه « وأن الله تعالى متكلم بصوت ... » . إلى أن  
قال : « ... ولا حروفه تشبه حروفه ، ولا صوت الرب يشبه صوت  
العبد ... »

ثانياً :

إن ابن تيمية يدعي أن كلام الله بصوت لا كصواتنا وبحرف لا حروفنا ،  
فهل لو سلمنا جدلاً بأن كلام الله بصوت وحرف ، ثم قلنا بعد ذلك  
لا كصواتنا ولا حروفنا يكون ذلك كاف في التنزيه ، وكاف في نفي  
التشبيه عن الله تعالى ، وهل صدر الكلام يتناقض مع عجزه ؟

الواقع : إن هذا غير كاف في نفي التشبيه ، وغير كاف في إثبات  
التنزيه لله سبحانه وتعالى . وأنا لا أقول ذلك تحكماً ، ولذلك أقول ذلك  
ملزماً ابن تيمية بما قرره هو نفسه ليكون حكماً على نفسه وهذا آكيد  
في الرد على ابن تيمية .

قال ابن تيمية في الرسالة التنويرية ص ٨٨ :

« ... وأما في طرق الإثبات فعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته  
بمفرد نفي التشبيه . إذ لو كفى في إثباته بمفرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف  
 سبحانه من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد ويحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي

فإذاً القول أولاً بأن كلامه تعالى بصوت وحرف ثم القول بعد ذلك  
لا كالأصوات ولا كالحروف لا ينفي التشبيه فإن التسليم أولاً بالاشتراك  
في المعنى العام وهو الصوت والحرف ثم القول ثانياً بأنه لا كالأصوات  
ولاحروف هذا القول الثاني لا يسلب التشبيه ولا ينفيه وإن أدعى صاحبه  
نفي التشبيه لأن الأساس الذي سلم به معنى من معانى الحدوث فكانه يقول  
حدث لا كالحوادث ، وفي هذا التناقض كل التناقض ونحن هنا لنعجب  
من منطق ابن تيمية غير السليم وتناقضه مع نفسه أولاً فضلاً عن تناقضه  
في فهم الكتاب والسنة .

قد يقال : لا تعجب من رأى ابن تيمية هذا . لما تقرر من قبل من أنه  
يجيز قيام الحوادث بذات الله تعالى .

أقول : وهذا أيضاً لا يخرجه عن التناقض مع نفسه باعتبار ما قرره في الرسالة التدمرية – النص السابق – ثم لنا أن نسأل بعد ذلك ابن تيمية :

هل هناك وجه لخالفة كلام الله تعالى لكلامنا؟

إن ابن تيمية يقرر في شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٨ :

، إن صوت الله لا يسمعه أصوات الخلق لأن صوت الله يسمعه من بعد

كما يسمعه من قرب ... الخ . إذن هذا الصوت يشترك في المعنى العام  
لصوت غير أنه يسمع من قرب كما يسمع من بعد <sup>(١)</sup> .

140

سلينا جدلاً بأنه يقول بأنَّ كلامَ الله بصوتٍ وحرفٍ لا كالأصوات  
ولا كالأحروف فهل هو متناسقٌ مع نفسه؟ وهل ابن تيمية سارٌ على هذا  
التزير؟

الواقع : أنه لم يسر على مقتضى ما ارتضاه لنفسه وما قرره بشأن كلام الله تعالى . فهو يأتي بما يثبت قوة الصوت ارتفاعاً ، وتعددًا واستعدادًا لقوة بعد قوة .

ويقرر من معانى التشبيه ما يتنافى مع تزييه الله سبحانه وآله قال ابن تيمية :

..... (٢) وحديث ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحى سمع له صوت  
بكر المسسلمة على الصفوان ..

قد يقال إنه يشبه الوحي ، وليس المراد تشبيه كلام الله تعالى فأقول إن ابن تيمية لا يقصد ذلك . وإنما يقصد أن الله تعالى يتكلم بالوحي

(١) لست أدرى ماذا يكون موقف ابن تيمية فيما اكتشفه العلم الحديث من تقويم الأصوات حتى سمعت من بعد كلامك سمعت من قرب بواسطة التليفزيون والراديو والتلفزيون ، والتلفاف ... الخ .

هل كان يظل مصرأً على رأيه وهو أن السجاع من قرب كالسجاع من بعد كاف في  
الحالفة للحوادث وكاف في التشريع.

تعالى الله عن مشابهة المؤذن « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » ، وقال تعالى :  
« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » .

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية صفحة ٢٨ لابن تبية .

بصوت ، وأن هذا الكلام في صوته كالصوت الناتج من جر السلسلة على الصفوان .

قد يقال : وما الدليل على أن ابن تيمية يريد هذا المعنى الأخير ؟  
فأقول : أولاً : من قرينة أنه أثبت بأن كلام الله بصوت ( بمقتضى النصوص المنقولة من كلام ابن تيمية ) .

ثانياً : ما يرويه بعد ذلك من روايات تؤكد هذا المعنى وتثبت ادعاً .

قال ابن تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ١٠٧ :

« . . . . وحديث الزهرى قال لما سمع موسى كلام ربه قال يا رب هذا الكلام الذى سمعته هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامى . وإنما كلامك بقوة عشرة آلاف لسان ، ولـى قوة الألسن كلاماً وأنا أقوى من ذلك وإنما كلامك على قدر ما تطبيق بذلك . ولو كلامك بأكثـر من ذلك لمـت . قال : فلـمـا رجـع موسـى إـلـى قـوـمـه قـالـوا : صـف لـنـا كـلـام رـبـك . فـقـالـ : سـبـحان الله وـهـل أـسـتـطـيـع أـن أـصـفـه لـكـمـ قـالـوا فـشـبـهـهـ . قـالـ : أـسـمـعـمـ الصـوـاعـقـ الـتـىـ تـقـبـلـ فـأـحـلـ حـلـاوـةـ سـمـعـتـهـاـ فـكـانـهـ مـثـلـهـ . »

فقوله إنـماـ كـلـامـكـ بـقـوـةـ عـشـرـةـ آـلـافـ لـسـانـ أـىـ لـغـةـ ولـىـ قـوـةـ الـأـلـسـنـ كـلـامـهاـ . أـىـ الـلـغـاتـ كـلـامـهاـ وأـنـاـ أـقـوىـ مـنـ ذـلـكـ فـيـهـ بـيـانـ أـنـ الـكـلـامـ بـقـوـةـ اللهـ وـقـدـرـتـهـ وـأـنـهـ يـقـدـرـ أـنـ يـتـكـلـمـ بـكـلـامـ أـقـوىـ مـنـ كـلـامـ . وـهـذـاـ صـرـيـحـ فـيـ قـوـلـ هـنـوـ لـامـ كـاـمـ هـوـ صـرـيـحـ فـيـ أـنـهـ كـلـامـ بـصـوـتـ . وـكـانـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـتـكـلـمـ بـأـقـوىـ مـنـ ذـلـكـ الصـوـتـ وـبـدـوـنـ ذـلـكـ الصـوـتـ ، اـهـ . »

« لا أدرى لمـ عـدـلـ ابنـ تـيمـيـةـ عـنـ الطـاـهـرـ — عـلـىـ غـيـرـ عـادـتـهـ — وـفـرـ قـوـةـ الـأـلـسـنـ بـالـلـغـةـ ؟ ثـمـ هـلـ هـذـاـ يـنـفـيـ التـشـبـيـهـ ؟ أـلـيـسـ هـذـاـ التـعـبـيرـ يـكـادـ يـنـضـحـ بـالـجـارـحةـ ؟ ١

أليس في ذلك مطابقة بين كلام الله تعالى وبين اللغات ، وهل اللغات  
إلا حروفأ ولهجات ؟

وفي هذا يكون كلام الله تعالى قد تضمن تلك الحروف واللهجات في  
مجموعها وزيادة على حسب فهمه .

ومن العجيب على غير عادة ابن تيمية لم يقل متهادياً في جمله الخاطئ  
لغات لا كلامنا ...

قل لنا يا ابن تيمية : هل هذا يتفق مع ما كنت تقوله من قبل من أن  
كلام الله حروفه لا كحروفنا ، فعلى الرغم من أن ما قلته في الأولى والثانية  
خطأً فإن كلام الخطأين متناقضين .

« وهل هذا يتفق مع التنزيه لله عن كل نقص ؟ وأليس في قوله ( وأنه  
يقدر أن يتكلم بكلام أقوى ) إثبات للتفاوت بين كلام الله تعالى ! ! ! بل في  
هذا إثبات للنقص [ تعالى الله عن ذلك ] لأن ما تكلم به يعتبر ناقصاً بالنسبة  
للأقوى الذي لم يتكلم به سبحانه وتعالى .

« وابن تيمية حينما أثبت التفاوت بين كلام الله تعالى لم يقتصر على  
إثبات التفاوت [ في قوة الألسن ] باعتبار اللغات كافسره أولاً ; بل أردف  
ذلك بإثبات وإقرار التفاوت في الصوت فقال : « وهذا صريح في قول هؤلاء  
كما هو صريح في أنه كلامه بصوت ، وكان يمكنه أن يتكلم بأقوى من ذلك  
الصوت وبدون ذلك الصوت » ١٩ .

هل في إثبات صوت يرتفع وينخفض ، ويتعدد ويتتنوع ويقوى ويقل  
عن ذي قبل وهكذا دون ذلك أو أقوى من ذلك ... هل في إثبات مثل هذا  
الصوت مجال في أن يقال بمحابه بعد ذلك هو صوت لا كصواتنا ؟ وهل  
في إثبات مثل هذا الصوت تنزيه الله تعالى عن كل نقص ؟

اللهم إن زعم ابن تيمية فضلاً عن أنه متناقض فهو باطل خاطئ .

هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ابن تيمية متناقض مع نفسه أيضاً إذ هو يزعم أنه ينفي التشبيه عن الله تعالى في الوقت الذي يقر فيه معاني التشبيه فهو يورد القول السابق بظاهره ويقره : « قالوا فشيهه . قال أسماعهم الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله ... » .

هل هذا التشبيه يتفق مع التنزية ؟

الجواب : كلا .

\* ثم إن هذا النص يحمل معه دليل فساد نقله وبطلانه إذ كيف تكون الصواعق في أحلى حلاوة تسمع . والقرآن السكريم لم يجعل الصواعق في أحلى حلاوة تسمع ؛ والمشاهدة تدل على أنها ليست في أحلى حلاوة تسمع حتى ولو كانت الصواعق تحمل معها مطرأً فإن صوتها معروف ...

« وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خَيْفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصُّوَاعِقَ فَتَبَصِّرُهَا مِنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمُحِتَالِ »<sup>(١)</sup> .

« فَإِنْ أَنْعَرْتُهُمْ قُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً » مثل صاعقة عاد وثعود<sup>(٢)</sup> .

« أَوْ كَصَبَّبَ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُماتٌ وَرَعْدٌ وَرَقْ » يجعلون أصواتهم في آذانهم من الصّة واعي حذر الموت والله يحيط بالكافرين<sup>(٣)</sup> .

يا ربّي عفوك ، إن القلب ليضطرب ويدق وينبض ويسرع في نبضاته ويرتجف ، وإن البدن ليقشعر بل يكاد قلي لا يستطيع أن يصور رعدة ما سأقوله وخشية ما سأنطق به . ولكن يا ربّي سأحنّ واعف عنّي واغفر لي . خشخ القلب لجلالك ، وسبّدت لعظمتك فاغفر لي يا ربّي وأنت تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب .

(١) سورة الرعد آية ١٣ .

(٢) سورة فصلات آية ١٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩ .

وماقصدت بقولي إلا ردآ على ابن تيمية . أما أنت يا ابن تيمية فإنه على القياس الخاطئ والتشبيه المستحيل على الله تعالى .. وجعل كلام الله يشبه الصواعق يجعل من صوت البشر ما هو أجمل من الصواعق بل ويجعل من البلبل والطيور بل والجادات .. الح لا لا لأن أستطيع أن أكمل ... يا رب سبحانك .. إن قلبي لينفطر من الرد على ابن تيمية بهذا الأسلوب ولكن هذا الإنسان كان أكثر شيء جدلا .

يا رب ساحني ، واعف عنى ، واغفر لي .. سبحانك يا رب سبحانك .. تزهت عن كل نقص ، وثبت لك كل كمال يليق بجلالك العظيم سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك سبحانك سبحانك تزهت عن الشبيه « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » .

رابعاً :

سبق في استدلال ابن تيمية على صفة الكلام أن قال : « من المعلوم <sup>(١)</sup> أن العجز عن النطق والفعل صفة نقص فالنطق والقدرة صفة كمال » .

أقول : لقد زعم ابن تيمية أنه سلفي يصف الله بما وصف به نفسه من غير تحرير ولا تعطيل ولا تشبيه .

زعم أنه سلفي يصف الله بما وارد في كتابه وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وليس قل لنا يا ابن تيمية لمن الذي ورد به الوصف أن الله تعالى قال : « وَكَمْ أَنْتَ مُوسَى تَكْلِيماً » .

فلم تصرفت يا ابن تيمية وزدت وأطلقت (النطق) على الله سبحانه وتعالى ،

---

(١) سرح القيدة الأصفهانية لابن تيمية من ٦٢

لِمَ لَمْ تَلْتَزِمْ مَا حَدَّدَتْهُ أَنْفُسَكَ مِنْ أَنْكَ تَصُفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا وَصَفَ بِهِ  
نَفْسَهُ . فَهَلْ وَرَدَ وَصْفُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِلِفْظِ (النَّطْقِ) ؟

أَلِيسْ فِي هَذَا تَنَاقُضٌ مِنْكَ مَعَ مِنْهَجِكَ الَّذِي تَدْعُونَ لِنَفْسِكُ شَمَّ أَلَا تَعْلَمُ  
مَا يَسْتَلِزِمُكَ مِنْ (طَلَاقِ لِفْظِ (النَّطْقِ) ) ؟ فَفَضْلًا عَنْ مُخَالَفَتِكَ السَّلْفِ  
فِي اخْتِرَاعِكَ هَذَا الْفَظْ ، فَإِنْ كَلِمَةً (النَّطْقِ) فِيهَا مِنَ الْاسْتَلَازَاتِ الْبَاطِلَةِ  
الْمُسْتَحْيِلَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . . . وَلَا يَخْفَى عَلَى ذَي ذَهَنٍ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَطُورَةِ  
وَالْمَجَازِفَةِ الْخَاطِئَةِ . وَعَلَى كُلِّ فَابْنِ تِيمِيَّةِ وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا غَيْرَ مُتَنَاسِقٍ مَعَ  
مَا يَدْعُونَ مِنْ أَنَّهُ سَلْفٌ . فَفِي لِسَانَادِهِ النَّطْقِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، مُتَنَاسِقٌ مَعَ نَفْسِهِ  
مِنْ جَعْلِهِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى بِصَوْتٍ وَحْرَفٍ . وَمَا هُمَا إِلَّا نَتْيَاجَةُ النَّطْقِ وَكُلِّ  
ذَلِكَ الْزُّعْمِ يَسْتَلِزِمُ الْمَجَارِحَةَ ، وَالْمَجَارِحَةَ تَسْتَلِزِمُ التَّجَسِّيمَ ، وَالتَّجَسِّيمَ مُسْتَحِيلٌ  
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

هُذَا وَلَا يَخْفَى أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ مُتَنَاسِقٌ مَعَ نَفْسِهِ ، لَأَنَّ النَّطْقَ نَتْيَاجُهُ  
الصَّوْتُ وَالْحَرْفُ . وَهُوَ يَقُولُ بِهِمَا ، وَلَأَنَّ نَتْيَاجَةَ الصَّوْتِ وَالْحَرْفِ الْجَمِيَّةِ  
وَهُوَ يَقُولُ بِهَا أَيْضًا وَالْجَمِيَّةِ يَلْزَمُهَا التَّجَسِّيمُ . وَالتَّجَسِّيمُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . . .

وَلَكِنْ ابْنِ تِيمِيَّةِ فِي كُلِّ هَذَا غَيْرَ مُتَنَاسِقٍ مَعَ مَا يَدْعُونَ مِنْ أَنَّهُ سَلْفٌ . . .  
فَقَدْ أَبْدَلَ لِفْظَ (كَلِمَةً) بِالنَّطْقِ فَهُوَ فِي هَذَا غَيْرَ مُلْتَزِمٌ لِحَدُودِ النَّصِّ . . .

#### خَامِسًا :

إِنْ ابْنِ تِيمِيَّةِ حِينَهَا عَارَضَ الْأَشْعُرِيَّ فِي فَهْمِهِ بِالنِّسْبَةِ لِصَفَةِ الْكَلَامِ  
خَتَمَ كَلَامَهُ بِأَنَّ الَّذِي انْعَدَ عَلَيْهِ وَنَقْلَهُ أَهْلُ التَّوَاتِرِ عَنِ الْمَرْسُلِينَ هُوَ الْكَلَامُ  
الَّذِي تَسْمِيهِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ كَلَامًا دُونَ هَذَا الْمَعْنَى (١) .

---

(١) يَقْصَدُ (دُونَ هَذَا الْمَعْنَى) الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَشْعُرِيُّ فِي صَفَةِ الْكَلَامِ .

وفي ذلك يقول ابن تيمية : «... (١) إن الذي انعقد عليه الإجماع ، ونقله أهل التواتر عن المرسلين هو الكلام الذي تسميه الخاصة والعامة كلاماً دون هذا المعنى ، والله سبحانه أعلم . وهذا بين واضح يدل على فساد مذهب الخالف . وعلى صحة مذهب أهل السنة (٢) ... ، إلى أن قال « وإذا كان أهل التواتر نقلوا أن الله تكلم بالقرآن ، وأجمع المسلمين على ذلك . ولم يجز إرادة هذا المعنى (٣) علم أن التواتر والإجماع إنما هو على المعنى المعروف وهو أنه سبحانه تكلم بالقرآن كله حروفه ومعانيه وأن المتكلم لا بد أن يقوم به كلامه وإن كان يتكلم إذ شاء » .

« لنتظر إلى ما تقوله أنت يا ابن تيمية وإلى ما تقرره ، إنك تقرر بأن الكلام بالنسبة لله تعالى : هو الذي تسميه الخاصة والعامة كلاماً فهلا ما يفهمه العامة من معنى الكلام بحالاته المعروفة ، ووسائله المألوفة ، وأموره الموجودة لدى الحوائث والحالات في الخلوقات ؟

هل إذا أثبتتنا مثل هذا الله سبحانه يكون في ذلك تنزيه الله سبحانه وتعالى وهل إذا أثبتنا الكلام بحسب ما يفهمه العامة من معنى الكلام يكون بهذا قد نقل هذا القول من السلف . في الوقت الذي يعترض فيه ابن تيمية بأنه يثبت ما يثبته العامة ؟

لا شك أن زعم ابن تيمية ، وكلام ابن تيمية يتنافى مع تنزيه الله تعالى جل الإله عن أن يقوم به حادث تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

« هذا وابن تيمية في إسناده الصوت والحرف الخادثين إلى كلام الله تعالى يعارض بشدة مخالفيه سواء من يشك أن يكون كلام الله بصوت وحرف أو من يقول بأن الصوت والحرف قد يان ،

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٥ ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) في زعمه لاذ بزعم أنه يقول ما يقوله أهل السنة .

(٣) أي المعنى الذي رأه الأشعري .

فقال ابن تيمية موجهاً كلامه إلى منزه الله تعالى عن أن يكون كلامه تعالى بصوت وحرف مطلقاً .

قال ابن تيمية : « ... (١) وأتكم تشكرون على من يقول أن الله يتكلم بحروف وأصوات قدية أزلية . وملعون أن ما قلتموه أبعد عن العقل والشرع من هذا . وإن كان العقلاه قد أنكروا هذا أيضاً . لكن قولكم أشد نكراً ... » .

وهكذا يزعم ابن تيمية أن ما أثبته من الصوت والحرف لكلام الله بحسب ما يفهمه العامة لمعنى الكلام وبحسب المعنى المعروف هو المؤيد بالعقل والشرع ! ! ومن قبل كان يقول (في النص السابق) :

« ... بل قول القائل بأن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة وقوله إنه معنى قائم بذاته بدعة لم يقله أحد من السلف لاهذا ولا هذا ، ... وهكذا حكم ابن تيمية بنفسه على نفسه .

هذا ، وقد سبق أن نوقش ابن تيمية ورد عليه في زعمه قيام الحوادث بذات الله تعالى . وقد تبين بطلان زعمه .

سادساً :

مناقشة ابن تيمية فيها استدل به من نصوص .

أما عن حديث ابن مسعود الذي فيه : « إذا تكلم الله بالوحى سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان فقد نقل الشيخ السكري (في الرد على نونية ابن القيم) نقل عن أبي بكر بن العربي في العارضة النص التالي :

« لا يحل لمسلم أن يعتقد أن كلام الله صوت وحرف لا من طريق العقل ولا من طريق الشرع .

---

(١) فتاوى ابن تيمية ج.٥ ص ٢٦٧ .

فاما طريق العقل فلأن الصوت والحرف مخلوقان مخصوصان وكلام الله يجل عن ذلك كله .

وأما طريق الشعاع فلأنه لم يرد في كلام الله صوت وحرف من طريق  
صحيحة ولهذا لم نجد طريقة صحبيحة لحديث ابن أئس وابن مسعود، اهـ.

ثم علق الشيخ الكوثري بعد ذلك فقال :

وأنت تعلم مبلغ استبيان ابن العربي في الحديث وجزو الصوت  
للحافظ أبي الحسن المقدسي لا يدع أى متمسك في الروايات في هذا الصدد  
لهؤلاء الزائفين .

ومن رأى نصوص فتاوى العز بن عبد السلام وابن الحاجب الحصيري والعلم السخاوى ومن قبلهم ومن بعدهم من أهل الحق كما هو مدون في نجم المهتدى ودفع الشبه وغيرهما يعلم مبلغ الخطورة في دعوى أن كلام الله حرف وصوت قائمان به تعالى وقد سبق نقل بعض النصوص منها ولا تصح نسبة الصوت إلى الله إلا نسبة ملك وخلق .

لكن هؤلاء السخافاء رغم تضليل البراهين ضدتهم ودثور الآثار التي يريدون البناء عليها يعانون الحق ويظلون أن كلام الله من قبيل كلام البشر الذي هو كيفية اهتزازية تحصل للمواه من حضنه باللهم واللسان تعالى الله عن ذلك ويدور أمرهم بين التشبيه بالصنم أو التشبيه بابن آدم أولئك كالأنعام بل هم أضل ،<sup>(١)</sup> .

وقال الشيخ الكوفي في الرد على نونية ابن القيم ص ١٧٢ :

« بل من قال إن كلام معبوذه حرف وصوت قائمان به فهو الذي نحت  
بعلا جسداً له خوار يحمل أشياعه على تعليمه ... » .

(١) قد سبق أن الصوت والحرف يستلزمان الجهة والمكانية والجسمية وكل هذا محال.

أما ما استدل به من حديث آدم عليه السلام وحديث جابر بن عبد الله ابن أنيس فقد قال الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم ص ٦٣ : «إن كان يريد حديث جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس » يخسر الله العياد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كايسمعه من قرب ، الحديث — فهو حديث ضعيف علقه البخاري بقوله : «ويذكر عن جابر دلالة على أنه ليس من شرطه ومداره عن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف باتفاق . وقد انفرد عنه القاسم بن عبد الواحد وعنه قالوا إنه من لا يحتاج به وللحافظ أبي الحسن المقطري جزء في تبيين وجوه الضعف في الحديث المذكور .

وأما إن كان يريد حديث أبي سعيد الخدري :

«يقوم يا آدم يقول ليك وسعد يك فينادي بصوت إن الله يأمرك ... . الحديث .

فلفظ (ينادي) فيه على صيغة المفعول جزءاً بدليل (إن الله يأمرك) ولو كان على صيغة الفاعل لكان إن أمرك كما لا يتحقق .

على أن لفظ (بصوت) انفرد به حفص بن غياث وخالفه وكيع وجرير وغيرهما فلم يذكروا الصوت ، وسئل أئمداً عن حفص هذا فقال كان يخلط في حديثه كما ذكره ابن الجوزي ، فأين الحجة للناظم في مثله ؟

على أن الناظم نفسه خرج في حادى الأرواح وفي هامشه أعلام الموقعين — (٩٧-٢) عن الدارقطن من حديث أبي موسى (يبعث الله يوم القيمة منادياً بصوت يسمعه أولئك وآخرهم إن الله وعدهم ...) . الحديث . وهذا يعين أن الإسناد مجازى على تقدير ثبوت الحديثين فظاهر بذلك أن الناظم متمسك في ذلك بالسراب ، أه .

هذا ، وقد رد الإمام أبو الحسن تقى الدين على بن عبد الكاف السبكي الكبير المتوفى سنة ٧٥٦ هـ على نونية ابن القيم ص ٦٣ :

## فذكر أولاً كلام ابن القيم ثم رد عليه وفي الرد على ابن القيم رد على ابن تيمية .

[ قال (١) : « قيل بغير مشيشة وأقه معنى إما واحد وإما خمسة معان وقيل إنه لفظ مقترب بالسين مع الباء والذين قالوا بمشيشة صنفان . أحدهما جعله خارج ذاته وهو قول الجهمية ومتأخرى المعتزلة والثانية : في ذاته وهم السكرامية . وهم نوعان : أحدهما جعله مبدواً به حذراً من التسلسل فلذلك قالوا له أول والآخر كأحمد ومحمد قالوا لم يزل متكلماً بمشيشة ولارادة وتعاقب الكلام ، ثم رد الشيخ السبكي بقوله :

« هذا هو الذي بدأه ابن تيمية والتزم به حوادث لا أول لها والعجب قوله مع ذلك أنه قديم وحين النطق بالباء لم تكن السين موجودة فإن قال النوع قديم وكل واحد من الحروف حادث عدنا إلى الكلام في كل واحد من حروف القرآن فيلزم حدوثها وحدوثه . فالذى التزمه من قيام الحوادث بذات الرب لا ينجيه بل يرديه . وهذا آفة التخليط والتطفل على العلوم وعدم الأخذ عن الشيوخ » ثم قال (٢) : « وأذكى حديثاً في صحيح محمد ذلك البخاري فيه نداء الله يوم معاذنا بالصوت » .

ثم رد الشيخ السبكي بقوله في ص ٦٤ المرجع السابق :

اللفظ الذى في البخارى ( فيه ادى بصوت ) وهذا محتمل لأن تكون الدال مفتوحة والفعل لم يسم فاعله وأن تكون حكسورة فيكون المنادى هو الله تعالى فنقله عن البخارى نداء الله ليس ب صحيح والعدالة في النقل : أن ينقل

(١) يعني ابن القيم .

(٢) يعني ابن القيم .

المتحمل محتملاً وإذا ثبت أن الدال مكسورة فلم يقول أن الصوت منه ١٩  
فقد يكون من بعض ملائكته<sup>(١)</sup> أو من يشاء الله... [الخ] .

هـ أما ما ذكره عن الحلال وما ذكره عن المرزوقي من أن كلام الله بصوت  
فعل فرض صحة روايته فما قاله ليس حديثاً ولا يسعنا أمام الأدلة إلا أن  
نرفض قوله لهم جميعاً .

هـ أما ما ذكره من حديث أن الله تعالى كلام موسى بصوت يشبه الصواعق  
 فهو حديث موضوع . وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وعلق عليه  
بقوله ، وليس به لبس بصحيح والفضل متزوك .

هـ نقل ذلك عنه السيوطي في كتابه (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث  
الموضوعة ج ١ ص ١٢) .

وقد أكد القول بوضعيه الشيخ الكوثري في الرد على نونية  
ابن القيم حيث أثني بضمون هذا الحديث في جملة أحاديث موضوعة ، وكان  
الغرض من الإتيان بتلك الماذج من الأحاديث الموضوعة الطعن والجرح في  
عبد الله بن أحمد حتى لا يعتقد الشخص بصحة جميع ما في كتاب السنة المنسوب  
إلى عبد الله بن أحمد فقال الشيخ الكوثري ص ١٢٧ في بيان بعض من  
الأحاديث الموضوعة في كتاب عبد الله بن أحمد .

---

(١) سبق أن أوردت في هذا البحث اعتراف ابن القيم بالتأويل الفعل (سواء سماه  
تأويلاً أم لم يسمه) قل ابن القيم : وأما قوله تعالى « ولقد خلقنا الإنسان وعلم ما تتوسوس  
به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » ... والقول الثاني : إن المراد قرب ملائكته منه  
وأضاف ذلك إلى قوله بصيغة ضمير الجم على عادة العظاء في إضافة أفعال عيدهما إليها  
بأوامرهم ومراسيمهم عليهم فيقول الملك نحن قطباهم وهم ناه ، قال تعالى : « فإذا قرآنناه  
فتبسم قرآننا » وجرأيل هو الذي يقرؤه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ...

♦ سبق الكلام في حديث أبي رزين ونود أن نعلم هل كان الناظم<sup>(١)</sup> يعتقد صحة جميع ما في كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن أحمد فإذا ذاك يسقط التابع والمتبع وجملة مقدار أحمد أن يصح عنه جميع ما في الكتاب المذكور. ومن صالحه من أهل العلم لا يتردد أنه ليس بكتاب يحتج بجميع ما فيه ومن جملة ما فيه :

رأه على كرسى من ذهب يحمله أربعة : ملك في صورة رجل وملك في صورةأسد . وملك في صورة ثور وملك في صورة نسر في روضة خضراء دونه فرائش من ذهب .

ومنها كلامه بصوت يشبه الرعد ، ومنها أوحى الله إلى الجبال إني نازل على جبل منك ومنها : أن الرحمن ليشقل على حملة العرش من العرش من أول النهار إذا قام المشركون حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش ... الخ

سابعاً :

أما ما يذكره عن أحمد والبخاري فقد ذكر الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم ص ٦٨ «المعروف بين أهل العلم أن البخاري كان يقول بحدوث اللفظ — يعني لفظ التالي الدال دون تعرض للمعنى المدلول عليه وضعاً أو عقلاً — وأحمد يدع من يقول ذلك وتبديع هذا وقول ذاك متواتر دان على شيء واحد والحق مع البخاري في تلك المسألة ... .

كما قال الشيخ الكوثري ص ٧١ نفس المرجع :

♦ نسبة القول بقيام الفعل المحدث بالله سبحانه إلى أحمد وجعفر الصادق وابن عباس رضي الله عنهم نسبة كاذبة وفريدة مكشوفة ... الخ

♦ هذا وقد صح عن أحمد فيها جاوب المتكفل وغيره كما هو مذكور

---

(١) يعنى ابن العيم .

في كتاب السنة وعيون التواريخ وغيرها أنه كان يقول القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق، فالقرآن غير مخلوق، وهذا دليل على أنه كان يريد بالقرآن ما هو قائم بالله، وتابعه ابن حزم في الفصل فقوله تعالى «فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُسْدِهَا هُنْمٌ» قال أتُمْ شَرْمَكَانًا، (فقال) إِمَّا بَدَلَ مِنْ أَمْرٍ أَوْ اسْتَشَافَ يَانِي . وعلى التقديرين تدل الآية على أن النفس كلاماً لقوله في نفسه، أتُمْ شَرْمَكَانًا .

ثانية :

[ما ذكره الإمام الباقياني البصري المتوفى سنة ٤٠٣ هـ في كتابه الإنصاف] .

والباقياني متقدم على ابن تيمية ولكنه نفى أن يكون كلام الله بصوت وحرف وقد بين الباقياني أن كتابه هو «اعتقاد المفروض في أحكام الدين واتباع السلف الصالح من المؤمنين . . . من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده ولا يسع الجهل به وما إذا تدين به المرء صار إلى التزام الحق المفروض والسلامة من البدع والباطل المفروض» .

قال الإمام الباقياني في ص ٨٧ في كتابه (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به) «ويجب أن يعلم أن الله تعالى لا يتصف كلامه القديم بالحروف والأصوات ولا شيء من صفات الخلق، وأنه تعالى لا يفتقر في كلامه إلى خارج وأدوات بل يتقدس عن جميع ذلك وأن كلامه القديم لا يحمل في شيء من المخلوقات والدليل على ذلك : أنه قد صح وثبت أن من شرط الصفة قيامها بالمواصف والدليل على صحة ذلك أولاً : أن حد القديم ما لا أول لوجوده ولا آخر لدراوته وأن القديم لا يدخله الحصر والعد .

ونحن نعلم وكل عاقل أن هذه الأشكال من الحروف لم تكن قبل حركة الكاتب وإنما يحدثها الله مع حركة الكاتب شيئاً فشيئاً . ثم هي مختلفة الصور والأشكال ويدخلها الحصر والحد وتعدم بعد أن توجد وكل ذلك صفة المحدث المخلوق لمن كان له عقل سليم .

وأيضاً فإن حروف الكلمة يقع بعضها سابقاً لبعض فعند خط الكاتب «بـا» قد حصلت وثبتت قبل خطه «سيـنـا»، وكذلك السين حصلت وثبتت قبل خطه «مـيمـا»، وكذلك النطق إذا تلفظ بـالـبـاء حصلت قبل السين.

وما تقدم بعضه على بعض وتأخر بعضه عن بعض فهو صفة الخلق لا صفة الحق. وكذلك الأصوات يتقدم بعضها على بعض، ويتأخر بعضها عن بعض، ويختلف بعضها بعضاً، وكل ذلك صفة كلام الخلق لا صفة كلام الحق الذي هو قديم ليس يخلوق.

وأيضاً : فإن القول بقدم الأصوات والمحروف يوجب القول بجحيد كلام الخلق وأصوات الناطق والصامت وهذا قول يؤدي إلى قدم جميع العالم أجمع . . .

كما استشهد الإمام الـبـاقـلـانـي بـقولـهـ مـنـسـوـبـ إـلـىـ الـإـمـامـ عـلـىـ كـرـمـ اللهـ وـجـهـ « . . . أـمـرـ لـاـ بـحـرـوـفـ قـائـلـ لـاـ بـالـفـاظـ . . . »، وـقـوـلـهـ كـرـمـ اللهـ وـجـهـ « إـنـ اللهـ كـلـمـ مـوـسـىـ عـلـيـهـ السـلـامـ بـلـاـ جـوـارـحـ وـلـاـ أـدـوـاتـ وـلـاـ حـرـوـفـ وـلـاـ شـفـةـ وـلـاـ طـوـاتـ سـبـحـاـنـهـ عـنـ تـكـيـفـ الصـفـاتـ . . . »، وـقـالـ عـنـ الـجـنـيدـ : وـبـدـلـ عـلـيـهـ قـوـلـ شـيـخـ طـبـقـةـ التـصـوـفـ الـجـنـيدـ رـحـمـهـ اللهـ .

فـإـنـهـ قـالـ : « جـلـتـ ذـاـتـهـ عـنـ الـمـحـدـودـ وـجـلـ كـلـمـهـ عـنـ الـمـحـرـوـفـ فـلـاـ حـدـ لـذـاـتـهـ ، وـلـاـ حـرـوـفـ لـكـلـمـهـ »، صـ ٩٠ .

وـمـزـجـ الـبـاقـلـانـيـ بـيـنـ الدـلـيـلـ النـقـلـيـ وـالـعـقـلـيـ فـقـالـ فـيـ صـ ٩١ـ : « . . . وـأـيـضاـ فـيـنـ الـمـحـرـوـفـ تـحـتـاجـ إـلـىـ مـخـارـجـ ، خـرـفـ الشـفـةـ غـيـرـ حـرـفـ الـلـسـانـ ، وـحـرـفـ الـخـلـقـ غـيـرـ هـمـاـ ، فـلـوـ كـانـ تـعـالـيـ يـحـتـاجـ فـيـ كـلـمـهـ إـلـىـ الـمـحـرـوـفـ لـاـ حـتـاجـ إـلـىـ الـمـخـارـجـ وـهـوـ مـنـزـهـ عـنـ جـمـيعـ ذـلـكـ سـبـحـاـنـهـ وـتـعـالـيـ عـمـاـ يـشـرـكـونـ . . . ».

وـأـيـضاـ : فـيـنـ الـمـحـرـوـفـ مـتـنـاهـيـةـ مـعـدـوـدـةـ ، وـكـلـامـ اللهـ تـعـالـيـ قـدـيـمـ لـاـ مـفـتـحـ لـوـجـوـدـهـ وـلـاـ نـهـاـيـةـ لـدـوـامـهـ كـلـمـهـ وـقـدـرـتـهـ وـنـخـوـ ذـلـكـ مـنـ صـفـاتـ ذـاـتـهـ وـقـدـ أـكـدـ تـعـالـيـ ذـلـكـ بـغـاـيـةـ التـأـكـيدـ وـأـنـ كـلـمـهـ لـاـ يـدـخـلـهـ الـعـدـ وـالـحـصـرـ

والحمد بقوله تعالى « قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تتفقد كلمات ربى ولو جئنا بمثله مداداً » .

وقال « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله » ، فأخبر تعالى في هاتين الآيتين أنه لا نهاية لكلامه إذ كل ما له نهاية له بداية ، وإنما تصور النهاية في حق من يتصور في حقه البداية .

وبالجملة أن من خالف في هذا فلا أراه أهلاً للكلام معه لأنه ينكر ما قد علم ضرورة ويكابر الحس ويعاند الحق وفي هذا القدر كفاية ومقنع <sup>(١)</sup> .

وقد رد الإمام الباقلاني على الخالفين : فقال [ص ١١٤ الانصاف] :

« فإن احتجوا في إثبات الصوت لكلام الله تعالى وأنه متكلم بأصوات بما روى في الحديث : « إذا كان يوم القيمة نادى الله تعالى بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب » <sup>(٢)</sup> الخبر قالوا : فقد أضاف الرسول عليه السلام الصوت إلى الله تعالى فصح ما قلناه . الجواب من أوجه :

(١) من تعليلات الشيخ الكومي على كلام الإمام الباقلاني أكده كلام الباقلاني بما ذكره الباقلاني من قبل فقال « قال المصنف في النقض الكبير — كما في الشامل لإمام الحرمين — من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء والميم بعد السين الواقعة بعد الباء لا أول له ، فقد خرج عن المعمول وجحد الضرورة وأنكر البديهة فإن اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليته فإذا أدعى أنه لا أول له فقد سقطت مجاجته وتعين لعوته بالنسفطة وكيف يرجى أن يرشد بالدلائل من بتواقيع في جحد الضروري » ١٠ .

(٢) « قال الشيخ الكومي يربد به حديث جابر ، وف سنته عبد الله بن محمد بن عقيل وهو ضعف وقد انفرد عنه القاسم بن عبد الواحد وهو من لا ينفع بهم عند بعضهم ولذا عاقه البخاري بقوله وينذر ، على أن كون الإسناد مجازاً متعين بحديث الدارقطني « يبعث الله يوم القيمة منادياً بصوت يسمعه أولهم وأخزيم الحديث » راجع ما علقتنا على السيف الصقيل » ١٠ .

أحدهما : إنك تقول أولاً لا حججة لكم فيه لأنك صل الله عليه وسلم  
ما قال تكلم الله بصوت ، ولا قال بصوت ولا قال كلام الله أصوات ،  
كما تزعمون بجهلكم وإنما قال نادى الله بصوت وليس الخلاف إلا أن كلامه  
أصوات فلا حججة لكم فيه .

جواب آخر : وهو أن هذا الحديث قد روی فيه ما يدل على أن الصوت  
من غير الله بأمره لأنه روى إذا كان يوم القيمة جمع الله الخلائق في صعيد  
واحد ينفذهم البصر ويسمعهم الداعي بأمر منادياً فسنادى فصح أن النداء من  
غيره لكن لما كان بأمره أضيف النداء إليه كما يقال : نادى الخليفة في بغداد  
بكتدا وكذا .

ويقال أمر الخليفة منادياً فنادى بأمره في بغداد بكتدا وكذا . ولا فرق  
بين الموضعين فإن كل عاقل يعلم أن الخليفة لم يباشر النداء بنفسه لكن لما  
كان بأمره جاز أن يضيفه إلى نفسه وأن يضاف إليه وإن لم يكن هو المنادى  
بنفسه .

ويصحح جميع ذلك القرآن قال الله « واستمع يوم ينادى المنادى من مكان  
قريب يوم يسمعون الصيحة بالحق ذلك يوم الخروج » .

فأضاف النداء إلى المنادى فصح أن الصوت صفة المنادى لا صفة  
الامر بالنداء .

ومن عجيب الأمر أن الجمال لا يجوزون أن يكون النداء صفة المخلوق  
إذا كان رفيع القدر في الدنيا كالخليفة والأمير وينفون عنه ذلك ثم يجوزونه  
في حق رب العالمين ۱۱۱

جواب آخر : وهو أن كل ما أضيف إلى الله تعالى لا يحب أن يكون  
صفة له ، فمن زعم هذا فقد كفر وأشرك لا حالة لأن الخبر قد جاء بقول  
الله تعالى : « يا ابن آدم مرضت فلم تدعني ، جعشت فلم تطعمني ، عطشت فلم

تسقني ، هريرت فلم تكشني ، فأضاف هذه الأشياء إليه في الخبر ، ومن زعم أنه يجوع ويعطش ويمرض ويعرى فقد كفر وأشرك لا محالة .

وكذاك قال تعالى : « يوم نتفتح في الصور » على قرامة من قرأ بالنون والنافخ إسرائيل . وقال تعالى : « إن الذين يؤذون الله » فأضاف الأذية إليه ومن زعم أن الأذية من صفتة فقد كفر لا محالة .

فلم يبق إلا أن النداء والصوت حصل من الصايت المأمور لا من الأمر لكن لما كان بأمره جاز أن يضاف إليه . كما قال تعالى : « ولقد جنناهم بكتاب » وإنما جاء به محمد عليه السلام بأمره . وقال تعالى « فظمسنا أعينهم » والطامس جبريل وميكائيل ، طمساً أعين قوم لوط . لكن لما كان بأمره أضافه إلى نفسه ، وكذاك يقال : رجم وجلد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما الراجم والجلاد غيره لكن لما كان بأمره حسن أن يضاف إليه فافهم الحق لتبطل به الباطل .

فإن احتجوا بما روى أن الله تعالى إذا تكلم الله بالوحى وروى بالأمر من الوحى جاء له صوت كجر السلسلة على الصفا<sup>(١)</sup> قال الجواب عن هذا من وجوه عدّة :

أحدّها : أن هذا هو الحجّة عليكم لأن هذا الصوت خلاف ذلك الصوت الذي في الخبر الأول لأن ذلك قال فيه يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب . وهذا الصوت إنما يسمعه بعض الملائكة . فصبح أن هذا الصوت خلاف ذلك الصوت ، ولو كان الصوت صفة قديمة لما اختلف ولا تغير لأن القديم

(١) « والمحفوظ هو الموقف كما ذكره الدارقطني في العنك ، ولا يمتعن بالموقف في باب الصفات . والذكرى في (خلق الأنفال) مختلط لا يحتاج به عند ابن أبي حاتم . وفي سند خبر الصوت عنترة الأعمش وهو مدلّس — راجع ما ذكرناه فيما علقناه على الأسماء والصفات (ص ٢٠٠) (ز) » ١٩ من كلام الشيخ الكوثري .

لا يجوز عليه الاختلاف ولا التغير ، فلما اختلف وتغير دل أن ذلك صفة  
الخلق لا صفة الحق فافهم .

جواب آخر : وذلك أنه قال : إذا تكلم الله بالوحى جاء له صوت ولم  
يقل إذا تكلم الله بصوت فالوحى غير الموحى لأن الموحى كلام الله تعالى .  
والوحى إزالة كلام الله وإعلام كلام الله الذى يدل على صحة ذلك القرآن .  
وذلك أن الله تعالى فصل بينهما ، فقال « و كذلك أوحينا إليك قرآن » ،  
فالوحى إزالة القرآن وإعلام القرآن . وإفهام القرآن الذى هو كلام الله  
تعالى ، وقال تعالى : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبين  
من بعده » .

إنا أزلنا إليك وأفهمناك كلامنا القديم كما أزلنا وأفهمنا من قبلك كلامنا  
القديم ، فالإفهام لم يكن ثم كان . وأما المفهوم الذى هو كلام الله القديم ،  
 فهو موجود ثابت قبل الإفهام وبعده على صفة واحدة لا يختلف ولا يتغير .

جواب آخر : وهو أن هذا الحديث قد روى من طرق عدة وأضيف  
إليه الصوت المشبه بحر السلسلة إلى الخلق لا إلى كلام الحق ، فن ذلك  
ما روى النواس بن سمعان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا  
تكلم الله بالوحى أخذت السموات منه رجفة شديدة من خوف الله تعالى  
فإذا سمع بذلك أهل السموات صعقوا وخرعوا سجداً وأول من يرفع رأسه  
جبريل عليه السلام فتكلم الله من وحيه بما أراد فيتهى به جبريل عليه  
السلام على الملائكة كلما من بسمه سأله أهلها ماذا قال ربنا ؟ فيقول جبريل  
الحق وهو العلي الكبير » .

ثبت أن الصوت المشبه بالسلسلة صوت رجفة السموات لأنهم سمعوا  
صوت رجفة السموات لا كلام الله تعالى . ولهذا سأله جبريل عليه السلام  
ماذا قال ربنا فدل على أنهم لم يسمعوا كلامه وإنما سمعوا رجفة السموات  
التي شهبت بحر السلسلة لأنهم لو سمعوا كما سمع جبريل لفهموا كما فهم جبريل .

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قضى الله الأمر في السماء ضرب الملائكة بأجنحتها خضعاً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ، فأضاف الرسول عليه السلام هذا الصوت المشبه إلى صوت أجنحة الملائكة لا إلى كلام الله تعالى . وحديث أبا هريرة هذا صحيح أخرجه البخاري ، وحديث النواس أخرجه مسلم في كتابه .

وروى أبو الضحى عن مسروق عن عبد الله أنه قال : « إذا تكلم الله بالوحى سمع أهل السموات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان » .

وفي رواية : « سمع أهل السماء للسماء صلصلة » .

وليس في شيء من هذه الروايات إذا تكلم الله سمعوا من الله صلصلة وإنما سمعوا من السماء إذا أحدث الله فيها رجفة . وجعل ذلك علامه لأهل السموات يعلمون بها أن الله تعالى تكلم بالأمر وأن المخصوص بسماع كلامه جبريل عليه السلام . ولهذا سأله ماذا قال ربنا يا جبريل ؟ فيقول : قال : الحق . فيقولون : قال الحق . فيصفون الله تعالى بقول الحق لا بالصلصلة والصوت فصار هذا الحديث حجة عليهم لا لهم .

جواب آخر : وهو أنه قد روى من الأخبار والأثار ما لا يحصى عدداً أن الصوت مخلوق وأنه صفة القارىء لا صفة البارىء ، فمن ذلك ما روى ابن جرير عن الزهرى أنه قرأ بين يديه « لا يزيد في الخلق ما يشاء » ، فقال هو الصوت الحسن ...

وروى أن عمر رضي الله عنه كان يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي المهاجرين والأنصار .

وقال أبو عثمان النهذى رضي الله عنه : صلى بنا أبو موسى صلاة الصبح فما سمعت بصوت ولا بربط كان أحسن صوتاً منه .

وتبيّن من هذه الآثار المرويّة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه

جعل الصوت صفة للقارئ لا لله تعالى ، فقد روى عنه في هذا المعنى ما لا يحصى عدداً ، فمن ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها ، قالت : قام رجل من الليل فرفع صوته بالقرآن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لقد أذكروني كذا ». وكذا آية ، قال أبو ذر : كان لي جار وكان يرفع صوته بالقرآن ، فشكوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقال ذو العجادين فقال : « دعوه فإنه أواه » .

وكان أسيد بن حضير من أحسن الناس صوتاً بالقرآن . فقرأ ليلاً وفرسهه مربوط عند رأسه وابنه نائم إلى جنبه ، فدار الفرس في رباطه ، فقرأ فدار الفرس في رباطه فانصرف وأخذ ابنه وخشى أن يطأه الفرس ، فأصبح فذ ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إقرأ أسيد فإن الملائكة لم تزل تسمع صوتك... » .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم مر في ليلة هو وعائشة رضي الله عنها وأبو موسى يقرأ فقاما فاستمعا لقراءته ، ثم إنهم مضيا . فلما أصبح لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأبي موسى : « يا أبا موسى مرت بك البارحة ومعي عائشة فاستمعنا لقراءتك » ، فقال أبو موسى : يا نبي الله أما إني لو علمت بمكانتك لخبرته لك تحييراً . قال : « لقد أعطيت مزماراً من مزامير آل داود » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالقرآن وإن كنت لم أر منازلهم حين يدخلون بالليل وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار » ، وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه : وهو أكبر حجة في نفي الصوت عن كلام الله القديم . لأنه فصل الأصوات من القرآن فأضاف الأصوات إلى الأشعريين ولم يضفها إلى كلام الله الذي هو القرآن .

وفي هذه الأحاديث التي ذكرنا وأمثالها ما لا يحصى عدداً. أن الأصوات  
صفة الصايتين لا صفة كلام رب العالمين .

هذا، وقد أثبت الإمام الباقلاقي الكلام النفسي وبرهن عليه بأدلة  
ويراهين واضحة فلترابع في كتابه الإنصاف .

تاسعاً : ذكر نماذج من فتاوى العلماء .

﴿ قال الشيخ الكوثري في الرد على نونية ابن القيم من ص ٤١ إلى ص ٤٧ :  
واعتقاد الصوت في كلام الله خطير جداً .

وكان الإمام عز الدين بن عبد السلام ابْنِي بالمبتدعة الصوتية في عهد  
الملك الأشرف موسى بن الملك العادل الأيوبي . وكان الملك الأشرف هذا  
يُمْيلُ إِلَيْهِمْ ويعتقد فيهم أنهم على صواب — حيث كان يخالطهم منذ صغره  
حتى منع العز المذكور من الإفقاء بسبب هذه المسألة كَمَا هو مشروع مفصل في  
مطلوب الأديب لأبي بكر بن علي الحسيني السيوطي وفي طبقات الناج ابن  
السكي وطبقات التقى التيمى وفي خلاصة الكلام في مسألة الكلام للشيخ محمد  
عبد اللطيف بن العز المذكور . وقد نقلت الرسالة الأخيرة من خط المؤلف .  
واستمر منعه من الإفقاء إلى أن رَكِبَ الإمام الكبير جمال الدين الحصيري  
— شارح الجامع الكبير وشيخ الفقهاء في عصره — وتوجه إلى الملك  
الأشرف وأفهمه أن الحق مع العز . وقال له : إن ما في قتياه هو اعتقاد المسلمين ،  
وكل ما فيها صحيح ...

وكان جمال الحصيري عظيم المنزلة عند الملك بجلالته قدره عند جماهير  
أهل العلم فأطلق الإفقاء للعز ومنع الصوتية من من اغمى الحرف والصوت في  
كلام الله سبحانه .

وأرى من النصوح لل المسلمين أن أُنقل هنا أرجوحة الإمام العز بن عبد السلام

والإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي ... ( وقد ذكر بعض الأئمة الخ ) حينما استفتو في هذه المسألة ومكانتهم في العلم ونص السؤال والأجوبة كما هو مدون في ( نجم المهتدى ورجم المعتمد ) للفخر ابن المعلم القرشي كالتالي :

صورة السؤال : ما يقول السادة الفقهاء رضي الله عنهم في كلام الله القديم القائم بذاته ؟

هل يجوز أن يقال إنه عين صوت القارئ وحروفه المقطعة ؟ وعين الأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف ؟

وهل يجوز أن يقال إن كلام الله القديم القائم بذاته حروف وأصوات على المعن الظاهر فيها ، وأنه عين ما جعله الله معجزة لرسوله ؟ وما الذي يجب على من اعتقاد جميع ذلك وأذاعه وغره به ضعفاء المسلمين ؟ وهل يحل للعلماء المعتبرين إذا علموا أن ذلك قد شاع أن يسكتوا عن بيان الحق في ذلك ، وإظهاره والرد على من أظهر ذلك واعتقدوه أقوانا مأجورين ؟

صورة جواب الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله :

القرآن كلام الله صفة من صفاتاته قديم بقدمه ليس بمحروم ولا أصوات ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئين وكتابة الكاتبين فقد أحدث في الدين وخالف لجماع المسلمين ، بل لجماع العقلاه من غير أهل الدين . ولا يحل للعلماء كتباً الحق ولا ترك البدع سارية في المسلمين . . ويجب على ولادة الأمر إعانته العلماء المزهين الموحدين ، وقع المبتدة المشبهين المجرمين .

ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها ، ولا يحل لولادة الأمر تكثير أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين . ويجب عليهم أن يلزمونهم بتصحيح عقائدهم بعباحثة العلماء المعتبرين فإن لم يفعلوا ألجئوا إلى ذلك بالخس والضرب والتعزير والله أعلم .

وصورة جواب الإمام جمال الدين أبي عمر وعثمان بن الحاجب المالكي :

من زعم أن أصوات القارئ وحروفه المتقطعة والأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله تعالى القديم . فقد ارتكب بدعة عظيمة وخالف الضرورة . وسقطت مكالمته في المنازرة فيه ولا يستقيم أن يقال إن كلام الله تعالى القديم القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله فإن ذلك يعلم بأدني نظر . وإذا شاع ذلك أو سُئل عنه العلماء وجب عليهم بيان الحق وإظهاره . ويجب على من له الأمر — وفقه الله —أخذ من يعتقد ذلك ويغير به ضعفه المسلمين وذجره وتأديبه وحبسه عن مخالطة من يخالف منه إضلاله إلى أن يظهر توبته عن اعتقاد مثل هذه الخرافات التي تأباهما العقول السليمة . والله أعلم .

وقد نقل الشيخ الكوثري نماذج كثيرة من فتاوى العلماء وقد أثبتت استنكار العلماء للقول بأن كلام الله بصوت وحرف وأن من اعتقد أن كلام الله بصوت وحرف فهو ضال مبتدع لا تقبل شهادته ... وأن من قال بأن الله متكلم بحرف وصوت فقد قال قولًا يلزم منه أن الله جسم ، ومن قال إنه جسم فقد قال بسده ثراه ، . تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا .

وقد ختم الشيخ الكوثري كلامه بعد أن أورد الفتوى بقوله :

و في تلك الفتوى ما ينذر به من يخالف مقام ربه من تلك البدع الشيعة ... الخ.

## الفصل السابع

### زيادة بيان لفهم ابن تيمية في المتشابه

سبق أن ذكرنا أن ابن تيمية من يقول بثبات المكان والجهة .. وبأن المحوادث تقوم بذات الله تعالى ، وأن كلام الله بصوت وحرف ، وكل هذه الأمور تستلزم التجسيم لله سبحانه وتعالى .

وعلى هذه الأسس التي أثبتها ابن تيمية بني فهمه للنصوص هذا الفهم الظاهري الذي ينضح بالتجسيم .

هذا الفهم الظاهري الذي ينكر المجاز في اللغة نراه في وضوح وجلاء في الآتي :

أولاً - فهم ابن تيمية في حديث النزول فهـماً ظاهرياً :

وما يتبع هذا الفهم الظاهري من أمور تستلزم التجسيم قطعاً وهذا الفهم الظاهري للنصوص مبني على أساسين ليسا غريبين على ابن تيمية وهما :

أولاً — إنكار ابن تيمية لل المجاز في اللغة .

ثانياً — تجويزه قيام المحوادث بذات الله تعالى .

ولذلك لما كان هذا الأمر ليس من السهولة التي يقبلها المؤمن بجد في تقرير الأستاذ الشـيخ هـرـاسـ المـعـجـبـ بـابـنـ تـيمـيـةـ فـ (كتـابـهـ ابنـ تـيمـيـةـ السـلـفـ) بعد أن بين رأـيـهـ ابنـ تـيمـيـةـ فـ حـدـيـثـ النـزـولـ نـرـاهـ قـدـ اـسـتـبـعـدـ أـنـ يـقـرـرـ ابنـ تـيمـيـةـ جـواـزـ الـحـرـكـةـ وـالـاتـقـالـ ...ـ فـلـتـقـرـأـ أـولـاـ مـاـ قـالـهـ الأـسـتـاذـ الشـيخـ هـرـاسـ وـقـدـ عـلـقـ عـلـىـ ابنـ تـيمـيـةـ بـعـدـ تـفـسـيـرـهـ حدـوثـ النـزـولـ بـأـنـ هـنـهـ صـفـةـ اللهـ عـزـ وـجـلـ لـاـ يـمـاـئـلـ نـزـولـ الـخـلـقـ ،ـ كـاـ أـورـدـ رـدـ ابنـ تـيمـيـةـ عـلـىـ الرـازـيـ فـقـالـ الشـيخـ هـرـاسـ :

«ولكن ابن تيمية ينكر أن يكون في القرآن أو السنة لفظ نزول ليس فيه معنى النزول المعروف لأنهما جاءا بلغة العرب ولا تعرف العرب نزولا إلا بهذا المعنى ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها . واستحالاً للفظ المعروف له معنى في معنى آخر ، وهذا لا يجوز»<sup>(١)</sup> .

ثم قال الأستاذ الشيخ هراس ص ١٥٦ (ابن تيمية السلف) :

«ولكن هل معنى هذا أن ابن تيمية يقول بالنزول الحقيق الذي يقتضي هبوط الباري جل شأنه من على العرش إلى السماه الدنيا ؟

وهل هو يجوز عليه الحركة والاتصال ؟ لم أجد لابن تيمية نصاً يفيد هذا بل مذهبه الصريح الذي يذكره في عامة كتبه أن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه وأنه لا يحصره ولا يحيط به شيء من مخلوقاته كما أنه لا يعل في شيء منها ... الخ.

أقول : وبالله التوفيق — الكلام في هذا يكون من جهتين :

الأولى — كان على الأستاذ الشيخ هراس لو أراد الاكتفاء بما تحت يده من نفس لوجد الرد على سؤاله فسيجد فيه مضمون الجواب من أن ابن تيمية يحيط بالحركة ، وكل مستلزمات النزول ، ولا يشفع له ولا يعتذر عنه أن يتنصل ويحاول التزوج من ورطته فيقول بعد ذلك نزولا لا يعاتل نزول الخلق فهذا متناقض لما نقله الأستاذ هراس نفسه عن ابن تيمية في النص السابق وهو :

«ولكن ابن تيمية ينكر أن يكون في القرآن أو السنة لفظ نزول ليس فيه معنى النزول المعروف ... ، ثم يقول توكيداً لتقرير المعنى المعروف:

---

(١) ذكر الأستاذ الشيخ هراس مصدره في هذا — مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية

لأنهما جاءا بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى. ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، واستعمالاً للفظ المعروف له معنى في معنى آخر وهذا لا يجوز، أه.

إذن هو يفسر النزول بالمعنى المعروف للنزول، وهل المعنى المعروف للنزول إلا حركة وانتقال؟

وهل الحركة والانتقال إلا حركة لجسم؟

وهل الانتقال من مكان إلى مكان إلا انتقال لجسم؟

وكل ذلك يستلزم حدوث الباري، وحدوث الباري (جل جلاله) مستحيلاً.

ولشأ يقال بأن هذا تحرّك على ابن تيمية وتفسير لكلام وليس صریح كلام. فأقول: الواقع أن ابن تيمية فيه جرأة خاصة في الفاظه وتقاريره سواء منها الصريح أو الضمني لا يكاد المرء يلمس فيه القلب الخائف من جلال الله إنما ألفاظ جريئة ما وردت عن السلف الصالح...، الفاظ قد لا يستطيع الشخص أن يأخذ عليه فيها مأخذأً لو نظر إليها نظرة عابرة، وخصوصاً أنه يأتى بالفاظ التشبيه الصريحة، ثم هو بعد ذلك يتناقض مع نفسه ويقول بأنه لا يشبهه، ولكن القلب الرجل الخائف. بل المرتجل المخاشع أمام عظمة الله وقدسيته فرآه يأبى أن يسندها على ظاهرها إلى الله تعالى. وإننا لو جمعنا ما أتى به ابن تيمية من استشهادات لنرى أن كلامه يكاد ينضج بالتجسيم ...

الثانية — لقد قال الأستاذ الشيخ هرامس في النص السابق :

«... لم أجد لابن تيمية نصاً يفيد هذا...، الخ. أى يفيد جواز الحركة والانتقال...، الخ.

أقول : ها هو النص الذي يبحث عنه الأستاذ هراس قال ابن تيمية في شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٣ :

[...] وقال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(١)</sup> في كتابه المعروف بـ تفاصي عثمان بن سعيد على المرسي الجهمي العتيد فيها افتى على الله في التوحيد . قال : وادعى المعارض أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينزل إلى السماوات الدنيا حين يعصي من الليل الثالث فيقول ( هل من مستغفر هل من تائب هل من داع ) .

قال : فادعى أن لا ينزل بنفسه . إنما ينزل أمره ورحمته ، وهو على العرش وكل مكان من غير زوال لأنـه الحـقـيـقـيـمـ والـقـيـوـمـ بـزـعـمـهـ من لا يزول .

قال : فيقال لهذا المعارض . وهذا أيضاً من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان ولا مذهب برهان . لأنـهـ وـرـحـمـتـهـ تـنـزـلـ فـكـلـ ساعـةـ وـوقـتـ وـأـوـانـ ، فـاـيـالـنـيـصـلـالـلـهـ عـلـيـهـ وـسـلـيـمـ يـحـدـدـ لـنـزـولـهـ اللـيـلـ دـوـنـ النـهـارـ وـيـوـقـتـ مـنـ اللـيـلـ شـطـرـهـ أـوـ الـأـسـحـارـ أـفـأـمـرـهـ وـرـحـمـتـهـ تـدـعـوـانـ الـعـبـادـ إـلـىـ الـاسـتـغـفـارـ ، أـوـ يـقـدـرـ الـأـمـرـ وـالـرـحـمـةـ أـنـ يـتـكـلـاـ دـوـنـهـ فـيـقـوـلـاـ دـهـلـ مـنـ دـاعـ فـأـجـيـبـ لـهـ . هـلـ مـنـ مـسـتـغـفـرـ فـأـغـفـرـ لـهـ هـلـ مـنـ سـائـلـ فـأـعـطـيـهـ ، فـيـانـ

(١) قال الشيخ الكوثري في شأن عثمان بن سعيد الدارمي « وعثمان بن سعيد هذا يصرح في نفسه المقوض بأن كل حي فعال متحرك وينتسب للحركة ويظهر من ذلك كيف يتصور فعل الله والنظام — يقصد ابن القيم — يقتدى بذلك هذا المندول ولعل القاريء أزداد بصيرة وعلم من هذا الكلام بأن المحدث لا أول لها في نظر هذا الناظم لأن حياة الله لا أول لها فيكون فعله لا أول له . وهذه المسألة من المسائل التي كفر علماء الإسلام الفلسفية بها فليعرفه المغزون بابن القيم ثم ليعرفوه » .

أقول : ومن قبل ابن القيم اقتدى ابن تيمية بعثمان بن سعيد الدارمي وأضفت إليه صفة الإمامة وإلى مخالفيه فيها يراه من إثباتات الحركة لله تعالى صفة ( الجهمي العتيد فيها افتى على الله في التوحيد ) فقد أقر ابن تيمية عثمان بن سعيد الدارمي في وصفه مخالفيه بالافتاء على الله .. الخ وبالنال أقره فيها ادعاهم في هـرـائـهـ وـإـثـبـاتـهـ الـحـرـكـةـ للـهـ تـعـالـىـ .. الخـ .

قررت مذهبك لزملك أن تدعى أن الرحمة والأمر هما اللذان يدعوان الناس إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله . وهذا حال عند السفهاء فكيف عند الفقهاء .

قد علمت ذلك ولكن تكابرول . وما بال أمره ورحمته ينزلان من عنده الليل ثم يكشأن إلى طلوع الفجر ثم يرعن لأن رفاعة يرويه ويقول في حديثه حتى ينفجر الفجر . وقد علمت إن شاء الله أن هذا التأويل أبطل باطل ولا يقبله إلا كل جاهل [١] .

أقول : وإلى هنا أيضاً قد لأنتم لمساً محسوساً معنى التجسيم في وضوح تام اللهم إلا ما يعترينا من رعدة وقشعريرة حينما نسمع كلمة ( نزوله بنفسه ) إلى غير ذلك من الألفاظ المماثلة في المعنى لكلمة نزوله بنفسه . وقد لا نستطيع أن نمسك على ابن تيمية شيئاً لما في هذه الألفاظ من لمباهيم بعض

---

(١) قال الإمام نفر الدين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ( في كتابه أساس التقديس ص ١١٠ ) « النوع الثاني : من الكلام في هذا الحديث بناؤه على التأويل على سبيل التفصيل . وهو أن يحمل هذا التزول على نزول رحمة إلى الأرض وذلك الوقت والسبب في تخصيص ذلك الوقت بهذا الفعل وجوهه . الأول : أن التوبة التي يؤتى بها في قلب الليل الظاهر أنها تكون خالية عن شوائب الدنيا لأن الأغيار لا يطلعون عليها فتكون أقرب إلى القبول . والثانى : أن الفالب على الإنسان في قلب الليل السكسل والنوم والبطالة فلو لا الجد العظيم في طلب الدين والرغبة الشديدة في تتحققه لما تحمل مشاق السهر ولما أعرض عن الآذان الجسمانية ، ومتى كان الجد والرغبة والإخلاص آملاً كل كان الواب أوفر . الثالث : أن الليل وقت السكسل والفتور فاحتى في الترغيب في الاشتغال والنهجد ، فيحسن أن الشارع يخص هذا الوقت بمثل هذا الكلام ليكون توفر الدواعي على التهجد آملاً فهذه الجهات الثلاث تصلح أن تكون سبباً لتخصيص الشرع هذا الوقت بهذا التشريف ، ولأجلها قال الله تعالى — وبالأسحار هم يستغرون — وقال — والمستغرين بالأسحار — الوجه الرابع : أن جماعة من أشراف الملائكة ينزلون في ذلك الوقت يأمر الله تعالى فأضيف ذلك إلى الله تعالى ، لأنه حصل بسبب أمر الله تعالى كما يقال : بين الأمير داراً وضرب ديناراً : ومن ذهب إلى هذا التأويل من يروى الخبر بضم اليماء تعميقاً لهذا المعنى » الخ فعل في كلام الفخر الرازى يكون الرد على شبهة ابن تيمية لم يخس الليل دون النهار .

الشيء ، وإن كنا لا نستريح إليها . ولا يمكن أن تلفظ بها بل نراها ألفاظاً جريئة خطأ . وأسكن لنوفر عناء هذا اللبس فلنسمع بقية نص (شرح العقيدة الأصفهانية) لابن تيمية ص ٣٤ : لبرى الألفاظ الجريئة الصريحة التي يبحث عنها فضيلة الشيخ هراس .

( وأما دعوتك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ، ولا يتحرك فلا يقبل منك هذا التفسير إلا بأمر صحيح مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو عن بعض الصحابة أو التابعين . لأن الحقيقة يفعل ما يشاء ، ويتحرك إذا شاء ، ويحيط ويرتفع إذا شاء ، ويقبض ويبسط ، ويقوم ويجلس إذا شاء لأن ذلك أماره ما بين الحي والميت ، لأن كل متحرك لا حالة حي ، وكل ميت غير متحرك لا حالة . ومن يلتفت إلى تفسيرك ، وتفسير أصحابك مع تفسير النبي الرحمة ورسول رب العزة إذ فسر نزوله مشووطاً منصوصاً . ووقت له وقتاً موضوعاً . لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبساً ولا عوياً . ) الخ ...

وبعد أن أورد ابن تيمية هذا وأقره قال بذلك مؤكداً ( في ص ٣٦ المرجع السابق ) :

( قلت : وكلام أهل الحديث والسنّة في هذا الأصل كثير جداً وأما الآيات والأحاديث الدالة على هذا الأصل فكثيرة جداً . . . ، الخ .  
قل لنا يا ابن تيمية : هل يليق أن تقول الله يتحرك ويحيط ويرتفع ويقوم ويجلس إذا شاء . . .

بل وتحتل الحركة دليل حياته . . .

وتفليس حياة الخالق بحياة الخلوق ! مع العلم بأن قياس الغائب على الشاهد خطأ إنها لمعان هي من صفات الأجسام تعالى الله عن ذلك علوًّا كثيراً سبحانه رب . . إنها لألفاظ خطأ جريئة . . .

سبحانك رب سبحانك . . تقدست ذاتك . . وتعال صفاتك أنت الموصوف بنعوت الجلال والكمال ، وتفردت يا رب بالخلق والإيماد . خلقت السموات والأرض وما فيها وخلقت الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين . . يجادل ويتكلم ويتحرك ويقعد ويقوم ويجلس . . سبحان الله . . سبحان الله نطق الآيات . . ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . .

إن المسألة لم تصير نصاً واحداً يستدل به على إدانته ابن تيمية . وإنما نصوص كثيرة من كلامه وعما أقره وأتى به ليويد زعمه .

قال ابن تيمية في ص ٢٦ شرح العقيدة الأصفهانية :

« عن عبد الله بن المبارك أنه سأله سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان فقال عبد الله : ياضعيف ليلة النصف أى وحدها هو ينزل في كل ليلة .

فقال الرجل : يا أبا عبد الرحمن كيف ينزل ألم يدخل ذلك المكان ؟

فقال عبد الله بن المبارك : ينزل كيف شاء . .

وفي ص ٢٧ (المراجع السابق) :

« وروى البيهقي بإسناده عن مسحى بن راهويه ، قال جعنى وهذا المبتدع يعني ابن صالح مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ، فسألتى الأمير عن أخبار النزول قشتها . .

فقال ابراهيم : كفرت برب ينزل من سماه إلى سماه .

فقلت : آمنت برب يفعل ما يشاء .

لمرضى عبد الله كلامى وأنكر على ابراهيم .

وقال حرب بن اسماعيل الكرمانى في كتابه المصنف في مسائل أحمد

وأصحاب مع ما ذكر فيها من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم .

قال «باب القول في المذهب» : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر المعروفين بها المقتدى بهم فيها أو أدرك من أدرك من علماء العراق والخواز والشام عليها ، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتاع خارج عن الجماعة زائل عن سبيل السنة ومنهج الحق . وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم وبقى بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميري وسعيد ابن منصور وغيرهم من جالسنا وأخذنا عنهم العلم .

وذكر الكلام في الإيمان والقدر والوعيد والإمامه وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من اشتراط الساعة وأمر البرزخ وغير ذلك (إلى أن قال) وهو سبحانه ، بائن من خلقه ، لا يخلو من علمه مكان ، والله عرش . وللعرش حملة يحملونه ، وله حد ، والله أعلم بحده ، والله تعالى على عرشه عن ذكره ، وتعالى جده ، ولا إله غيره ..

والله تعالى سميع لا يشك ، بصير لا يرتاب ، عالم لا يجهل ، جواد لا يدخل ، حليم لا يعجل ، حفيظ لا ينسى ، يقظان لا يسهو ، رقيب لا يغفل ، يتكلم ويتحرك ويسمع ويصر وينظر ويقبض ويسلط ويفرح ويحب وينكره ويغضب ويختلط ويرحم ويعفو ويغفر ويعطى وينفع ينزل كل ليلة إلى السماوات الدنيا كيف شاء ، متكلماً عالماً ، تبارك الله أحسن الخالقين ..

وابن تيمية لا يكتفى بأن يثبت الحركة فقط بل يعتبر نفيها من ابتداع الجهمية .

قال ابن تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ١٠٥ :

... ولكن نعرف أن هذه المسجدة تبين فساد قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم الذين يقولون خلق الله كلامه في محل فما ذكروه يبين فساد هذا

القول الذى اتفقت سلف الأمة وأئمتها على ضلاله قائله ، بل ذلك عند من يعرف به ما جاء به الرسول معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام ولكن هذا يسلم وبطرد لمن جعل الأفعال قائمته به ، وجعل صفة التكوير قائمته به ولهذا انتقضت على الأشعرية دون الجمود .

وي بيان أن كلام الله قائم به وهذا حق . وأما كونه لا يتكلّم إذا شاء ، ولا يقدر أن يتكلّم بما شاء ، فهذا لا يصح إلا بما ابتدعه الجهمية من قولهم : لا يتحرك ولا تخل به الحوادث . وبذلك نفوا أن يكون أستوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً . وأن يجيء يوم القيمة وغير ذلك مما وصف به نفسه في الكتاب والسنة . . . .

هـ فابن تيمية : يعتبر أن القول بأنه لا يتحرك ولا تخل به الحوادث . من ابتداع الجهمية .

هـ فابن تيمية يقول بالحركة وبخلول الحوادث بذاته تعالى كما يثبت الاستواء بمعنىه الجادث والمجيء بمعنىه الحادث لأنه لا ينفي أن تخل الحوادث به تعالى .

ولهذا استطرد وأطرب في الإيضاح حيث عاب على الناففين لأن تخل الحوادث به تعالى فقال معتبراً عليهم :

ـ . . فهذا لا يصح إلا بما ابتدعه الجهمية من قولهم : لا يتحرك ولا تخل به الحوادث ، وبذلك نفوا أن يكون أستوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً . . ، الخ .

هـ وابن تيمية حينها يثبت الحركة والانتقال يعلن استنكاره بشدة لمن ينفي الحركة والانتقال عن الله تعالى ، وبالتالي فهو يثبت المكانية لله تعالى . وأن من ينكر الحركة والانتقال إنما يشبه الله تعالى بالأصنام التي لا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان .

ففي المجلد الخامس من فتاوى ابن تيمية ص ١٠٧

يقرر الآتي .. قال قلنا قد أعظمتم على الله الفريضة حين زعمتم أن الله لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ،

لأن الأصنام لا تكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان ، فقد حكى عنهم منكراً عليهم نفيهم عن الله تعالى أن يتكلم أو يتحرك أو يزول من مكان إلى مكان .. الخ.

وفي ص ١٠٩ (المراجع السابق) :

.. قال قد أعظمتم الفريضة على الله حين زعمتم أن الله لا يتكلم فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله لأن الأصنام لا تكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان وهذه الحجة من باب قياس الأولى وهي من جنس الأمثال التي ضربها الله في كتابه فإن الله تعالى عاب الأصنام بأنها لا ترجع قولاً وأنها لا تملك حرراً ولا فعراً ، وهذا من المعلوم بيداعية العقول .. الخ.

وفي نهاية ص ١٠٩ المراجع السابق :

.. (١) وقال إنكم شبهتموه بالأصنام التي لا تكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان ،

وفي شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص ٢٥ :

.. وروى الخلال عن سليمان بن حرب أنه سأله بشر بن السري

(١) للأسف الشديد زعم ابن تيمية نسبة هذا القول إلى الإمام أحمد وقد سبق في هذا البحث أن تلقنا رأى الشيخ الكوثري في نسبة ما يناله تلك الآراء إلى الإمام أحمد حيث قال « ونسبة ذلك (أى قيام الحوادث بذاته تعالى) إلى أحمد واليخاري وغيرهما كذب صريح ونقول قبيح » .

حmad بن زيد فقال : يا أبا اسماعيل الحديث ينزل الله إلى السماء الدنيا أتحول من مكان إلى مكان ؟ فسكت حmad بن زيد ثم قال : هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء .

وابن تيمية لم يعدم في هذا المراء والجدل ، لذلك نجده قد اتهم بخالفيه بالتناقض ، وفي اتهامه لهم نرى ما يثبت اتهامنا له .

قال ابن تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ٢٥٩ :

« . . . وأما تناقضهم في العقليات فلا يحصى مثل قولهم : إن البارى لا يقوم به الأعراض . . . »

إلى أن قال : « . . . ومثل قولهم : إن القديم لا يجوز عليه الحركة والسكنون ونحو ذلك لأن هذه لا تقوم إلا بتحيز . . . » إلخ .

وإذا كان الأستاذ هراس قد استبعد أن يقول ابن تيمية بالحركة . . . إلخ وقال في ذلك « . . . ولكن هل معنى هذا أن ابن تيمية يقول . بالنزول الحقيقى الذى يقتضى هبوط البارى جل شأنه من على العرش إلى السماء الدنيا وهل يجوز عليه الحركة والاتصال لم أجد لابن تيمية نصاً يفيد هذا . . . » إلخ .

أقول إذا كان الأستاذ الشیخ هراس يقرر ذلك فقد ظهر بعد هذه النصوص أن ابن تيمية قد قال بالحركة . . . إلخ . فياترى بعد أن ظهرت النصوص التي لم يجد لها يمكن أن يغير رأيه في ابن تيمية ، ونقول معاً في إنصاف الباحثين (ابن تيمية ليس سلفياً) .

وللتأكيد لإثبات التهم الموجهة لابن تيمية :

فنقول بأن ابن تيمية ألقى بروايات مزعومة وأحاديث موضوعة يثبت بها زعمه من الهبوط والجلوس إلخ . تلك الأمور المستحبطة على الله تعالى .

فهذا ذكره في المجلد الخامس من فتاوى ابن تيمية ص ٢٥٣ عن يوم

المزيد وزعم وروده . . . وما يوم المزيد قال إن ربك اتخذ في الفردوس  
وادياً أفيج فيه كتب مسک فإذا كان يوم الجمعة أنزل الله عز وجل ما شاء  
من ملائكته وحوله منابر من نور عليها مقاعد للنبيين وحفت تلك المنابر  
منابر من ذهب مكللة بالياقوت والزبرجد عليها الشهداء والصديقون وجلس  
من ورائهم على تلك الكتب . فيقول الله عز وجل لهم أنا ربكم قد صدقتم  
وعدي . . .

وفي الرسالة الحموية لابن تيمية ص ١٢٢ ( من ضمن ١ — الرسالة  
التميرية ٢ — الحموية الكبرى لابن تيمية . مع رسائل أخرى لغير ابن تيمية  
بتتحقق محمد حامد الفقي ) .

قال ابن تيمية في باب الإيمان بالكرسي :

قال محمد بن عبد الله : « ومن قول أهل السنة<sup>(١)</sup> أن الكرسي بين يدي  
العرش وأنه موضع القدمين ، ثم ذكر ما زعم وروده عن أنس الذي فيه التجلى  
يوم الجمعة في الآخرة وفيه : فإذا كان يوم الجمعة هبط من علية على كرسيه  
ثم ينبع الكرسي على منابر من ذهب مكللة بالجوهر ثم ويحيى النبيون  
فيجلسون عليها . . .

ولله رد على ابن تيمية فيما زعمه يكون بالآتي :

قال الإمام الباقلانى في كتابه الإنصاف ص ٣٦ :

« مسألة : ويجب أن يعلم أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة  
النecess ف فالرب تعالى يتقدس عنه .

فن ذلك أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات والاتصال بصفات

---

(١) في زعمه .

المحدثات وكذلك لا يوصف بالتحول والاتصال ولا القيام ولا القعود لقوله تعالى «ليس كمثله شيء» وقوله «ولم يكن له كفواً أحد» ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث والله تعالى يتقدس عن ذلك . . . .

وقال الفخر الرازى فى كتابه أساس التقدیس ص ١٠٢ ، ص ١٠٣ :

«الذى يدل على امتناع المجرى والذهب على الله تعالى وجوه :

الأول : ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجرى والذهب فإنه لا ينفك عن المحدث وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث فلذن أن كل ما يصح عليه المجرى والذهب وجب أن يكون محدثاً مخلوقاً ، فالإله القديم يستحيل أن يكون كذلك .

والثاني : إن كل ما يصح عليه الاتصال والمجرى من مكان إلى مكان فهو محدود متناه فيكون مختصاً بمقدار معين مع أنه كان يجوز في العقل وقوعه على مقدار أزيد منه أو أقل منه فينذاذ يكون اختصاصه بذلك المقدار لأجل تخصيص مخصوص وترجيح مرجع وذلك على الإله القديم محال.

الثالث : أنه تعالى حكى عن الخليل عليه السلام أنه طعن في إلهية الكواكب والقمر والشمس بقوله : «لأحب الآفلين» . ولا معن للأفول إلا الغيبة والحضور ، فن جوز الغيبة والحضور على الإله تعالى فقد طعن في دليل الخليل وكذب الله في تصديق الخليل في ذلك ، حيث قال «وتلك حجتنا آتيناها لابراهيم على قومه» .

أما فيما يتعلق بما أورده ابن تيمية في يوم المزید ، فقد اعترف ابن تيمية بالنسبة للحديث الأول الخاص بـ يوم المزید الذى أورده في فتاويه والذى أورده ثانياً مختصراً في رسالة الحموية ، اعترف بأن في إسناده ضعف . وكان بما قاله ابن تيمية في فتاويه ج ٥ ص ٢٥٣ « . . . ورواه ياسناد فيه ضعف فقال أخبرنا لابراهيم بن محمد ، قال حدثني موسى بن عبيدة ، حدثني

أبو الأزهـر معاوـية بن إسـحق بن طـلحة عن عـيـد الله بن عـمـير أـنـه سـمـع أـنـسـ ابن مـالـك يـقـول . . . . . الحـدـيـث .

وقد ذـكـرـ الحـدـيـثـ المـرـوـيـ عنـ أـنـسـ فـيـ يـوـمـ المـزـيدـ بـطـولـهـ فـيـ الـمـوـضـوـعـاتـ فـيـ كـتـابـ الـلـلـائـيـ الـمـصـنـوـعـةـ فـيـ الـأـحـادـيـثـ الـمـوـضـوـعـةـ صـ ٤٥٧ـ جـ ٢ـ ، كـمـاـذـكـرـ الحـدـيـثـ المـرـوـيـ عنـ أـنـسـ فـيـ التـجـلـيـ عـلـىـ أـنـهـ مـنـ الـمـوـضـوـعـاتـ كـذـلـكـ ٢ـ صـ ٤٥٧ـ ٤٦٠ـ وـكـلـاـ الـحـدـيـثـيـنـ الـمـذـكـورـيـنـ فـيـ الـمـوـضـوـعـاتـ قـدـ وـرـدـ فـيـهـماـ الـمـعـانـيـ الـتـيـ أـوـرـدـهـاـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ فـيـهـاـ جـاءـ بـهـ مـنـ رـوـاـيـةـ تـلـكـ الـمـعـانـيـ الـمـسـتـحـيـلـةـ عـلـىـ الـلـهـ تـعـالـىـ .

وقد قال الشـيـخـ الـكـوـثـرـيـ فـيـ الرـدـ عـلـىـ نـوـنـيـهـ اـبـنـ الـقـيـمـ صـ ١٥ـ مـيـنـاـ أـنـ لـاـبـنـ عـسـاـكـرـ كـتـابـاـ فـيـ سـرـدـ الـأـسـانـيدـ فـيـ حـدـيـثـ يـوـمـ المـزـيدـ ، يـبـيـنـ فـيـهـ وـجـوهـ الـضـعـفـ فـيـ رـوـاـيـاتـ يـوـمـ المـزـيدـ .

وـقـالـ أـيـضـاـ فـيـ صـ ١٢٧ـ ، الـمـرـجـعـ السـابـقـ فـيـ حـدـيـثـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ «ـ يـوـمـ المـزـيدـ »ـ . . . . . غـيـرـ صـالـحـ لـلـاحـتـجاجـ بـالـمـرـبـةـ ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـمـطـلـبـ وـلـاـبـنـ عـسـاـكـرـ الـحـافـظـ جـزـءـ سـمـاهـ ، الـقـوـلـ فـيـ جـمـلـةـ الـأـسـانـيدـ الـوـارـدـةـ فـيـ حـدـيـثـ يـوـمـ المـزـيدـ ، وـبـيـنـ فـيـهـ وـجـوهـ الـوـهـيـ فـيـهـ وـقـالـ : إـنـ هـذـاـ حـدـيـثـ عـنـ أـنـسـ عـدـةـ طـرـقـ . فـيـ جـمـيـعـهـاـ مـقـالـ وـفـيـ بـعـضـ طـرـقـ الـحـدـيـثـ مـاـ يـخـيـلـ إـلـىـ النـاظـرـ أـنـهـ فـيـ اـحـتـفـاءـ بـأـحـدـ رـجـالـاتـ الـعـرـبـ .

تعـالـىـ اللـهـ عـمـاـ اـخـتـلـقـهـ أـعـدـاءـ الـدـيـنـ ، وـرـكـبـواـهـ أـسـانـيدـ مـاـ أـنـزـلـ اللـهـ بـهـ مـنـ سـلـطـانـ .

وـإـذـاـ كـانـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ قـدـ اـعـتـرـفـ بـضـعـفـ إـسـنـادـ مـاـ رـوـاهـ فـيـ يـوـمـ المـزـيدـ وـالـضـعـفـ يـفـيـدـ الـظـلـنـ . فـإـنـتـاـ نـقـولـ مـاـ قـالـهـ الـفـخـرـ الـرـازـيـ فـيـ أـسـاسـ الـتـقـدـيـسـ صـ ١٦٨ـ مـنـ ذـلـكـ مـوـجـهـاـ الـكـلـامـ الـحـشـوـيـةـ مـنـ طـرـيـقـ الـإـلـزـامـ ، وـإـذـاـ لـمـ يـجـزـواـ تـفـسـيـرـ الـفـاظـ الـقـرـآنـ بـالـطـرـيـقـ الـمـظـنـونـ فـلـأـنـ يـمـتـنـعـواـ عـنـ الـكـلـامـ فـيـ ذـاتـ

الحق تعالى وفي صفاته بمجرد الروايات الضعيفة أولى . . . .

وما قاله أيضاً الفخر الرازى دلائل : وهو أنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها . . . وأى منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الاهية ويطال الربوبية فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة . . . .

أما الآيات والأحاديث المتشابهة—التي في هذا الصدد ، فإن ابن تيمية لم يتبع في فهمها مذهب السلف ولا مذهب الخلف ، وإنما اتبع في تفسيرها التفسير الظاهري الذى جره إلى المأخذ الذى أخذت عليه .

وقد تناولت في هذا البحث تخطئة ابن تيمية في تفسيره الظاهري للنصوص المتشابهة .

وقد بين الإمام أبو حامد الغزالى بعض المذاج من الأمثلة التي وضح فيها الوظائف السبعة في بيان مذهب السلف والتي سبق ذكرها في أول هذا البحث . فقال في كتابه إلجمام العوام « مثال آخر : إذا قرع سمعه النزول في قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماه الدنيا » ، فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقاً يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عال هو مكان لساكته ، وجسم سافل وجسم منتقل من السافل إلى العالى ، ومن العالى إلى السافل . فإن كان من أسفل إلى علو سمي صعوداً ، وعروجاً ورقياً ، وإن كان من علو إلى أسفل سمي نزولاً وهبوطاً . وقد يطلق على معنى آخر ، ولا يفتقر إلى تقدير انتقال وحركة في جسم كما قال تعالى : « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج ، وما روى البعير والبقر نازلاً من السماه بالانتقال بل هي مخلوقة في الأرحام ولا نزلاها معنى لا محالة . كما قال الشافعى رضى الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فنزلت ثم نزلت فلم يرد انتقال جسده إلى أسفل فتحقق المؤمن أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول . وهو انتقال شخص وجسد من علو إلى أسفل فإن .

الشخص والجسد أجسام . والرب جل جلاله ليس بجسم فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذي أراده ؟ فيقال له : فأنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السباء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز . فليس هذا بعشك فادرجي . واشتغل بعيادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنه أريد به معنٍ من المعانى التي يجوز أن تراد بالنزول في لغة العرب ويليق بذلك المعنى بحمل الله تعالى وعظمته وإن كنت لاتعلم حقيقته وكيفيته . . . وقد ذكر ذلك المثال وغيره في توضيح رأى أبي حامد الغزالى في تصويره لذهب السلف ذكر ذلك فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه ابن تيمية وقد علق فضيلته على كلام أبي حامد الغزالى فقال « هذا كلام الغزالى رضى الله عنه قد نقلناه مع طوله لآقه يوضح تلك المعانى السلفية توضيحاً جلياً دقيقاً . . . . »

وقد بين فضيلة الشيخ أبو زهرة فروقاً بين أبي حامد الغزالى وابن تيمية فقال : وفي الجملة : هما يفترقان في نظرنا في وجوه ثلاثة : أولها : أن الغزالى يتعرض للكلام في الجوهر والعرض وينفي عن الله الجسم والعرض ، وكل ما هو من خواص الأجسام في نظره . أما ابن تيمية فلا يرى التعرض للكلام في الجواهر والأعراض ، بل إنه يرى أن خوض المتكلمين في ذلك لا يخلو من بطلان وثبت بطلان تفسيرهم ومنها جهنم . ثانيةها : أن الغزالى يقرر أن السلف فهموا من هذه الألفاظ أموراً معنوية ولم يفهموها يدأ ليست كأيديتنا ، ولم يفهموا العلو صعوداً ولا النزول هبوطاً وذلك فارق جوهري . ثالثها : أنه يفرض التفسير على العامى إن لم يدرك ، ويسوغ لغير العامى أن يقول كما هو مفهوم كلامه . . . .

ويختتم فضيلة الشيخ أبو زهرة تلك المقارنة بقوله معلناً عدم ميله لرأى ابن تيمية « بعد هذا العرض للأنظار المختلفة ننتهي إلى أننا لا نميل إلى طريقة ابن تيمية في فهم المتشابه ، لأنها تضفي بنا إلى توهם التشبيه والتجمیم وخصوصاً بالنسبة للعامة وترتضى بلا زيف طريقة الغزالى في تقریب

الألفاظ ذلك التقريب النكرى السليم وترى أن تخرج كلام السلف على  
منهاج الغزالى أسلم ٠٠٠٠١٤١٥<sup>(١)</sup> .

وأقول : إن كلام ابن تيمية لا يوهم التشبيه والتجسيم فحسب . وإنما قد  
أثبت في هذا البحث ثمة التجسيم على ابن تيمية من منطق كلامه لا من  
لازمته فحسب . فضلاً عما هو معلوم أن اللازم البين الواضح في حكم المنطوق .

ثانياً :

فهم ابن تيمية لقوله تعالى «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي»، فهمماً ظاهرياً .  
قد سبق أن يينا أن ابن تيمية بمثل هذا النص المتشابه أثبت المجهة ،  
وأبدل بحسب فهمه الظاهري لفظ (على) بلفظ فوق ، ولكتنا هنا علينا  
أن نليس في فهمه الظاهري المعنى المعبّر عن معنى التجسيم في وضوح .  
• في المجلد الخامس من فتاوى ابن تيمية ص ١٢٧ قال ابن تيمية :

• • • . فهذا مذهب المسلمين وهو الظاهر من لفظ استوى عند عامة  
المسلمين الباقيين على الفطرة السالمة التي لم تنحرف إلى تعطيل ولا إلى تيشيل  
وهذا هو الذي أراده يزيد بن هارون الواسطي المتفق على إمامته وجلالته  
وفضله وهو من أتباع التابعين حيث قال : من ذعم أن الرحمن على العرش  
استوى خلاف ما يقر في تفوس «عامة فهو جهمي . فإن الذي أقره الله تعالى  
في فطر عباده وجعلهم عليه أن ربهم فوق سماواته . . . .

فهو فضلاً عن إثباته الفوقي المكانية كما سبق . أقر ما يفهمه العامة . .  
ألا فلن يجعل تحت كلمة (ما يقر في تفوس العامة) خطأ طأ حمراء بل خطأ حلا  
وخطأ طأ . ولينطلق الذهن فيما يقر في تفوس العامة من معانٍ تزه الله عنها .

---

(١) (ابن تيمية) لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، من

ولئلا ينطلق الذهن كثيراً فقد وفر علينا ابن تيمية هذا الانطلاق،  
وذلك التصور فيها نقلته الخاصة وال العامة في زعمه .

فقد نقل في الرسالة الحموية ص ١٣٦ مؤيداً النقل بالنسبة للكلام عن  
العرش قال :

[ ... وبعضهم يقول « موضع قدميه » . وبعضهم يقول « واضح  
رجليه عليه » .

ثم قال ابن تيمية : فهذه الروايات قد رویت عن هؤلاء من صدر هذه  
الأمة موافقة لقول النبي صل الله عليه وسلم . متداولة في الأقوال ، ومحفوظة  
في الصدور ، لا ينكر خلف عن السلف ، ولا ينكر عليهم أحد من  
نظرائهم ، نقلتها الخاصة وال العامة مدونة في كتبهم ... ]

أقول مرة ثانية ولئلا ينطلق الذهن كثيراً فيما يقر في نفوس العامة  
فقد وفر علينا ابن تيمية هذا الانطلاق والتصور . فقد أثبت أن الله في استوانه  
على العرش ثقلان كثقل المحمول على الحامل . وهل هذا إلا التجسيم بعينه ؟

قال ابن تيمية في بيان الاستدلال على مذهبة مجبياً على من يطلب منه  
أن ينفي عن الله الجهة والتجيز . قال في المجلد الخامس من فتاوىه ص ١٧ :  
« وأما قولهم الذي نطلب منه أن يعتقد أن ينفي الجهة عن الله والتجيز ...  
فالجواب من وجوه ... ، الخ .

— سبق إيراد هذا النص عند الكلام على أن ابن تيمية ثبت الجهة  
والتجيز — إلى أن قال ابن تيمية في ص ١٩ مستشهدآ بحديث أدعى روايته :

« قوله في حديث السنن للأعرابي ويحكي إن الله لا يستشعف به على  
أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك إن عرشه على سمواته أو قال بيده مثل  
القبة . وأنه ليشط به أطيط الرحل الجديد براً كبه ، .

أليس هذا هو التجسيم بعينه . بلى ... ١١٠٠ .

، وإذا كان هذا هو ما قوله ابن تيمية فلا عجب أن يقول تلميذه ابن القيم بعد ذلك في كتابه الصواعق المرسلة ص ٣٧٦ : . . . ورفع الدرجات وترفع إليه الأيدي ويجلس على كرسيه وأنه يطلع على عباده من فوق سبع سمواته وأن عباده يخافونه من فوقهم ، وأنه ينزل إلى السماوات الدنيا وأنه يبرم القضاء من فوق عرشه . . . الخ .

وهكذا أشرب قلب ابن القيم بعقيدة شيخه ابن تيمية فنضج بما تلقاه عن شيخه تعالى الله عن ذلك . سبحانه « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » .

ما يرد به على ابن تيمية الآتي : سبق في هذا البحث بيان بطلان تفسيره الظاهري . كما اتضح أن ابن تيمية لم يتبع مذهب السلف ولا مذهب الخلف مهما تظاهر باتباع السلف فهو لم يتبع السلف في نفي الظاهر الموهم للتشابه مع تفويض المعنى لله تعالى إنه لم يتبع السلف في إمداد النصوص على اللسان مع القول بتنزيه الله سبحانه وتعالى تزييه عاماً بوجب قوله تعالى « ليس كمثله شيء » بدون خوض في المعنى وبدون تحديد للمراد بدون زيادة في الوارد ولا إيدال ما ورد بما يرد . وفي ذلك تأويل إيجابي بصرف الوارد في ذات الله سبحانه وتعالى عن سمات المحدث من غير تعين المراد . إن السلف الصالح لم يخالفوا في أصل التنزيه الخلف الذي يعيرون معنى موافقاً بما يرشدهم إليه استعارات العرب وأدلة المقام وقرآن الأحوال ؛ على أن الخلف يفوضون علم ما لم يظهر لهم وجهه كفالت الصحيح إلى الله سبحانه وتعالى كما وأن التأويل التفصيلي قد ورد أيضاً عن السلف في بعض الموضع . كما سبق بيان ذلك في المعيية بمعية العلم . . . الخ . فقد ذكر ابن تيمية ذلك قال د قال ابن عباس والضحاك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل هو معهم بعلمه (١) . . . ويمثل ذلك قال ابن القيم فهذا تأويل سواء سميه تأويلاً أم لا . إن السلف والخلف متفقان على التأويل وإن الخلاف بينهما لفظي لا جامعهم

(١) سبق بيان ذلك في البحث في قوله تعالى « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابهم » الآية .

على صرف اللفظ عن ظاهره . ولكن تأويل السلف إجمالي لتفويضهم إلى الله تعالى في المعنى المراد من اللفظ الذي هو غير ظاهر المزه عنه تعالى . وتأويل الخلف تفصيلي لاضطرارهم إليه لكثره المبتدعين فلم يريدوا بذلك مخالفه السلف معاذ الله أن يظن بهم ذلك علياً بأن السلف قد فرد عنهم التأويل التفصيلي في بعض الموضع كما بين ذلك من قبل .

إن الخلاف بين السلف والخلف هين يسير وكلاهما مزه ولا سبيل عليهما ، إنما السبيل<sup>(١)</sup> على الذين يحملون تلك الألفاظ على المعانى المتعارفة بينهم عند إطلاقها على الخلق ويستبدلون بها ألغاظاً يظلونها مرادفة لها . ويستدلون — بالمقاريد والمنا كير والشواذ والموضوعات من الروايات — ويزيدون في الكتاب والستة أشياء من عند أنفسهم ويجعلون الفعل الوارد صفة إلى نحو ذلك . فهو لاء يلزمون بمقتضى كلامهم وهم « الحشوية » ، فن قال : إنه استقر بذاته على العرش ، وينزل بذاته من العرش ، ويقعد الرسول معه على العرش في جنبه . وإن كلامه القائم بذاته صوت . وإن نزوله بالحركة والنقلة بالذات وإن له ثقلًا — يثقل على حملة العرش ، وإن له جهة وحداً ومكاناً وغاية ، وإن الحوادث تقوم به وأنه يماس العرش أو أحداً من خلقه . فلا نشك أبداً في زيفه وخروجه وبعده عن معرفة ما يجوز في حق الله سبحانه وتعالى ، وهذا مكشوف جداً بين لا سترة فيه ولا يمكن ستر مثل هذه الخازى والضائع بدعوى السلمية والذين يدينون بها هم الذين تستذكر عقائدهم ونستسخن أحلامهم ، ونذكرهم بأنهم نوابت الحشوية وبقایا المشبهة المحسنة ، اه .

وقد رد السيد الدكتور محمد البهى .

على من رد ابن تيمية أقوالهم فيما ذكره . . . أما الفرقـة التي عرفـت

(١) من تعليقات الأستاذ الشيخ يوسف عبد الرزق الأستاذ بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية — على كتاب اشارات الرام من عبارات الإمام تأليف العلامة كمال الدين أجمد البياضى الحنفى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى ص ١٤٠

بالمتشبهة في حكمي<sup>(١)</sup> عنها . . . من أهل الحشوية ، قالوا معبودهم صورة ذات أعضاء وأبعاض يجوز عليه الاتصال والنزول والصعود والاستقرار والتمكّن .

وما ورد في التنزيل من الاستواء والوجه واليدين والجنب والمجني . والإتيان أخرجوها على ظاهرها<sup>(٢)</sup> . أعني ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام . وكذلك ما ورد في الأخبار من قول الرسول : « خلق آدم على صورة الرحمن » . قوله « حتى يضع الجبار قدمه في النار » . قوله « خرج طينة آدم يده أربعين صباحاً » . قوله « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » . قوله « وضع يده أو كفه على كتفني » . قوله « حتى وجدت برد أنامله في صدرى » . إلى غير ذلك . أخرجوها على ما يتعارف في صفات الأجسام وزانوا في الأنباء أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وأكثرها — أى أكثر هذه الأكاذيب — مقتبسة من اليهود في بيان التشبيه فهم طباع . حتى قالوا اشتكت عيناه فعادته ملائكة ، وقالوا بكى على طوفان فوح حتى رمت عيناه وقالوا إن العرش ليحيط من تحته كأطيط الرجل الجديد » . اهـ .

وقال الشيخ السكوثري في الرد على فونية ابن القيم ص ١٥ :

« . . . ولابن عساكر أيضاً مجلس في إثبات التنزية وآخر في نفي التشبيه كتاب في (بيان وجوه التخليط في حديث الأطيط) وكتاب في (سرد الأسانيد في حديث يوم المزيد) بين فيما وجوه الضعف في أحاديث الأطيط وروايات يوم المزيد » . اهـ .

ما قاله الفخر الرازى في كتابه أساس التقديس في الرد على التفسير الظاهري لمعنى « الرحمن على العرش استوى » .

(١) أى يعنى عنها الشهروستاني في كتابه الملل والنحل .

(٢) وبهذا كله قل ابن تيمية كما سبق له من نصوص .

السابع : قوله تعالى « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثانية » فلو كان العرش مكاناً ليعودهم لـ « كانت الملائكة الذين يحملون العرش حاملين إله العالم وذلك غير معقول ، لأن الخالق هو الذي يحفظ الخلق . أما الخلق فلا يحفظ الخالق ولا يحمله . »

لا يقال هذا إنما يلزم إذا كان الإله معتمداً على العرش متكتئاً عليه . ونحن لا نقول ذلك لأننا نقول على هذا التقرير لا يكون الله تعالى مستقراً على العرش . لأن الاستقرار على الشيء إنما يحصل إذا كان معتمداً عليه ألا ترى أنا إذا وضعنا جسماً على الأرض قلنا : إنه مستقر على الأرض ولا نقول الأرض مستقرة عليه وما ذلك إلا لأن الشيء معتمد على الأرض والأرض غير معتمدة عليه فلو لم يكن الإله معتمداً على العرش خيئتذ لا يكون مستقراً على العرش وعلى هذا التقدير يلزمهم ترك ظاهر الآية وحيثئذ تخرج الآية عن كونها ... .

وإذا كان ابن تيمية وابن القيم قد فسرا الاستواء بمعنى الجلوس والاستقرار والتمكّن ... الخ وكل ذلك من صفات المحدثين تعالى الله عن ذلك .

إذا كان ابن تيمية وابن القيم هكذا فأرى أنه لو سمع الرأي كلامهما بعده ، لاكتفى في الرد بذلك قوله تعالى « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثانية » ... وما أتي بعد ذلك بالاعتراض الذي أجاب عليه . وهو ( لا يقال هذا إنما يلزم إذا كان الإله معتمداً على العرش متكتئاً عليه ... الخ ) .

وهذا ابن القيم الذي يترجم عن آراء شيخه ابن تيمية .

أنه لا يرتضى أن يكون معنى قول الشاعر قد استوى بشر على العراق قد استوى . فيفسره بما فسر به الآية الكريمة وعمل جاهداً أن يطابق معنى

البيت لما فسر به الآية الكريمة . فالبيت في نظره حجّة له في فهم معنى «الرحمن على العرش أستوى» . وليس حجّة عليه . فطبق على الآية الكريمة المعنى الذي فهمه من البيت فلا تعارض في نظره بين معنى الاستواء في البيت وبين الآية . والبيت حجّة له لا عليه لتنظر وتسدّير المعنى الذي فسر به الاستواء .

قال ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة ص ٢٢٦، ٢٢٧) :

«إنه لو صح هذا البيت وصح أنه غير محرف لم يكن فيه حجّة بل هو حجّة عليهم . وهو على حقيقة الاستواء .

فإن بشرأً هذا كان أخا عبد الملك بن مروان وكان أميراً على العراق فاستوى على سريرها كما هو عادة الملوك ونوابها أن يجلسوا فوق سرير الملك مستويين عليه ، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة كقوله تعالى «لتستروا على ظهوره» وقوله «وأستوت على الجودي» وقوله «فاستوى على سوقه» .

وفي الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبير مليئاً . وقال على<sup>(١)</sup> : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدابة ليركبها فلما وضّع رجله في الفرز قال بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله» .

فهل تجد في هذه الموضعين موضعاً واحداً إنه يمعنى الاستيلاء والقهر .

الوجه الثامن عشر : إن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكّنه عليه ، كما قال تعالى في السفينة «وأستوت على الجودي» ، أي رست عليه واستقرت على ظهره وقال تعالى «لتستروا على ظهوره» و قال في الزرع «فاستوى على سوقه» ، فإنه قبل ذلك يكون فيه ميل واعوجاج

(١) على كرم الله وجهه .

لأجل ضعف سوقه وإذا استغلظ الساق واشتدت السبلة استقرت : ومنه قد استوى بشر على العراق ، فإنه يتضمن استقراره وثباته عليها ودخوله دخول مستقر ثابت غير مزلل وهذا يستلزم الاستسلام أو يتضمنه ...

الوجه الحادى والعشرون : إنه إذا دار الأمر بين تحريف لغة العرب وحمل لفظها على معنى لم يعهد استعماله فيه أليته وبين حمل المضاف المألف حذفه كثيراً لإيجازاً واختصاراً فاحمل على حذف المضاف أولى وهذا البيت كذلك . فإذا إن حملنا لفظ استوى فيه على استولى حملناه على معنى لم يعهد استعماله فيه البتة وإن حملناها على حذف المضاف وتقديره قد استوى على سرير العراق حملناه على معهود مألف فيقولون قعد فلان على سرير الملك فيذكرون المضاف لإضاحاً وبياناً ويحذفونه تارة لإيجازاً واختصاراً ، إذ قد علم الخطاب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك حذف المضاف أقرب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم . وحمل لفظ على معنى لفظ آخر لم يعهد استعماله فيه .

الوجه الثالث والثلاثون : والاستواء لا يكون إلا مع بجاورة الشيء الذي يستوى عليه كما استوت على الجودي « ولتسنوا على ظهوره » « فإذا استويا أنت ومن معك على الفلك » وهكذا في جميع موارده في اللغة التي خوطبنا بها ولا يصح أن يقال استوى على الدابة والسطح إذا نزل عنها وفارقها .

كما يقال استولى عليها . هذا عكس اللغة وقلب الحقائق . وهذا قطعى بحمد الله .

الوجه الأربعون : وقد اتهى في هذا الوجه إلى أن قال ابن القيم « ... والمقصود أن استواء الرب على عرشه الخالق به الموصول بأدابة (على) نصر في معناه لا يحتمل سواه .

ولبيان المعنى الذي يقصده قال ابن القيم «الوجه الحادى والأربعون» :  
إنما تمنع الاحتمال فى نفس لفظ الاستواء مع قطع النظر عن صلاته المقوون  
بها وإنه ليس له إلا معنى واحد وإن تنوع بتتنوع صلاته كنظائره من  
الأفعال التى تنوع معانها بتتنوع صلاتها كملت عنه وملت إليه ورغبت عنه  
ورغبت فيه وعدلت عنه وعدلت إليه وفررت منه وفررت إليه فهذا  
لا يقال مشترك ولا مجاز بل حقيقة واحدة تنوعت دلالتها بتتنوع صلاتها .

وهكذا لفظ الاستواء هو بمعنى الاعتدال حيث استعمل مجرداً أو  
مقووناً ، تقول سويته فاستوى كما يقال عدلتة فاعتدل فهو مطابع الفعل  
المتعدد . وهذا المعنى عام في جميع موارد استعماله في اللغة .

ومنه استوى إلى السطح أي ارتفع في اعتدال ومنه استوى على ظهر  
الدابة أي اعتمد عليها .

قال تعالى «لتستوا على ظهوره» ، «وأهل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما استوى على راحلته» ، فهو يتضمن اعتدالاً واستقراراً عند تجرده  
ويتضمن المقوون مع ذلك معنى العلو والارتفاع وهذا حقيقة واحدة تنوع  
بتتنوع قيودها كما تنوع دلالة الفعل بحسب مفعولاته وصلاته وما يصاحبها  
من أدلة نفي أو استفهام أو نهي أو إغراء فيكون له عند كل أمر من  
هذه الأمور دلالة خاصة والحقيقة واحدة . فهذا هو التحقيق لا الترويج  
والترويج وأدعام خمسة عشر معنى لما ليس له إلا معنى واحد ...» .

وابن القيم فى تفسيره الاستواء على حقيقته اللغوية بكل ما تجمله من  
معان وضحت فى ألفاظه واستشهاداته وتصوراته وتشبيهاته يتناسق مع  
تصوير المعنى بما هو مقرر فى ذهان العامة الذى تلقاه عن شيخه ابن تيمية  
لذلك لا نعجب إذا استشهد بما استشهد به شيخه من قول نسبة إلى يزيد  
بن هارون فقال ابن القيم فى ص ٣٣١ المرجع السابق :

«... وقال يزيد بن هارون من زعم أن الرحمن فوق العرش سوى

على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي وقد تقدم حكاية قول من قال  
استوى بذاته واستوى حقيقة .

إنه بهذا التفسير الظاهري يتناسق شرحه لمعنى الاستواء الذي أتى به  
من أنه مثل «لتستووا على ظهوره» ومثل «واستوت على الجودي» .

إنه الاستواء الذي فهمه بقوله : «إن استواء الشيء على غيره يتضمن  
استقراره وثباته وتمكنه عليه كما قال تعالى في السفينة «واستوت على  
الجودي» أي رست عليه واستقرت على ظهره .

إنه استواء ( لا يكون إلا مع مجاورة الشيء الذي يستوي عليه كما  
استوت على الجودي «ولتستووا على ظهوره» «فإذا استويت أنت ومن  
معك على الفلك » ) .

ومثل استواء النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته .

ومثل استواء بشر على العراق بمعنى استوى على سرير العراق . الخ المعني  
الذى زعمه بالتفصيل ... فهو بعد ذلك البيان الصحيح في معنى الاستواء ورفض  
مادعاه من معان وادعاء أنه ليس للاستواء في الآية إلا معنى واحد هذا  
المعنى هو ما شرحه ووضّحه في بيانه وصواعقه .

هل بعد ذلك يمكن أن نقول إنهم ينزعون الله عن مشابهة الله تعالى عن  
الحوادث .

وهل لو أدعيا أنهم ينزعون الله عن مشابهة الله تعالى بعد التشبيه الصحيح ،  
وهل هناك فكر يقبل منها هذا التناقض وهذا التشبيه والتوصير ، وهل بعد  
ذلك يمكن أن نقول إنهم سلفيان . في الوقت الذي فسرا الآية على ظاهرها  
المتّعارف المعهود من نعوت الأدبيين ؟ ! .

وهل بعد ذلك يمكن أن نقول إنهم سلفيان في الوقت أن سبيل المتهين  
من السلف « هو تقويض علم المشابه للي الله بعد صرفه عن ظاهره » ؟

ومن العجيب أن ابن القيم يستبيح لنفسه أن يقول بيت الشعر ليتمشى مع مذهبة الظاهري ويمنع تأويل الآية أو التفويض — ولو أجاز التأويل للآية، أو فوض لكان منها — وقد سبق أن وضح ذلك فيما نقل عن ابن القيم، فيما قاله في قول الشاعر قد استوى بشر على العراق .

«... وإن حملناها على حذف المضاف وتقديره قد استوى على سرير العراق حملناه على معهود مأثور يقولون قعد فلان على سرير الملك فيذكر ون المضاف ليضا حاويناً، ويحذفونه تارة ليجازأ واختصاراً، إذ قد علم الخطاب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك حذف المضاف أولاً رب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم ...».

هذا، وقد ذكر الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه (الإنصاف) ص ٩٠، ذكر قوله منسوباً إلى الإمام على كرم الله وجهه يبين تزييه الله عزوجل عن مثل الفهم الظاهري الذي خرج به ابن تيمية وابن القيم :

«لو كان على شيء لكان سهولاً، ولو كان في شيء لكان محصوراً،  
ولو كان من شيء لكان محدثاً».

كما قال الإمام الريبع بن حبيب :

«... الكلام المتشابه الذي يتفرق لفظه ويختلف معناه فهو أبنا في ذلك بوبالله التوفيق ... في قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى»، ما قال عبد الله بن العباس وأبن عمر والحسن وبجاده أنه ارتفع ذكره وثناؤه وبمحده وعظمته تعالى عما قال المنددون أن له أنداداً وأشباهها تعالى الله عن ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقال في ص ٣٥ باب (٢٨)<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى»:

(١) الجامع الصحيحة مسند الإمام الريبع بن حبيب .

(٢) المرجم السابق .

قال جابر بن زيد سئل ابن عباس عن قوله تعالى «الرحمن على العرش استوى» فقال ارتفع ذكره وثناؤه على خلقه . لا على ما قال المنددون إن له أشياهاً وأنداداً تعالى الله عن ذلك .

قال وحدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الصخرة التي كانت في بيت المقدس فقال له ناساً يقولون فذكر قولهم سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً فارتعد ابن عمر فرقاً وشفقاً حين وصفوه بالحدود والاتصال فقال ابن عمر : إن الله أعظم وأجل أن يوصف بصفات المخلوقين هذا كلام اليهود . إنما يقول «الرحمن على العرش استوى» أي استوى أمره وقدرته فوق بريته . وقال الحسن ارتفع ذكره وثناؤه ومجده على خلقه ولا يوصف الله تبارك وتعالى بزوال من مكان إلى مكان . قال وسئل هشيم عن ذلك .

وقال : كان أصحابنا يقولون قبر العرش . وقال الحسن في قوله «ثم استوى إلى السماء وهي دخان . . .» أي استوى أمره وقدرته إلى السماء و قوله «ثم استوى على العرش» يعني استوى أمره وقدرته ولطفه فوق خلقه . ولا يوصف الله بصفات الخلق ولا يقع عليه الوصف كما يقع على الخلق . . . . .

وقال الإمام القشيري<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : «ثم استوى إلى السماء فسواهن

---

(١) من لطائف الإشارات للإمام القشيري — قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور ابراهيم بسيوني وقد زدت هذا النص عن القشيري في سنة ١٩٦٩ م أي بعد انتهاء من هذا البحث بسبعين سنة تقريباً .

\* وقد ذكر الدكتور ابراهيم اسم القشيري فقال : هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد القشيري ولقبه زين الإسلام وشهرته القشيري ولد في ربيع الأول عام ٣٧٦ هـ الموافق يوليو ١٩٨٦ م

سبع سموات وهو بكل شيء علیم، (فألا كوان بقدرته استوت، لا أن الحق  
سبحانه بذاته — على مخلوق — استوى وأنى بذلك ا والأحدية والصمدية  
حقه وما توهموه من جواز التخصيص بمكان ف الحال ما توهموه ، إذ المكان  
به استوى ، لا الحق سبحانه على مكان بذاته استوى ) اه .

## الفصل الثامن

### ابن تيمية يواجه قضية التجسيم

تمهيد :

قبل أن نعرض لوقف ابن تيمية من التجسيم علينا أن نعرف الجسم بحسب ما ذكره ابن تيمية في مفهوم الجسم حتى يوزن كلامه في التجسيم بالميزان الذي ذكره في معنى الجسم .

قال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة الجزء الأول ص ٢٤٣ :

«وأما لفظ الجسم : فإن الجسم عند أهل اللغة كما ذكره الأصمي وأبو زيد وغيرهما ، هو المجسد والبدن .

قال تعالى : «وإذا رأيتم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم».

وقال تعالى : «وزاده بسطة في العلم والجسم» .

فهذا يدل في اللغة : على معنى الكثافة والغلظ لفظ المجسد ثم قد يراد به نفس الغليظ . وقد يراد به غلظه . فيقال لهذا الثوب جسم أي غلظ وكثافة ، ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعم من ذلك فيسمون المحوان وغيره من الأمور اللطيفة جسما .

وإن كانت العرب لا تسمى هذا جسما . وينهم نزاع فيما يسمى جسما هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا يتميز فيها شيء عن شيء .

أما جواهر متناهية كأيقول النظام ... ، الخ . واتهى به الكلام إلى أن

قال في ص ٢٤٣ :

«والناظار كالم متفقون — فيها أعلم — على أن الجسم يشار إليه . وإن  
الختلفوا في كونه مركباً من الأجزاء المنفردة أو من المسادة والصورة .  
أو لا من هذا ولا من هذا ... الخ .

بعد هذه المقدمة علينا أن نذكر موقف ابن تيمية من قضية التجسيم هل  
تفني التجسيم عن الله عز وجل أم أثبت التجسيم ؟  
الجواب نقرره .

أولاً : في استهاته في نفي الجسمية عن الله عز وجل وتوهين أمرها ،  
وإضعاف شأنها . والعمل على زلزلة من ينفيها وزحزحة من يرفضها فيقول  
في كتابه منهاج السنة ص ٢٤٢ الميزه الأول «وأما لفظ الجسم والجهر  
والتحيز والجهة ونحو ذلك فلم ينطق كتاب ولا سنة بذلك في حق الله لا نفيها  
ولا إثباتاً . وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم يا حسان  
وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت ، وغير أهل البيت . فلم ينطق أحد منهم  
بذلك في حق الله لا نفيها ولا إثباتاً ... .

وقال ابن تيمية في فتاويه ج ٥ ص ١٩٢ .

«الكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة لم يقل أحد من  
سلف الأمة وأئتها إن الله ليس بجسم كما لم يقولوا إن الله جسم ... الخ .  
ولنا تعليقان على ادعائه أن هذا لم يرد عن السلف لأنفيها ولا إثباتاً ... .

#### التعليق الأول :

فيما يتعلق ب موضوع الجهة فقد ذكر الألوسي بأن السلف قالوا باستحالة  
العلو المكاني على الله عز وجل .

قال الألوسي في تفسيره روح المعانى ج ٣٠ ص ١٠٣ في تفسير سورة  
الإعلى « والأعلى . صفة للرب وأريد بالعلو . العلو بالقهر والاقتدار

لا بالمكان لاستحالتة عليه سبحانه . والسلف وإن لم يتوولوه بذلك لكتنهم أيضاً يقولون باستحالة العلو المكاني عليه عز وجل ، وقد سبق في البحث الكلام في هذا الموضوع .

أَمَّا مِنْ جَهَةِ الْجَسْمِيَّةِ :

فقد قال أبو حامد الغزالى في كتابه إنجام العوام ص ٦٠٧

فَإِنْ خَطَرْ يَالَهُ أَنْ إِلَهٌ جَسْمٌ مَرْكَبٌ مِنْ أَعْصَاءٍ فَهُوَ عَابِدٌ لِصَنْمٍ وَإِنْ  
كُلُّ جَسْمٍ فَهُوَ مُخْلُوقٌ ، وَعِبَادَةُ الْمُخْلُوقِ كُفْرٌ وَعِبَادَةُ الصَّنْمِ كُفْرٌ لِأَنَّهُ مُخْلُوقٌ  
... لِأَنَّهُ جَسْمٌ فَنَّ عَبْدٌ جَسْمًا فَهُوَ كَافِرٌ يَا جَمَاعَ الْأُمَّةِ السَّلْفِ مِنْهُمْ  
وَالْخَلْفِ ٠٠٠٠٠

## التعليق الثاني :

قد يقال بأن كلام أبي حامد الغزالى والألوسى ليس حجة على ابن تيمية إذ هو غير ملزم بما ذكراه من أن السلف أيضاً ينفون الجبهة والجسمية عن الله تعالى ... أقول سلست جدلاً بما ذكرته يا ابن تيمية من أنه لم يرد عن السلف لا تفياً ولا إثباتاً ، ولكن ألا ترى بأن الفلسفة هي التي دحرت علماء المسلمين إلى مثل هذه الأسئلة؟ .. فهل إذا أتيت مثل هذا السؤال يكون موقفك سليماً بل يكون موقفك مساواة نفاة الجسم بثبتيه في بدعيتهم ١٩ لأنك تقول بأن هذا لم يرد عن السلف لا تفياً ولا إثباتاً ، مع أنك تكلمت في الفقه واجتهدت وأبديت من الآراء الفقهية ما صرحت فيها بمخالفتك لمذهب إمام من الأئمة أو أكثر أياًًكرون هذا الأمر أقل شأنناً وخطرأً من الفروع .. أليس عندك من أصول الإيمان . وأسس العقيدة ما يجعلك تعرض هذا السؤال على هذه الأصول ثم تجib بمحضن أصول الإيمان ...؟ لمن لا أفسر موقفك هذا إلا توهيناً من شأن ت الجسمية لله عز وجل .

وأخيراً : سلنا جدلاً بكل ما تقول . وسلنا بهذا الموقف السلي ملتمسين لك العذر في أنك رجل تتمسح بالسلف وعليك أن تلتزم ما يلتزمون فتسكت حين يسكنون ، وتكلم على نمط ما يتكلمون سلنا لك جدلاً بكل هذا . فهل أنت حقيقة : التزمت ما ارتضيته وما تذرعت به وما حاججت له ؟

الجواب : كلا .. فأنت لم تلتزم هذا المنهج السلي بل خضت مع الخائضين في بحار الفلسفة ... والجواب على هذا نقرؤه فيما نذكره .

ثانية :

إن ابن تيمية في النص السابق أو بعبارة أخرى في السلم الأول للحراجة القارئ إلى هاوية التجسيم يقول : لمن السلف لم يرد عنهم نفياً ولا إثباتاً وها هو في النص الآتي يتدرج ويكون أكثر وضوحاً من ذي قبل فيذكر على من يلزم الجسمة . بزعم أن هذا أيضاً لم يرد عن السلف بل يدعى أيضاً الإنكار على من ينفي الجسم .

قال ابن تيمية في كتابه موافقة صريح العقول لصحيح المتنقول على هامش كتابه منهاج السنة ، الجزء الأول ، ص ١٤٨ .

« والسفاة متفقون على أن ظواهر النصوص تجسيم عندهم ، وليس عندهم بالنقض نص فهم معترفون بأن قولهم هو البدعة . وقول منازعاتهم أقرب إلى السنة ، وما يوضح هذا أن السلف والأئمة كثروا كلامهم في ذم الجهمية التفاة للصفات وذموا المشبهة أيضاً . وذلك في كلامهم أقل بكثير من ذم الجهمية . لأن مرض التعطيل أعظم من مرض التشبيه ، وأما ذكر التجسيم وذم الجسمة فهذا لا يعرف في كلام أحد من السلف كلام لا يعرف في كلامهم أيضاً القول بأن الله جسم أو ليس بجسم ، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهمية نفي الجسم .. » .

لا أدرى كيف يستسيغ ابن تيمية ما يقوله ويقبل هذا التناقض ؟ !  
إنه أولاً : يقول بالنسبة للتجسيم . لم يرد عن السلف لا نفياً ولا إثباتاً ،  
ثم يقول بجانب هذا : بأنهم أنكروا على الجسمية نفي الجسم كما عرف في  
كلامه ( بل ذكرروا في كلامهم الذي أنكروه على الجسمية نفي الجسم ) ..  
ثم يقول بجانب هذا أيضاً : إن ذم الجسمة لم يُعرف في كلام أحد من السلف  
 فهو إذن نقل : ذم نفاة الجسم ولم ينقل ذم الجسمة .. أليس الحكم الأول :  
بأنه لم يرد عن السلف لا نفياً ولا إثباتاً ، يقتضي عقلاً المساواة في الحكم  
على الناف والمشتب - باعتبار ما قرره سابقاً - لتلك المساواة حيث قال  
« الكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة ، اه - لا باعتبار الواقع  
طبعاً - فعلى هذا يكون النقل بعد ذلك بأن الجسمة لم يرد إنكاراً عليهم  
من السلف وأن نفاة الجسمية ورد عليهم الإنكار من السلف يكون هذا  
حكم فيه تناقض مع الحكم الأول . ولا يفسر هذا التناقض إلا أنه ميل مع  
مثبت الجسمية وإنكار على نفاة الجسمية ، وإذا أنكر على الناف نفيه فلم  
يُق إلا الإثبات إذ نفي إثبات . وخصوصاً أنه زعم بأن ذم الجسمة  
لم يرد عن السلف ولا عن أحد من الأئمة .

يق أن نقول : إن في تناقض ابن تيمية مع نفسه من أدلة بطلان نقله .  
وأحباط ما يزعمه إلى السلف .

ثالثاً : ابن تيمية يزعم التزكيب في ذات الله تعالى :  
إن ابن تيمية ينكر على علماء التوحيد تفسيرهم لمعنى الوحدانية فإن من  
معانى الوحدانية وحدة الذات : ولهما معانٍ :

- ١ - أنه تعالى ليس له نظير في ذاته . إن الوحدانية تنفي وجود ذات  
أخرى تماطل الذات العلية .
- ٢ - كما أنه تعالى ليست ذاته مركبة من أجزاء . إن الوحدانية تنفي  
التركيب في ذات الله تعالى .

إن ابن تيمية يذكر المعنى الثاني من تفسير وحدة الذات وهو بمقتضى  
هذا يعلن الآتي : إثبات التركيب في ذات الله تعالى ، ولا يسلم بعما يلتبه  
الأجسام بل يبطلها ، وفي جرأة عجيبة يعلن إن كان ما يقوله في نظركم  
تبسيما فهو لن يدع رأيه ...

أما عن إذكاره أن من معانى الوحدانية أن ذاته تعالى غير مركبة من  
أجزاء ، وبالتالي إثباته للتركيب فيقول في المجلد الخامس من فتاويه  
ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

«(الوجه السادسون) إن قوله والرب واحد وتصف بالوحدانية ومتقدس  
عن التجزي والتبسيط وقول ابن فورك لأن الرب متكلم واحد ونحو ذلك  
من أقوالهم التي يصفون فيها الرب بأنه واحد . ويشعرون الناس أنهم بذلك  
موحدون ، وأن من خالفهم في ذلك فقد خالفهم في التوحيد . وهي عن  
أعظم أصول أهل الشرك والإلحاد . التي أفسدوا بها التوحيد الذي بعث  
الله به رسلاه وأنزل به كتبه . وإن كان هذا الأصل المحدث قد زين لهؤلاء  
ولغيرهم من أهل القبلة المسلمين . وظنوا أنهم بذلك محسنون حتى سموا  
أنفسهم بذلك موحدين دون غيرهم من هو أحق بتوحيد الله منهم وحتى  
كفروا وعادوا المسلمين أهل التوحيد حقاً . وكانوا على الأمة أضر من  
الخوارج المارقين الذين يقتلون أهل الإسلام . ويدعون أهل الأوثان ،  
وهو لاء الكلبية والأشعرية إنما أخذوه عن المعتزلة الجهمية ولم يوافقوهم  
عليه كلام ، بل وافقوهم في بعض دون بعض وهذا هو أصل جهم الذي أسس  
عليه ضلالاته وهو لاء يفسرون التوحيد باسم الله الواحد في أصول دينهم  
بثلاثة معان . وليس في شيء منها التوحيد الذي بعث الله به رسلاه . وأنزل  
به كتبه ، ثم يختلفون في تحقيق تلك المعان اختلافاً عظيماً فيقولون في اسم  
الله الواحد . الواحد له ثلاثة معان : إحداها الذي لا ينقسم ولا يتجزى  
ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتركب وربما قال بعضهم هذا تفسير اسم الواحد .

وهذه الوحدانية التي ذكروها هنا قال أبو المعال في إرشاده القول في  
وحدة البارى :

(فصل) في حقيقة الواحد. قال أصحابنا : الواحد هو الشيء الذي  
لا ينقسم أو لا يصح انقسامه .

قال القاضي أبو بكر : ولو قلت الواحد هو الشيء ، كان كافياً ولم يكن  
فيه تركيب ، وفي قول القائل الشيء الذي لا ينقسم نوع تركيب. قال أبو المعال  
يقال للقاضي : التركيب المحدود هو أن يأتي الحاد بوصف زائد يستغنى عنه  
وقد لا يفهم من الشيء المطلق ما يفهم من المقيد فليس يفهم من الشيء  
ما يفهم من الواحد الذي لا ينقسم فإن الوحدة تشعر باتفاق القسمة عن  
الشيء والمقصود من التحديد الإيضاح .

أجب القاضي : بأن قال : كلامنا في الحقائق والشيء المطلق هو الواحد  
الذي لا ينقسم ، يقال قد ذكرنا أن الوحدة تشعر باتفاق القسمة عن الشيء .  
فهذا أمران متلازمان لا بد من التعرض لهما . كما قلنا الغيرين : كل موجودين  
يتجاوز مفارقة أحد هما الآخر بوجه ثم قال أصحابنا : إذا سئلنا عن الواحد  
فنقول : هذه اللفظة تردد بين معان : فقد يراد بها الشيء الذي لا يقبل  
وجوده القسمة .

وقد يطلق المراد به : نفي الأشكال والنظائر عنه ، وقد يطلق المراد به :  
إنه لا ملجاً ولا ملاذاً سواه ، وهذه المعانى متحققة في وصف القديم سبحانه  
وقال أبو بكر بن فورك : إنه سبحانه واحد في ذاته لا قسم له وواحد في  
صفاته لا شبيه له وزواحد في أفعاله لا شريك له ..

قال شارح الإرشاد أبو القاسم الأنصارى شيخ الشمرستاني وحكى  
عن الأستاذ أبي أسحق أنه قال : الواحد ، هو الذي لا يقبل الرفع  
والوضع . يعني الفصل والوصل . أشار إلى وحدة الإله : فإن المجموع

واحد لا ينقسم ولكن يقبل النهاية . والإله سبحانه واحده على الحقيقة فلا يقبل فصلا ولا وصلا . ونحن قد أقنا الدلالة على نفي المثل وبقي علينا الدلالة على نفي الشريك .

إلى هنا انتهى ما نقله ابن تيمية من آراء في الوحدانية فلنقرأ بعد ذلك مباشرة رأيه فيما عرضه من آراء قال في ص ١٩٤ ج ٥ فتاوى ابن تيمية المسماة بالتسعينية « قلت : أما نفي المثل عن الله ونفي الشريك ثابت بالكتاب والسنّة وإجماع سلف الأمة لكن قد يدخل طوائف من المتكلمين في ذلك مالم يدل عليه الكتاب والسنّة بل ينفيه . »

وأما المعنى الذي ذكروه بمعنى الانقسام فيلزم على قوله : أن لا يكون شيءٌ قطٌ من المخلوقات يقال إنه واحد إلا الجوهر الفرد وعند بعضهم : لا يقال ذلك للجوهر الفرد مع أن أبا المعال هو من الشاكرين في ثبوت الجوهر الفرد . فإذاً لا يصح أن يقال لشيءٍ من الموجودات إنه واحد وهذا خلاف الكتاب والسنّة وإجماع سلف الأمة وأئمتها وإجماع أهل اللغة والعقل .

وإذا قيل : الواحد هو الشيء كما قاله القاضي أبو بكر فلا يكون قد خلق شيئاً . لأنَّه لم يخلق واحداً . على التفسير الذي فسروه ، لا يستحق على قوله أن يسمى أحداً من الملائكة والإنس والجن شيئاً ثم إنهم يسمون أهل الكلام الموحدين ، ويسمون ما كان السلف يسمونه الكلام علم التوحيد ... إلخ .

فابن تيمية يعارض بشدة فكرة نفي التركيب ، بل إنه يصل إلى أن يعلمه في صراحة أن معنى نفي التركيب ونفي الانقسام والتجزي ... إلخ . معنى ذلك أنه يلزم القول بأن لا يكون شيءٌ قطٌ من المخلوقات يقال إنه واحد ... بل أيضاً يلزم عليه ألا يقال لشيءٍ من الموجودات إنه واحد وهذا ختم نتيجة فكره بقوله السابق « فإذاً لا يصح أن يقال لشيءٍ من الموجودات أنه

واحد، ثم هو على عادته يبين بعد ذلك في النهاية الحكم في قول خالفيه فيقول «وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها وإجماع أهل اللغة والعقل». فهل بعد هذا يمكن أن نقول إن موقفه كان سليماً أمام قضية التركيب وبالتالي أمام قضية التجسيم؟ الواقع: إن موقفه كان لم يجحياً، فهو حينما يعتريه نفاة التركيب يكون قد تناقض مع نفسه — كاسياً: فإنه قد نفي النفي، ونفي النفي إثبات، بل صرخ بأنه في جانب الإثبات أى إثبات التركيب وإن نفاة التركيب في نظره — كاسبق في النص «... وهي عن أعظم أصول أهل الشرك والإلحاد التي أفسدوا بها التوحيد...».

وقال أيضاً فيهم: «وكانوا على الأمة أضر من الخوارج المارقين الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان».

وقال أيضاً «وهذا هو أصل جهم الذي أسس عليه ضلالاته...»،  
إن ابن تيمية حينما يثبت التركيب يكون قد تناقض مع نفسه ورد على نفسه بنفسه وإن النص الذي سأله ابن تيمية ليعطيه صورة واضحة لتناقضه مع نفسه.

قال في كتابه (بيان موافقة صريح المعمول لصحيح المتن) على هامش الجزء الأول من كتابه منهج السنة ص ١٤٢: «وأما قولك ليس مرتكباً. فإن أردت به أنه سبحانه ركب مركب وكان متفرقاً فتركب وأنه يمكن تفرقه وانفصاله فالله تعالى مترى عن ذلك...»، فمن هذا النص نرى أن ما ينفيه في التركيب بالنسبة لله تعالى ليس ذات التركيب، إنما ينفيه أن يركبه مركب، كما ينفي أنه كان متفرقاً فتركب؛ فمعنى هذا أن ما يثبته هو التركيب الذي لم يسبق بتفرق كما يشير النص إلى أنه لا يمكن تفرقه وانفصاله...».

ثم ننتقل إلى نقطة أخرى في النص السابق:

قال: «وإن أردت أنه موصوف بالصفات مبين للسل quoat فهذا المعنى

حق ولا يجوز رده لأجل تسميتك له مركباً فهذا ونحوه مما يمحى به ، وإذا قدر أن المعارض أصر على تسمية المعانى الصحيحة التى ينفيها بالفاظه الاصطلاحية المحدثة مثل أن يدعى أن ثبوت الصفات ومبادرته الخلوقات يستحق أن يسمى في اللغة تحسيناً وتركيباً ونحو ذلك .

قيل له : هب أنه سمي بهذا الاسم .

فتشيك له : إما أن يكون بالشرع . وإما أن يكون بالعقل .

أما الشرع : فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله لا بنفي ولا إثبات ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى بذلك لا نفياً ولا إثباتاً .

بل قول القائل : إن الله جسم أو ليس بجسم أو جوهر أو ليس بجوهر أو متحيز أو ليس بمحيز أو في جهة أو ليس في جهة أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به ونحو ذلك كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف والأئمة فيها لا ي إطلاق النفي ، ولا ي إطلاق الإثبات بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع في حق الله تعالى نفياً وإثباتاً ... ، أقول ويكون من باب التكرار ، ومن نافلة القول إنه بهذه النص السابق أظهر تناقضه مع نفسه وتعارضه مع أقواله .

فقد قال ابن تيمية من جهة الإثبات :

هـ يأثبات الجهة لله تعالى وخاص من الجهات (الفوق) .

هـ وقال بقيام الحوادث بذات الله تعالى .

هـ وقال بالتركيب - وسنأتي بنزيله من أقواله في ذلك :

هـ واستعمل لفظ الجوهر في الاستدال ... فيها يتعلق بذات الله تعالى ... لخ .

أاما من جهة النفي :

هـ قد أنكر على نفأة الجسمية .

هـ كما أنكر على نفأة التركيب .

أليس بعد كل هذا يمكن أن يحكم ابن تيمية على نفسه بنفسه بأنه متناقض، أو بعبارة أخرى بأنه ليس سلفياً باعتبار حكمه على نفسه بنفسه بسبب ما آل إليه كلامه : الجواب : بلى ..

وزيادة في الإيضاح بالنسبة لمفهوم التركيب عند ابن تيمية ثم موقفه منه نفياً وإثباتاً : نأتي بالنص التالي :

هذا النص الذي لا شك في أنه يبعث الدوار في الرأس ويجعل القلوب تضطرب وتتخشع لله عز وجل قائلة يا ربنا عفوك ومحفرتك .. سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أنتيت على نفسك وصدق الله العظيم ، حيث قال تعالى «وما قدروا الله حق قدره» .. يا ربنا سبحانك سبحانك تقدست ذاتك وتعالت صفاتك تنزهت يا ربنا عن إدراك العقول لكنه ذاتك حتى قال الإنسان الصالح في وقوف عند حد الأدب مع جلالك ، قال تلك الحكمة الموجة إلى كل مؤمن ليقف عندها ، كل ما خطط بيالك فالله بخلاف ذلك وصدق الله العظيم حيث قال تعالى : «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» .. وبعد ، فلنسمع النص المجازف الخطاطي الجريء من ابن تيمية لقد قال ابن تيمية في المجلد الخامس من فتاويه ص ١٩٢ :

«(الوجه التاسع والخمسون) : قوله لأنك مقدس عن التجزى والتبغى ، والتعدد والتركيب والتأليف يقال هذه ألفاظ بجملة . فإن أردت المعنى المعروف في اللغة هذه الألفاظ مثل أن تريده أنه ينفصل بعضه عن بعض ولا يتجزأ فيفارق جزء منه جزءاً كما هو المعقول من التجزى ولا يتعدد فيكون إلهين أو ربين أو خالقين ولم يركب فيؤلف فيجتمع بين أبعاضه كما في

قوله «في أي صورة ما شاء ربك»، أو ما يشبه هذه الأمور فهذا كله ينافي صداقتنا. ولكن لا ينافي قيام ما يثبته من الأصوات، كما لا ينافي قيام سائر الصفات، وإن أردت بهذه الألفاظ، أنه لا يتميز منه شيء من شيء، فهذا باطل باتفاق العقلاة، وهو لازم لمن نفاه لزوماً لا محيط عنه».

\* فابن تيمية :

أولاً : بهذا الخوض يكون قد خالف السلف باعتبار ما قرره هو من قبل من أن السلف لم يتكلموا في مثل هذا لانفيأ ولا إثباتاً.

ثانياً : ابن تيمية — كما سبق — بالنسبة للتركيب في معناه المعروف في اللغة لا ينفيه عن الله تعالى بل يثبته . يستفاد ذلك من قوله «إن أردت بهذه الألفاظ أنه لا يتميز منه شيء من شيء فهذا باطل باتفاق العقلاة» . فابن تيمية قد خالفت السلف في الخوض ثم في الإثبات والتركيب الذي ينفيه هو التركيب الذي ينفصل بعده عن بعض فيكون لهما أو وابن . وقد أخذ معنى التركيب من كلام ابن تيمية حيث يقول : «فإن أردت المعنى المعروف في اللغة بهذه الألفاظ مثل أن تريده أنه لا ينفصل بعده عن بعض ولا يتجزأ فيفارق جزء منه جزء كما هو المعقول من التجزي والتعدد فيكون لهما أو ربيان ... الخ . فابن تيمية يثبت التركيب والتبعيض والتجزي ولكننه ينفي الانفصال . ويدل على هذا أيضاً حملة ابن تيمية على نفأة التركيب عن الله تعالى . ثم بين دوافع بعض نفأة التركيب ، فيقول في ص ٢٠٣ المجلد الخامس من فتاوى ابن تيمية : ( وكان المقصود هنا أولاً الكلام في اسم الله الواحد وأن له ثلاثة معان «أحد» ) أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتراكب وربما قال بعضهم هذا تفسير الاسم الواحد وهذه الوحدانية : هي التي ذكروها هنا ، إذ ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض ، وأنه لا ينفصل بعده عن بعض . وأنه لا يكون لهما اثنين . ونحو ذلك مما يقول نحوه النصارى والمشركون فإن هذا لا ينافيهم فيه المسلمين .

وهو حق لا ريب فيه وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعيض عن الله بهذا المعنى . ولإذا مرادهم بذلك : أنه لا يشهد ولا يرى منه شيء دون شيء .  
ولا يدرك منه شيء دون شيء ، ولا يعلم منه شيء دون شيء ، ب بحيث إنه ليس في نفسه حقيقة عندهم قاتمة بنفسها يمكنه أن يشير منها إلى شيء دون شيء ، أو يرى عباده منها شيئاً دون شيء ، بحيث إذا تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ماشاء . فإن ذلك غير يمكن عندهم ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بمحاجب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيتهم . فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون . ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلا .  
ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد أو يصل إليه أو يدنو منه أو يقرب إليه في الحقيقة ، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم ويسمون ذلك نفي التجسيم ، إذ كل ما ثبت له ذلك كان جسماً منقسمًا منكباً والبارى منه عندهم عن هذه المعانى ... الخ .

\* أقول يا ابن تيمية :

إذا كانت الأوصاف التي أنكرتها عليهم من نفي التبعيض والتجزي ... الخ قد نفواها لأن نفيها نفي للتجسيم ، فهل حينها أنكرت عليهم أنكرت التجسيم ثم يثبت أن ما أنكروه ليس فيه تجسيماً - مثلاً - أم أنك قلت في تهمك واستنكار إنهم نفوا ذلك ويسمون ذلك نفي التجسيم ، إن الموقف السليم : لو كنت منكراً للتجسيم أن تقول إن ما نفيته ليس تجسيماً .  
وحيثند انتقل معك فأقول : إن ماقلته في تغييراتك السابقة لا ينطوي إلا بالتجسيم . فقد أنكرت ما أنكرت وكان في أسلوبك التبعيض والتجزي والتقسيم في جرأة عجيبة لم ترد عن السلف - تلك التقسيمات والتغييرات المليئة بالمحازفة الخطيرة في حق الله سبحانه وتعالى ، وقد وضعت خطوطاً تحت بعض تغييراتك كنموذج لآخرطاء تغييراتك . وأزه القلم عن

لإعادتها ، وإذا لم تكن تلك الأمور التي أنكرت نفيها من معان الجسم يا ابن تيمية ، فما هي إذن الجسمية التي تنتفيها عن الله عز وجل ١٩ هذا ما سنقرأ الإجابة عليه في المجلد الخامس ص ١٩٢ فتاوى ابن تيمية المسماة بالتعصينية .

( الوجه التاسع والخمسون ) ... وأما قوله : فإن تعسف من المقلدين متغافل ، وأثبتت الرب تعالى جسماً مركباً من أبعاض متألفاً من جوارح نقلنا الكلام معه إلى إبطال الجسم ، ولم يوضح تقدس الرب عن التبعيض والتاليف والتراكيب . فيقال له : الكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة . لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس بجسم . كما لم يقولوا إن الله جسم بل من أطلق أحد اللفظين استفصل عما أراد بذلك فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به زاغاً كثيراً ، فإن أراد تزييه عن معنى يجب تزييه عنه مثل أن ينزعه عن عائلة المخلوقات فهذا حق . ولا ريب أن من جعل الرب جسماً من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالاً . دع من يقول منهم إنه لم يدم ونحو ذلك من الضلالات المنقوله عنهم ، وإن أراد نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل أيضاً بما وصف الله ورسوله منه قوله وهذا حق وإن سمي ذلك تجسيماً ، أو قيل : إن هذه الصفات لا تكون إلا لجسم فاثبت بالكتاب والسنّة وأجمع عليه سلف الأمة هو حق ، وإذا لزم من ذلك أن يكون هو الذي يعنيه بعض المتكلمين بل لفظ الجسم فلازم الحق حق ... الخ .

التعليق : ثبت من هذا الكلام أمران :

- ١ - أولاً : أن ما ينفيه من الجسمية إنما الجسمية المماثلة للمخلوقات . يعلم ذلك من قوله « فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به زاغاً كثيراً ». فإن أراد تزييه عن معنى يجب تزييه عنه مثل أن ينزعه عن عائلة المخلوقات فهذا حق ، ولا ريب أن من جعل الرب جسماً من جنس المخلوقات فهو من

أعظم المبتدةة ضلالاً ، كأن القائل لو قال جسم لا كال أجسام المخلوقة يكون ذلك جائزآ عند ابن تيمية ولا اعتراض عليه وإنما الاعتراض من ابن تيمية يكون على من قال جسماً من جنس المخلوقات .

٢ - ثانياً : إن ما أثبتته من أمور لو استلزمت الجسمية بحسب ما يعنيه بعض المتكلمين بلفظ الجسم فإن هذا اللازم لا ينكره ابن تيمية . بل هو حق - لأنـه بحسب تعـيـرـه - « لازم الحق حق » لأنـ هذه الأمور التي أثـبـتها إـنـماـ هيـ منـ الشـرـعـ فـهـيـ حقـ . فـعـلـيـ هـذـاـ : الـلـازـمـ حقـ لأنـ لـازـمـ الحقـ حقـ وـعـبـارـتـهـ يـكـونـ تـفـصـيلـهـ كـالـآـتـيـ :

- ما أثبتـهـ حقـ .
- لـازـمـ ماـ أـثـبـتـهـ (الـجـسـمـ) فـالـجـسـمـ لـازـمـ الحقـ .
- وـكـلـ لـازـمـ الحقـ حقـ .
- إـذـنـ الـجـسـمـ حقـ .

النتـيـجـةـ : هـذـاـ النـصـ فـيـ مـنـطـوـقـهـ كـافـ فـيـ إـثـبـاتـ تـهـمـةـ التـجـسـيمـ عـلـىـ ابنـ تـيمـيـةـ .  
هـذـاـ وـلـابـدـ مـنـ يـيـانـ أـمـورـ تـصـحـيـحـاـ لـتـعـيـرـهـ :

(١) فـهـمـهـ فـيـ النـصـوـصـ كـانـ فـهـمـاـ ظـاهـرـيـاـ خـاطـئـاـ فـلـازـمـ الـخـطاـ خـطاـ .  
فـالـجـسـمـيـةـ خـطاـ .

(٢) كـانـ عـلـيـهـ لـوـ كـانـ صـادـقـاـ فـيـ سـلـفـيـتـهـ أـنـ يـقـولـ : أـنـاـ لـاـ أـسـلـمـ بـأـنـ  
ماـ فـهـمـهـ مـنـ نـصـوـصـ الشـرـعـ خـطاـ يـسـتـلزمـ الـجـسـمـيـةـ ، أـمـاـ أـنـ يـقـولـ : مـاـ ثـبـتـ  
مـنـ الشـرـعـ حقـ ، وـمـاـ يـسـتـلزمـهـ فـهـوـ حقـ - وـإـنـ كـانـ هـذـاـ الـلـازـمـ مـاـ يـعـنـيـهـ  
بعـضـ المـتـكـلـمـينـ بـلـفـظـ الـجـسـمـ - فـهـذـاـ إـنـماـ يـكـونـ مـنـ أـدـلـةـ إـثـبـاتـ فـيـ إـدـانـةـ  
ابـنـ تـيمـيـةـ بـتـهـمـةـ التـجـسـيمـ . وـبـمـاـ تـقـدـمـ أـولـاـ : يـكـونـ زـعـمـهـ أـنـ مـرـادـهـ مـنـ  
إـثـبـاتـ إـثـبـاتـ مـاـ وـرـدـ فـيـ الشـرـعـ مـغـالـطـةـ خـاطـئـةـ ، بـلـ الـوـاقـعـ لـهـ إـثـبـاتـ.  
لـفـهـمـهـ فـيـ النـصـوـصـ . هـذـاـ الـفـهـمـ الـظـاهـرـيـ الـخـاصـيـ الـمـوـقـعـ فـيـ هـاـوـيـةـ التـجـسـيمـ .  
وـالـذـىـ خـاصـ فـيـهـ لـمـ يـخـضـ فـيـهـ السـلـفـ .

(ح) بما يبين في (١) ، (ب) يمكن القول بأن ابن تيمية قد تناقض مع نفسه حينما قال إن الكلام في وصف الله بالجسم نفيًا وإثباتًا بدعوة . فهو بما تقدم قد أثبتت . إذن قد حكم على نفسه بنفسه بأنه صاحب بدعوة وقد سار على درب ابن تيمية تلبيذه ابن القيم في نوينته التي عبر فيها عن تيميته... والتقى معه الدكتور هراس في شرح القصيدة ، فمن القصيدة والشرح الآتي :

فلا يزعمتم أن هذا لازم لمقالكم حقاً لزوم بيان  
قلنا جوابات ثلاثة كلها معلومة الإيضاح والبيان  
منع اللزوم وما يأيدكم سوى دعوى مجردة عن البرهان  
لا يرتضيها عالم أو عاقل بل تلك حيلة مفلس فتنان

\* \* \*

.... إن زعمتم أن الجسم أو التجسيم لازم للقول بالعلو والفوقيه لزوماً ييناً . وهو ما يسميه المناطقة باللازم الذهني وهو الذي يكفي فيه تصور الملازم للجزم باللزوم قلنا على دعواكم هذه ثلاثة أجوبة ، كلها في غاية الوضوح والبيان : أوطاها : أن منع هذا اللزوم الذي لا دليل لكم عليه وإنما هو مجرد دعوى لا يقبل عاقل أن يتمسك بها ولكنها بضاعة المفلس الذي يريد أن يموه بها ليفتن بها الناس عن الحق الواضح الصريح .

فلا يزعمتم أن منع لزومه منكم مكابرة على البطلان  
فيجوابنا الثاني امتناع النفي في ماتدعون لزومه ببيان  
إن كان ذلك لازماً للنص والملازم حق وهو ذو برهان  
والحق لازمه فرق مثله أن يكون الشيء ذا بطلان  
ويكون ملزوماً به حقاً فذا عين الحال وليس في الإمكان  
يعنى إن زعمتم أن منع لزوم الجسمية لإثبات الصفات مكابرة على الحال .  
لأن التلازم واضح بين بثبوتها لشيء وبين كونها جسماً إذ لازم متضفأً بها  
إلا ما هو جسم ، فيجوابنا الثاني : أننا نسلم هذه الملازمة ومنع بطلان اللازم

وهو كونه تعالى جسماً ما دام ذلك لازماً للنص وما دام ملزومه وهو النص حق ثابت بالبراهين الصحيحة من العقل والنقل . فإن لازم الحق لابد أن يكون حقاً مثله إذ من المعروف في المنطق أنه كلما ثبت الملزوم ثبت اللازم فكيف يكون الشيء وهو اللازم مع كون ملزومه حقاً ، هذا غير ممكن . بل هو عين الحال . . . . وما قاله ابن القيم :

« فالجسم لما لازم ثبوتها فهو الصواب وليس ذا بطلان »

الشرح : فالجسم إن كان لازماً لثبوتها فهو حق وصواب ونمنع بطلانه . . . . والحاصل : إن منعنا لإحدى المقدمتين من دليلكم أمر بين لاخفاء فيه ، فتحن لما أن نمنع اللازم ونقول إنه لا يلزم الجسم على ثبوت الصفات ، ولما أن نمنع بطلان اللازم الذي هو الجسم الذي زعمتم بطلانه . . . ، اه . أقول : هذا الكلام يحمل دليل بطلانه ولا حججه فيه مطلقاً . إنما لو أخذنا بزعمكم أن اللازم غير باطل ، وإثبات الجسمية لاشيء فيه لعدم بطلانه في زعمكم فقد أثبتتم على أنفسكم تهمة التجسيم وأعلتم قبولكم لها . وإذا أخذنا بزعمكم أن كلامكم في تفسيركم الظاهري للنصوص لا يستلزم الجسمية فنقول ما الدافع لكم في هذا الدفاع ؟ إن كان الدافع إنكاركم لإثبات الجسمية لله تعالى لشدة التهمة واستحالتها على الله تعالى . إن كان الدافع هذا فقد وصلنا معكم إلى اعتراف ببطلان الجسمية لله تعالى ، وهذا يجعلنا نقول لكم يكفيكم أن تردوا على أنفسكم بهذا الكلام إذ كيف قلتم بأن اللازم غير باطل . وإن كان الدافع إلى نفي هذا اللازم هو أنكم جعلتم كلامكم على سبيل الفرض والجدل لا على سبيل اعتقاد بنفي التجسيم فقد ثبتت تهمة التجسيم أيضاً عليكم وعلى كل فإن ادعاء فهمه الظاهري أنه لا يستلزم الجسمية يعتبر مغالطة باطلة وقد سبق بيان ذلك . فالحاصل إنما أن يكون كلامكم هذا فيه اعتراف بالتجسيم أو متناقض متعارض بعضه يبطل بعضه والتعارض دليل البطلان . وعلى كل فإننا نقول غير متعددين عن الحق إنكم معترفون بتهمة التجسيم ،

بل وأنكم تدافعون عن ذلك زاعمين بأن التجسيم غير باطل . وهذا ليس  
أقتساماً من لازم كلامكم ، وإنما مأخذكم من منطقكم وظاهره البين .

فابن القيم قال : فالجسم إما لازم لثبوتها

فهو الصواب وليس ذا بطلان

وشارحه قال : فالجسم إن كان لازماً لثبوتها فهو حق وصواب  
ونمنع بطلانه .

وشيخهما قال : « ... وإذا لزم من ذلك أن يكون هو الذي يعنيه بعض  
المتكلمين بلفظ الجسم فلازم الحق حق » . هذا مع ملاحظة أن لزوم  
الجسمية لم يأت من النص ذاته ، وإنما جاء من الفهم الظاهري المفسر بأمور  
خاصة بالحوادث وقد أوضحنا من قبل أمثلة لاختطاشه في فهمه الظاهري  
للنصوص فلم يقف عند تفويض السلف مع التزويه ، ولم يتبع رأى الخلف  
في تأويل تجيزه اللغة ، بل فسر النص على ظاهره وحقيقة المعروفة لدى  
ال العامة من معانى المحدث فكيف بعد ذلك يقال إنه منزه ؟ حقيقة إن النص  
حق ، ولكن وراء تلك الكلمة الحقة جاءت مغالطة ابن تيمية وتلميذه ؛  
لأن هناك فرقاً بين النص وبين فهم ابن تيمية في النص فلا لطريق السلف  
قد اتبع ولا لطريق الخلف قد استمع ولم يبق له إلا فهمه الظاهري الذي  
ساقه إلى التجسيم واتهى به إلى أن يقع لإعياه من الجدل وتخمد قواه  
الكلامية بعد أن ملا الصفحات وكتب المؤلفات ، لقد اتوى به الإعياه  
إلى أن يقول في نهاية أمره ، إن الجسم حق . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .  
سبحانه « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » ، وابن تيمية حينما يزعم  
التركيب في ذات الله تعالى يدافع عن ذلك ويناقش معارضيه بمخالفات  
جدلية ومناقشات فلسفية بعيدة كل البعد عن السلف ، وابن تيمية في إثباته  
التركيب يحاول جاهداً أن يبين أن ما أثبتته من التركيب لا يتنافي مع الوحدة  
بوسني العجب في دفاعه .

قال ابن تيمية في ص ٩٢ من فتاويه ج ٥ :

... ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلها أليس إنما نصف إلها واحداً بجميع صفاتة ، وضربنا لهم مثلاً في ذلك فقلنا لهم أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذوع وكرب وليف وسعف وخصوص وجار واسمها اسم واحد سميت نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله جل ثناؤه ... ، ثم يضرب مثلاً آخر فيقول : «... وقد سمي الله رجلاً كافراً اسمه وحيداً ، وقد كان الله سماه وحيداً له عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه وحيداً بجميع صفاتة ، فكذلك الله وله المثل الأعلى هو بجميع صفاتة إله واحد ». أبعد هذا التصوير والتشبيه والتقليل يمكن أن يقال بأن ابن تيمية سلفي غير جسم إن الباحث المنصف لا يسعه إلا أن ينكر على ابن تيمية هذا التصوير الذي لم يرد عن السلف وهذا التقليل الذي يتنافى مع جلال الله وعظمته . إن الباحث المنصف لا يسعه إلا أن ينكر هذا الكلام من ابن تيمية المترجم عن تجسيمه — تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً — إن ابن تيمية حينما يثبت التركيب واضح فيه معنى التجسيم حيث يقرر في فتاويه ح ٥ ص ٧٦ : «إن الله إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه ولماذا أراد أن يدرس عليهما تجليها ». .

ثم قال : أما قوله أبدى عن بعضه فهو على ظاهره وأنه راجع إلى  
الذات . . . . وابن تيمية يمنع أن يكون المراد بأبدى عن بعضه أى عن  
بعض آياته . إنه يحيل هذا المعنى وينفعه ويقول في ص ٧٦ المرجع السابق :  
« لو جاز أن يحمل قوله أبدى عن بعضه على بعض آياته لوجب أن يحمل  
قوله وإذا أراد أن يدرس على قوم تجلى لها على جميع آياته . ومعلوم أنه لم  
يدرس قرية بجميع آياته لأنه قد أهلك بلا دأ كل بلد بغير ما أهلك به  
الآخر . . . ، فابن تيمية يرجع البعضية إلى الذات . وهل هذا إلا التجسيم  
بعنه ؟ فالبعض والتجزى والتراكيب من خواص الجسمية فإذا الجسمية

تقتضي التركيب وكل مركب محتاج إلى أجزائه والاحتياج أمارة الإمكان والخدوث وهو ما منافيان لوجوب الوجود الذاتي لصانع العالم فلا يكون جسماً . وحيث اتفق عنده تعالى الجسمية يلزم أن ينتفي عنه التركيب . لو كان الواجب لذاته مركباً لكان ممكناً ، لأن الواجب حينئذ يحتاج إلى جزئه . وجزقه غيره والحتاج إلى الغير ممكناً . إن المركب يحتاج إلى جزئه في التقدم والوجود والغير الذي تسعى حاجة المركب إليه ليس جميع الأجزاء التي هي ذاته بل كل جزء جزء . ولا شك في حاجة المركب إلى كل جزء من أجزائه كما لا شك في أن كل جزء من أجزاء المركب ليس نفس المركب بل غيره قطعاً . فالمركب محتاج في نفسه وجوده إلى غيره قطعاً . فلو كان الواجب مركباً لا يحتاج إلى غيره فلا يكون واجباً بل ممكناً ولا شك أيضاً أنه كما يحتاج في وجوده إلى جزئه يحتاج إلى العلة بمعنى الفاعل إذ كل مركب لا بد له من مركب . تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .

قال الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد ص ٣٧ ، ٣٨ :

بعنوان (أحكام الواجب : القدم والبقاء ونفي التركيب) .

من أحكامه : أن لا يكون مركباً ، إذ لو تركب لتقديم وجود كل جزء من أجزائه على وجود جملته التي هي ذاته . وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة . فيكون وجود جملته محتاجاً إلى وجود غيره . وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته ، ولأنه لو تركب لكان الحكم له بالوجود موقوفاً على الحكم بوجود أجزائه ، وقد قلنا إنه لذاته من حيث . هي ذاته ولأنه لا مرجح لأن يكون الواجب له دون كل جزء من أجزائه بل يكون الواجب لها أرجح ف تكون هي الواجبة دونه ... الخ .

رابعاً :

ما ذكره العلماء في نفي التجسيم عن الله تعالى أنهم قالوا الأجسام كلها متماثلة . وال الأجسام حادثة ، وإذا ثبت حدوث الأجسام وتماثلها فيستحيل .

أن يكون الله تعالى جسماً لأنه على هذا لو كان جسماً لكان حادثاً والحدث على الله تعالى محال ، هنا يطلع علينا ابن تيمية بجدل ... وينازع في مائة الأجسام ويقول إن دعوى مائة الأجسام باطلة .

قال ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٧٨ :

... ولاريب أن قوله بتمثيل الأجسام قول باطل سواء فسروا الجسم بما يشار إليه . أو بالقائم بنفسه ، أو بال موجود أو بالمركب الهيولي والصورة ونحو ذلك . فاما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة وعلى أنها متماثلة فهذا يبني على صحة ذلك وعلى إثبات الجوهر وعلى أنه متماثل . وجمهور العقلاة يخالفونهم في ذلك ، والمقصود هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسماً بناء على تمايز الأجسام ، والثابتون ينazuونهم في اعتقادهم ... . إلى أن قال ... وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبيننا فيه حجج من يقول بتمثيل الأجسام . وحجج من نفي ذلك ، وبيننا فساد قول من يقول بتماثلها ... .

ولنا أن نسأل ابن تيمية : ماصلة اهتمام ابن تيمية ببطلان مائة الأجسام ؟ بما يدعوه من أنه سلفي . وهل في كلامه هذا منهج للسلف ؟ إن كان ابن تيمية نافياً عن الله الجسمية فلا تضيره دعوى مائة الأجسام . ولا تثير قوله ، ولا توجب غضبه واستنكاره ويكون في مجادلته وعارضته لمائة الأجسام يفعل ما يوجب أن يوجه إليه الوصف بالعيث والجدل فيما لا يفيض المجادل في شيء . ويكون بهذا أيضاً قد فعل ما خالف السلف ، وخاص فيما لم يتحدث به السلف بحسب ما قرر هو من قبل وإن كان ابن تيمية من يقول بثبات الجسمية لله تعالى إلا أنه يقول جسم لا للأجسام ، كما فهم من النصوص السابقة في كلامه ، فإنه يكون في حاجة ماسة إلى أن يكافح جاهداً في إبطال مائة الأجسام . وهذا هو السر في معارضته لمائة الأجسام ، وإلا لكان عابثاً بجادلاً ، وفي كلا الأمر قد خالف السلف .

خامساً :

وابن تيمية يعيّب على نفاة التشيه اعتقاده في ذلك على نفي التجسيم ويرى أن الأولى أن يكون الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك .

قال ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٧٩ :

.... لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك محتداً في نفي التشيه على نفي التجسيم ، فيكون أصل نفيه نفي الجسم وهذا مسلك آخر ستتكلم عليه إن شاء الله . وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفي على مجرد نفي التشيه لا يفيد . إذ مامن شيئاً إلا يشتبهان من وجهه ويفترقان من وجهه . بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك ما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه طريقة صحيحة . وكذلك إذا أثبتت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفي المماثلة فيها هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيها هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصرف بها على وجه لا يماثله فيه أحد . . . . أقول : أو ليس التجسيم نقصاً يجب تزويه الله عنه ؟ إن الجواب عن ذلك . نقرؤه في توضيح رأي ابن تيمية عند مخاطبته لنفاة التجسيم .

قال ابن تيمية في الرسالة التدميرية ص ٨٧ :

.... ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالمناقص بهذه الطريقة طريقةً فاسدةً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة . فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لانفياناً ولا إثباتاً ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك . لأنها عبارات بجملة لا تتحقق حقاً ، ولا تبطل باطلًا . وهذا لم يذكر الله في كتابه فيها أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة ، فإن ابن تيمية يرى أن في الرد على من وصف الله بالمناقص لا يكون بطريق نفي الجسمية .

وإلا لكان الراد في ذلك سالكاً طريقاً فاسداً لم يرد عن السلف ، إنه بهذا يتتجاهل بأن التجسيم نقص وإن إثباته فساد بل إنه في زعمه أن نفاة التجسيم يسلكون طريقاً فاسداً ، وهو كعادته يزعم بأن طريق نفي الجسمية لم يرد عن أحد من السلف . ويؤكد زعمه بأنه لم ينطق أحد من السلف في حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ولا بالجواهر والتحيز ونحو ذلك . ونسى ابن تيمية أنه ادعى الجسمية وادعى التجسيم بما أوردهناه في أقواله السابقة في هذا البحث إنه بهذا قد حكم على نفسه بنفسه بأنه قد خالف السلف إنه زعم : بأن طريق نفي الجسمية في الرد على من وصف الله بالنقاء فضلاً عن أنها طريق فاسدة فإنها عبارات بجملة لا تتحقق حقيقة ، ولا تبطل باطل ، قل لنا يا ابن تيمية : أليس نفي التجسيم حقيقة . أليس إثباته فساداً ؟ إنه لما يثير العجب أن تقر يا ابن تيمية عقيدة اليهود فيما يتعلق بالتجسيم فقط . وإنها لا يحدى الكبيرة . أن تقول ذلك وأنت العالم المسلم ويصل بك الجدل إلى أن تقول بمحاذف ابتغاء وصولك إلى الانتصار على مجادليك فيتدرج قليلاً . هذا التدرج الغريب العجيب ١١١ فتقول « وهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع » بل إنك جعلت من ينكر على اليهود وعلى الكفار وعلى من يرى التجسيم له عقيدة مبتدعاً وزعمت أن كلام من ينكر التجسيم على معتقديه من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف فتقول « بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة » . إننا بهذا وصلنا إلى اعتراف من ابن تيمية بأن عقيدة التجسيم موحودة عند اليهود ولا يتحقق للؤمن أن ينفيه . فهل هذه عقيدة الإيمان الصحيح يا ابن تيمية ؟ هل عقيدة التجسيم التي قال بها اليهود إذا قام مؤمن ينفيها ، قلنا له إنك لم تبطل باطل ولم تتحقق حقيقة بل سلكت طريقاً فاسدة . وخالفت السلف حيث لم ينكر أحد على اليهود عقیدتهم في التجسيم ؟ إننا يمكن بعد هذا كله أن نقول لابن تيمية موجهين له كلامه نفسه بما يبيشه في هذا البحث . أنت تقول : بأن التجسيم لم يرد عن السلف لا نفياً ولا إثباتاً وأن :

الْيَهُودُ قَالُوا بِالْتَّجَسُّمِ وَلَمْ يَنْكُرُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ .  
وَانْكَار التَّجَسُّم بِدُعْةٍ .

وقد قلت بالتجسم يمتنع النصوص السابقة من أقوالك في هذا البحث.

الاستنتاج: أنك يا ابن تيمية، بزعمك التجسيم خالفت السلف حيث  
قلت بأن التجسيم لم يرد عن السلف لا تقياً ولا إثباتاً وأنك قد أثبتتْ.

• اليهود قالوا بالتجسيم وأنت قلت بالتجسيم وأنكرت على من ينكر التجسيم فالتفقىء مع اليهود فى عقيدة التجسيم مع أنك العالم المسلم الذى يقول بأنه سلفي ولا يقول إلا ما يقوله السلف فهل القول بالتجسيم يكون اتباعاً للسلف أم اتباعاً لليهود ؟ وهذا لانه يجب إذا فسر ابن تيمية (اليد) بما يوهم المغارحة — ولم يتبع فى فهمه لاسلفاً ولا خلفاً .

قال ابن تيمية في رسالة التدميرية ص ٩٢، ٩٣:

[ (الله الصمد) والصمد الذى لا جوف له ] ثم قال ابن تيمية :  
 [ والكبد والطحال ونحو ذلك هى أعضاء الأكل والشرب فالغنى المزه  
 عن ذلك هنوزه عن آلات ذلك بخلاف اليد ، فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه  
 موصوف بالعمل والفعل . . . ] الخ . ففهم كلام ابن تيمية أنه جعل اليد  
 آلة العمل بجعلها بارحة من الجوارح ، فهو على هذا يثبت وينفي . . . ويرى  
 أن ما يثبته آلة كمال ، وما ينفيه آلة نقص لذلك قال بعد ذلك :

« وهو سبحانه منه عن الصاحبة والوله وعن آلات ذلك وأسبابه ... »  
وعلى هذا النط سار في فمه فيما ينفيه وفيما يثبته وماطن أن التعبير بالألة  
نقص ، وأن التعبير بالألة تجسيم والتتجسيم نقص ومستحيل ، وأن التعبير  
بلغظ الآلة إنما هو من ابتداع ابن تيمية ، وإذا كان هذا شأن ابن تيمية  
في الفهم ، فلا عجب أن يترك من معانى الصمد (المقصود في الحوائج)

ويجتاز بفكرة إلى ما يتلامم مع هواه ويؤثر المعى الذى يتضمن بالتجسيم من قوله «الصمد الذى لا جوف له» . إن تفسيره هذا خالٌ للسلف . وهما بعض من تفسير السلف لمعنى (الصمد)<sup>(١)</sup> . وأما قوله الصمد : فإن أبي بن كعب قال الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . ليس له عدل ولا مثل ليس كمثله شيء ، وسئل ابن مسعود عن الصمد فقال : المصود إليه في الحوائج .

وقال الحسن : صمد هو العباد يصودون إليه في حوائجهم ودعائهم ومسأليهم .

وقال سعيد بن جبير المصود إليه في الحوائج .

وقال سعيد : ما وحد الله من زعم أنه لا جوف له . هو أعظم من أن تقع الأوهام على صفتة أو تدرك العقول كنه عظمته . ولكن الصمد السيد . وقال عكرمة : الصمد . القاهر فوق عباده .

سادساً :

ذكر ما نقله الشيخ الكوثري من التأسيس في رد أساس التقديس .

قال الشيخ الكوثري في كتابه الرد على نونية ابن القيم ص ٤٠ :

قال ابن تيمية في التأسيس في رد أساس التقديس المحفوظ في ظاهرية دمشق في ضمن المجلد رقم ٢٥ من الكواكب الدراري . وهذا الكتاب بخاتمة ووكر لكتابهم في التجسيم وقد يدانت ذلك فيما علقته على المصعد الأحادي ص ٣١ : «فن المعلوم أن الكتاب والسنّة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة ، وأن الله ليس بجسم ولا جوهر ولا متعين ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ، ولا يتميّز منه شيء من شيء وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حد له ولا غاية ، تريدون بذلك

(١) الجامع الصحيح لسند الإمام الريه بن حبيب - ٣٧ من

أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر ، أو يكون له قدر لا يتناهى فنكيف  
ساغ هذا النفي بلا كتاب ولا سنة ، أه . وفي ذلك عبر للعتبر وهل يتصور  
لما رأى أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين ، أه .

هذا ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بالأآتي :

وهو أننا قد سبق أن أوردت في البحث رأى السيد الدكتور محمد البهى  
الذى أورده بشأن الكرامية ، كما أوردت رأى الأستاذ الشيخ هراس الذى  
أورده أيضاً عن الكرامية نقلأ عن التبصير . . . وقد تقرر فيما ذكر سابقاً  
أن الكرامية من المحسنة . وهذه هي النظرة العلمية السليمة في الكرامية .  
ولتكن لتنظر إلى ابن تيمية في نظرته إلى الكرامية ، لقد عد من حذاق  
أهل الكلام وجمعهم مع الأئمة الخ .

قال ابن تيمية في كتابه بعنية المرتاد ص ٧٥ :

« . . . فهذا الكلام مع ما فيه من تصويب نفأة الصفات وتخطئة  
الصفاتية الذين هم سلف الأمة وأئمتها وأهل الحديث والتصوف والفقه  
وحذاق أهل الكلام من الكلامية والأشعرية والكرامية والهاشمية وغيرهم . . .  
كما نسجل أن ما ذكر من الأمور التي أخذت على ابن تيمية من استلزم  
الجسمية أن هذا اللازم معلوم بدهى أخذه من منطق كلام ابن تيمية .  
ومن المعلوم أن اللازم بين الواضح البدهى حكم حكم الصرىح فلزوم  
الجسمية للحركة والإنتقال والآلة والتركيب الذاتي والتحيز والجهة الخ .  
أقوله ومزاعمه الذى نقلناها عنه . إن لزوم الجسمية لهذا كله أمر بين واضح .  
كما نسجل أننا لم نكتف بالحاق تهمة التجسيم من لازم كلامه بل من منطقه  
كذلك تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ولذا كان هذا هو البيان المذهب ابن تيمية ، فهل لنا أن نقول بعد ذلك  
في ثقة :

إن علماءنا قرروا الحقيقة حينما قالوا إن ابن تيمية قد انحرف عن السلف قالوها عن إيمان غير متوازنة للحق ، وغير متحاملين في معارضتهم لابن تيمية ، حيث تقرر الواقع وثبتت الحقيقة من أن ابن تيمية ليس سلفياً.

قال فضيلة الدكتور سليمان دنيا أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالأزهر ، قال في كتابه (الحقيقة في نظر الغزالي) ص ٥٤٥، ٥٤٦ ونخلا عن شرح العقائد العضدية لجلال الدين الدواني ، أن ابن تيمية قائل :

« بقدم العالم بالجنس يعني أنه لا يزال فرد من أفراد العالم موجوداً .  
بما من جزء من أجزاء الزمان إلا وقد كان فيه حادث إلى غير النهاية ،  
وذلك أن ابن تيمية كان من الخنابلة الآخذين بظواهر الآيات والأحاديث  
القائلين بأن الله استوى على العرش جلوساً فلما أورد عليهم أنه يلزم أن  
يكون العرش أزلياً لما أن الله أزلى فسكنه أزلى قال : إنه قديم بال النوع أي  
أن الله لا يزال يعدم عرشاً ، ويحدث آخر من الأزل إلى الأبد حتى يكون  
له الاستواء أزلاً وأبداً .

وقال فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة بعد أن ذكر رأى ابن تيمية وذكر  
كلام ابن الجوزي في وده على من رد ابن تيمية أقوالهم فيما بعد . . .  
(١) ونرى هنا أنه يجب أن نذكر أن ادعاء أن هذا مذهب السلف موضع  
نظر . وقد نقلنا رأى (ابن الجوزي) في ذلك الرأى عند ما شاع في عصره . . .

وقال فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه (ابن تيمية) :

« . . . إن ابن تيمية إذ يقرر ما يراه في هذا الموضع لم يكن جديداً  
فيه ، فقد سبقه غيره بتقريره ، ولكن السابق لم يسعف ببيان قوى كبيان  
ابن تيمية . . . ولقد تجدد العالم الفقيه الآخر ابن الجوزي للرد عليهم . فقد  
أخذ عليهم أنهم سمو الإضافات صفات فاعتبروا الاستواء صفة وغير ذلك ،

(١) سبق ذكر كلام فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة في هذا البحث .

وأنهم جعلوا العبارات على ظاهرها ، وأنهم أثبتو العقائد بأدلة غير قطعية ،  
وأخذ عليهم أنهم اعتبروا ذلك هو علم السلف فبين أن علم السلف كان غير  
ذلك . وإليك قوله رضى الله عنه وقد حصر أغلاطهم في سبعة مواضع :

(أولها) أنهم سموا الأخبار أخبار صفات وإنما هي إضافات وليس كل  
مضاد صفة فإنه قال تعالى « ونفخت فيه من روحه » وليس لله صفة تسمى  
الروح . فقد ابتدع من سمى المضاد صفة .

(والثاني) أنهم قالوا هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمها إلا الله  
تعالى ثم قالوا انحملها على ظواهرها فواجهاً مالا يعلمه إلا الله تعالى أى ظاهر  
له . وهل ظاهر الاستواء إلا القعود وظاهر النزول إلا الاتصال

(والثالث) أنهم أثبتو الله سبحانه وتعالى صفات ، وصفات الحق  
جل جلاله لا ثبتت إلا بما ثبتت به الذات من الأدلة القطعية .

(والرابع) أنهم لم يفرقوا في الإثبات بين خبر مشهور كقوله صلى الله  
عليه وسلم « ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا » وبين حديث لا يصح كقوله  
« رأيت ربى في أحسن صوره » .

(والخامس) أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعه فأثبتو ما أثبتوا بهذا .

(والسادس) أنهم تأولوا بعض الألفاظ في موضع ولم يتأولوها في موضع  
ك قوله « من أتاني يمشي أتيته هرولة » ، قالوا ضرب مثلا للإنعام .

(والسابع) أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس فقالوا ينزل بذاته  
وينتقل ويتحول بذاته ثم قالوا لا كما نعقل فغالطوا من يسمع وكابروا الحس  
والنقل ، (١) هذا نص كلام ابن الجوزي وهو مؤدي كلامهم . ومهم ما يحاولوا

(١) هنا ذكر فضيلة الشيخ أبو زهرة مرجعه : دفع شبه التشبيه والرد على المحسنة  
للإمام جمال الدين بن الجوزي المختل من ٨ .

نفي التشبيه فإنه لاصق بهم ، فإذا جاء ابن تيمية من بعده بأكثر من قرن وقال إنه اشتراك في الاسم لا في الحقيقة ، فإنهم لإن فسروا الاستواء بظاهر اللفظ ، فإنه الاقتعاد والجلوس والجسمية لازمة لامحالة . وإن فسروه بغير المحسوس فهو تأويل ، وقد وقعوا فيها نهوا عنه . وفي الحالين قد خالفوا التوقف الذي سلكه السلف . ولا يكتفى ابن الجوزي برد هذا التشبيه وإن حاول القائلون تفهيمه . بل يقرر أنه ليس من مذهب ابن حنبل . وابن الجوزي حنبلي . والقائلون هذه الأقوال قبل ابن تيمية حنابلة .  
ويقول ابن الجوزي في ذلك :

« رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح . وانتدب للتصنيف ثلاثة : أبو عبد الله بن حامد وصاحبه القاضي أبو يعلى وابن الزغوان . فصنفوا كتاباً شانوا بها المذهب ورأيهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس ... الخ<sup>(١)</sup> . وقد ختم فضيلة الشيخ أبو زهرة . رأيه فيما يتعلق بهم ابن تيمية للتشابه فقال معلناً عدم ميله لطريقه ابن تيمية .

« ... بعد هذا العرض للأنظار المختلفة ننتهي إلى أننا لا نميل إلى طريقة ابن تيمية في فهم التشابه لأنها تفضي بنا إلى توهّم التشبيه والتجسيم<sup>(٢)</sup> ... » .

(١) سبق ذكر بقية كلام ابن الجوزي في هذا البحث عند الكلام على رأى فضيلة الشيخ أبو زهرة .

وقد ترجم بياجعاز فضيلة الشيخ أبو زهرة لمن سبق ابن تيمية في آرائه والذين ورد ذكرهم في كلام ابن الجوزي في رده عليهم . فقال فضيلة الشيخ أبو زهرة :

(« شيخ الحنابلة في عصره أبو عبد الله بن حامد بن البغدادي الوراق المتوفى سنة ٤٠٣ من أكبر مصنفي الحنابلة له كتاب في أصول الاعتقاد سماه شرح أصول الدين وفيه أقوال تدل على التشبيه والتجسيم .

القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن خلف بن الفراء الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ ولقد تكلم في أصول الاعتقاد كلاماً تبع فيه أستاذه ابن حامد وأكثر من التشبيه والتشليل حتى لقد قال فيه بعض العلماء : « لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لا يسلمه ماء البحار » .

أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر الزاغواني الحنبلي المتوفى سنة ٥٢٧ وله كتاب في أصول الاعتقاد اسمه الإيضاح قال فيه بعض العلماء : « إن فيه غرائب التشبيه ما يحאר فيه النبي »<sup>(١)</sup> من كتاب (ابن تيمية) تأليف فضيلة الشيخ أبو زهرة من ٢٧٣ .

(٢) (ابن تيمية) لشيخ أبو زهرة من ٢٩٣ .

وقال فضيلته ...<sup>(١)</sup> ولقد ذكر ابن حزم الظاهري في الفصل أنَّ أحدَ ابن ختبيل قال في قوله تعالى « وَجَاهَ رَبَّكَ » إِنَّمَا معناه « وَجَاهَ أَمْرَ رَبَّكَ » . ولما نَمَيْلَ بلا شك أنَّ بعضَ السُّلْفَ قد توقَّوا في العبارات المأثورة عنهم في معنى الاستواء ، ولم يفسِّرُوا على الظاهر كَمَا يقول ابن تيمية ، وَنَمَيْلَ إلى أنَّهم في المجاز الظاهري مثل « وَجَاهَ رَبَّكَ » فَسَرُوا بالمجاز ... لَأَنَّهُ واضح ، أَمْ بِمَا ذَكَرَنا آرَاءُ ابن تيمية فَلَا بدَّ من بَابِ تَدَاعُي المَعَانِي أَنْ يَأْتِي بِالْبَدْعِ الَّتِي قَالَهَا ابنُ كَرَامٍ ، قال فضيلة الشيخ يوسف عبد الرزاق في تعليقه على كتاب إشارات المرام من عبارات الإمام تأليف العلامة كمال الدين

أحمد البياضى الحنفى ص ١٤١ ، ١٤٢ .

### ( بَدْعُ الْكَرَامِيَّةِ )

وَبَدْعُ ابنِ كَرَامِ الَّتِي أَحْدَثَهَا فِي الْإِسْلَامِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَتَسْعَ لَهَا هَذِهِ الْعَجَالَةِ وَلَكِنَّنَا نُشِيرُ إِلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ ، وَبِالْقِبْحِ مَوْصُوفٌ :

ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَعْبُودَهُ مُسْتَقْرِرٌ عَلَى الْعَرْشِ . وَأَنَّ جَسْمَهُ لَهُ حَدٌّ وَنَهَايَةٌ مِنْ تَحْتِهِ — مِنَ الْجَهَةِ الَّتِي يَلَاقِي مِنْهَا عَرْشَهُ . . . .

ذَكَرَ ابنُ كَرَامٍ فِي كِتَابِهِ ( عَذَابُ الْقَبْرِ ) :

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَمَسَّ لِلْعَرْشِ وَالْعَرْشَ مَكَانٌ لَهُ ، وَقَدْ سُأَلَ بَعْضُ أَقْبَاعِهِ فِي مَجْلِسِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ سِبْكَتِكِينِ الْغَزْنَوِيِّ فَاتَّخَ الْهَنْدَ — إِمامُ زَمَانِهِ أَبَا اسْحَاقَ الْأَسْفَرِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ قَالَ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ سَبَحَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ وَأَنَّ الْعَرْشَ مَكَانٌ لَهُ — قَالَ : لَا...<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ بَدْعِهِمُ الَّتِي لَمْ يَتَجَاسِرْ عَلَيْهَا أَحَدٌ قَبْلَهُمْ — قَوْلُهُمْ : إِنَّ مَعْبُودَهُمْ مَحْلُ الْمَحَوْدَةِ — تَحْدَثُ فِي ذَاتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَإِرَادَتِهِ وَإِدْرَاكَ لِلسموَاتِ

(١) وهذا ذكر لِلْأَسْفَرِيِّ دَلِيلًا عَقْلَيًّا يَرْدُ بِهِ عَلَيْهِمْ .

والبصرات وسموا ذلك سمعاً وبصراً . وكذلك قالوا تحدث في ذاته ملائقة .  
لصفحة العليا من العرش — تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيراً —  
ذعموا أن هذه أعراض تحدث في ذاته وهو عمل لتلك الحوادث الحادثة .  
فيه — تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .

ومن نوادر جماليتهم تفرقهم بين القول والكلام وقولهم : إن كلام  
الله قديم . وقوله حادث قوله حروف وأصوات . . .

وقد ترجم فضيلة الشيخ يوسف عبد الرزاق لمحمد بن كرام . الذي .  
نسبت الكرامية إليه فقال : محمد بن كرام — بفتح الكاف وتشديد الراء  
« كشداد » أى عبد الله السجى العابد المتكلم بالجسم ، كان من زهاد  
« سجستان » فاغتر جماعة بزهاده وكان من الأنبياء المتشفون ما يزيد على .  
عشرين ألفاً وضل به خلائق من أهل سجستان وفلسطين توفي سنة ٥٢٥٥ .  
قال السيد مرتضى الزيدى في شرح القاموس : جاور بهكة خمس سنين ،  
وورد نيسابور في سنه طاهر بن عبد الله ثم اصرف إلى الشام ، وعاد إلى  
نيسابور في سنه محمد بن طاهر ثم خرج منها في سنة ٢٥١ إلى القدس فات .  
بها في سنة ١٢٥٥ هـ .

وقال الذهبي في الميزان :

قال ابن حبان : خذل حتى التقط من المذاهب أرداها ومن الأحاديث .  
أوهاها . وقال أبو العباس بن السراج : شهدت البخارى ودفع إليه كتاب  
من ابن كرام يسأله عن أحاديث منها : الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعاً  
« الإيمان لا يزيد ولا ينقص » ، فكتب أبو عبد الله البخارى على ظهر كتابه :  
« من حديث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل » . وأما بالنسبة  
للحشوية فقال فضيلته في ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ :

« والخشوية طائفة كالكرامية » ، و « البربهارية » ، و « السالمية » ، ومنهم

أصناف المحسنة والمشبهة . وسبب تسميتهم **خشوية** : أن طائفة منهم حضروا مجلس « الحسن البصري » بالبصرة وتكلموا بالسقوط عنده فقال : ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة — أي جانبها — فتسامع الناس بذلك وسموهم « **الخشوية** » بفتح الشين ويصح لسكانها — لقولهم بالتجسم ، لأن الجسم محسن « **الخشوية** » — هم الذين حادوا عن التزية ، وقولوا على الله تعالى بأفهامهم المعوجة ، وأوهامهم المرذولة الموجبة . وهم مما ظاهروا باتابع السلف ، إنما يتبعون السلف الطالح ، دون السلف الصالح . ولا سبيل إلى استنكار ما كان عليه الصالح من إجراء ما ورد في الكتاب ، والسنن المشهورة في صفات الله سبحانه وتعالى — على اللسان — مع القول بتزية الله سبحانه وتعالى قنزيها عاماً بوجب قوله تعالى « ليس كمثله شيء » بدون خوض في المعنى ، ولا زيادة في الوارد ولا إبدال ما ورد بما يريد ، وفي ذلك تأويل إجمالي بصرف الوارد في ذات الله سبحانه وتعالى عن سمات المحدث من غير تعين المراد ، وهم لم يخالفوا في أصل التزية الخلف الذين يعيثون في معنى موافقاً بما يريدون إليه استعمالات العرب ، وأدلة المقام ، وقرائن الأحوال — على أن الخلف يفوهون علم ما لم يظهر لهم وجهه كفلاق الصبح إلى الله سبحانه وتعالى فالخلاف بين الفريقين حين يسير وكلاهما منه وإنما السبيل على الذين يحملون تلك المعانى المتعارفة بينهم عند إطلاقها على المخلق ، ويستبدلون بها ألفاظاً يظنونها مرادفة لها ، ويستبدلون بالمفهود والمناكر والشواذ ، والمواضيعات من الروايات — ويزيدون في الكتاب والسنن أشياء من عند أنفسهم ويجعلون الفعل الوارد صفة إلى نحو ذلك فهؤلاء يلزمون بمقتضى كلامهم وهم « **الخشوية** » .

فن قال : إنه استقر بذاته على العرش ، وينزل بذاته من العرش ، ويقعد الرسول معه على العرش في جنبه ، وإن كلامه القائم بذاته صوت ، وإن نزوله بالحركة والنقلة وبالذات ، وإن له ثقلًا — يقل على حلة العرش

وإن له جهة وحذاً ومكاناً ، وغاية ، وإن الحوادث تقوم به ، وأنه يماس العرش أو أحداً من خلقه فلا نشك أليته في زيفه ، وخر وجهه وبعده عن معرفة ما يجوز في حق الله سبحانه وتعالى . وهذا مكشوف جداً بين لاسترة فيه ولا يمكن ستر مثل هذه الخازى والفضائح بدعوى السلفية والذين يدینون بها هم الذين تستنكرون عقائدهم ونستخف أحلامهم . ونذكرهم بأنهم نوابت الحشویة وبقایا المشبهة المحسنة ... .

واما قاله فضیلۃ الشیخ یوسف عبد الرزاق عن الحشویة في ص ١٤١ :

« وأما الحشویة فهم طائفة رذيلة جهال ينتسبون إلى [الإمام] «أحمد بن حنبل» — رضي الله عنه — وهو مبراً منهم . وسبب نسبتهم إليه أنه قام في دفع المعتلة . وثبت في المخنة رضي الله تعالى عنه . ونقلت عنه « كليات » لم يفهمها هؤلاء الجهال الأغمار فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيء وصار المتأخر منهم يتبع المتقدم إلا من عصمه الله ، أه . وبعد ، فهذه هي عقيدة الكرامية وبدعهم ، وهذه هي عقيدة الحشویة وبدعهم ، فهل لنا أن نرجع إلى البحث لزاجع ما قاله ابن تیمیة لنسأل أنفسنا عن مدى الصلة الوثيقة بين ابن تیمیة وبين الكرامية والحسویة . في تردید أقوالهم ومراعيهم الباطلة وهل لنا أن نقول بعد ذلك أن ابن تیمیة ليس سلفیاً ؟ نعم نقوطاً ونحن على ثقة من عدالة هذا القول إن ابن تیمیة ليس سلفیاً .

## المَابُ التَّالِثُ

الفصل الأول :

موقف ابن تيمية من عصمة الأنبياء عليهم السلام .

الفصل الثاني :

لتحة موجزة في الرد على ابن تيمية .



## الفصل الأول

### موقف ابن تيمية من عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

ولذا كان ابن تيمية ليس سلفياً فيما يتعلق بعقيدته في الله سبحانه وتعالى ولذا كان لسانه قد أزلق وانحرف في هذا . فإننا لانعجب أن ينزلق لسانه وينحرف قوله وينطويه تعبيره وتبعده عقیدته عن الصواب فيما يتعلق برأيه في عصمة الأنبياء عليهم أفضل الصلاة وأذكي السلام . فإن ابن تيمية فيما يتعلق بعصمة الأنبياء له رأى خاطئه بعيد كل البعد عن السلف . إن رأيه يتلخص في أمور :

#### ١ - فيما يتعلق بالوحى :

يثبت العصمة فيما يتعلق بالوحى . ولكن لازم كلامه يفيد أنه يقول بجواز الخطأ ولكننه يمنع الاستمرار فيه . وقد أورد حديث الغرانيقى الذى طعن فيه المحققون من العلما .

#### ٢ - فيما يتعلق بالذنوب :

فلا يثبت العصمة للأنبياء فى هذا سواء كان ذلك قبل النبوة أو بعد النبوة . غير أنه يقول بأنه لابد للنبي أن يتوب .

٣ - يعارض بشدة واستنكار وحدة كل تأويل للآيات والأحاديث ويوجب لجزاء الآيات والأحاديث على ظاهرها من وقوع الاستغفار من الأنبياء بسبب ذنب والتوبة بسبب خطيئة .

٤ - رأيه في هذا يتناسب تماماً مع مذهبه في إنكار المجاز في اللغة . ويتفق مع تفسيره الظاهري للنصوص ، ولو أدى ذلك إلى أن يسلب العصمة من الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام .

هـ — يدعى أن ما يقوله هو رأى الجمود<sup>(١)</sup> ورأى السلف ولثلا يطول  
بنا البحث فسأورد بعض فقرات من كلام ابن تيمية والمراجع في ذلك  
[فتاوی ابن تيمية الجزء الثاني من ص ٢٨٢ إلى ٢٩٦] .

قال ابن تيمية ص ٢٨٢ :

... والعصمة فيها يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ  
باتفاق المسلمين ، فهو بهذا التعبير يثبت العصمة في التبليغ عن الله تعالى  
ولكن لازم كلامه أنه يجوز الخطأ في ذلك غير أنه يمنع الاستقرار في  
الخطأ والاستمرار فيه حيث قال «فلا يستقر في ذلك خطأ» ولو كان مشتبأ  
العصمة على إطلاقها لقال فلا يقع في ذلك خطأ ... وهذا لا نعجب إذا كان  
ابن تيمية قد أتى بحديث الغرانيق — المطعون فيه من محقق العلامة — ولكن  
ابن تيمية يقول «... وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا هذا  
منقول نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه ...» الخ ، أقول : إن من<sup>(٢)</sup> ثبت

---

(١) من العجيب أن الحشوية هم الذين يجوزون الذنب على الأنبياء ولا يثبتون العصمة  
لأنبياء . والجمود على وجوب عصمتهم .  
فإذا بابن تيمية يجعل الحشوية جموداً .

قال الإمام الملاة كمال الدين أحمد البياضي (والأنبياء صوات الله عليهم كلهم متزهون  
بتزهيد الله عن الصغار والكبار خلافاً للخشوية فيما والكفر . (أى متزهون عن الكفر)  
والجمود على وجوب عصمتهم ... )

وبالنسبة للذنب (قال وجوزه الحشوية ...) «راجع الكلام عن الحشوية في هذا البحث» .

(٢) قال النسفي في تفسيره لقوله تعالى « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبأ إلا إذا  
تني ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عالم حكيم » فما قاله  
النسفي في تفسيره ( إلا إذا تني ) فرأى قال تني كتاب الله أول ليلة تني داود الزبور على رسول  
(ألقى الشيطان في أمنيته) تلاوته قالوا إنه عليه السلام كان في نادى قومه يقرأ والتجم فلما بلغ  
قوله : ومن آية الثالثة الأخرى — جرى على لسانه تلك الفرائض العلي وإن شفاعتهن لزوجي ،  
ولم يفعلا له حتى أدركته العصمة فتنبه عليه وقيل نبهه جبريل عليه السلام فأخبرهم أن ذلك  
كان من الشيطان وهذا القول غير مرضي : لأنه لا يخلو إما أن يتكلم الذي عليه السلام بها عمداً  
وأنه لا يجوز لأنك كفر . لأنه بعث طاعناً للأحسان لا مادحاً لها . أو جرى الشيطان ذلك على  
لسان النبي عليه السلام جبراً لا يقدر على الامتناع منه وهو مفترى لأن الشيطان لا يقدر على =

حديث الغرانيق لم يستند القول إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قال « بأنه عليه السلام سكت عند قوله : ومنة الثالثة الأخرى — فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلًا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فوقع عند بعضهم أنه عليه السلام هو الذي تكلم بها ، فعلى فرض إثبات حديث الغرانيق فإنه يمكن القول بأنه لاشيء من الخطأ ولا من الذنب على النبي صلى الله عليه وسلم ومن نفي حديث الغرانيق وقال إنه حديث باطل لا أصل له فإنه نفاه لا باعتبار أنه ينفي ذنبًا عن النبي صلى الله عليه وسلم فما كان لهذا الذنب المزعوم من وجود أصلًا وإنما نفاه باعتبار دفاعه عن الوحي ودفع توهُّم الخاق الشك في الوحي . فإنه لا مجال مطلقاً لأن يفتح مثل هذا الباب للشيطان وإذا كان الشيطان لن يستطيع أن يتمثل بالنبي لغير النبي في الرؤيا فهل يمكن شرعاً وعقلاً أن يتمثل بصوت النبي أو يلبس على القوم شبهة صوت النبي في حياة النبي . ويقظة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ ثم يكون هذا التمثيل وهذا التلبس في كتاب الله الكريم الموصوف بقوله تعالى « كتاب أحكمت آياته » ، وقوله تعالى « إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفن يلقي في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيمة أعملوا ما شتمت إنه بما تعملون بصير . إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » .

وقوله تعالى « وما تنزلت به الشياطين . وما ينبعى لهم وما يستطيعون .

لأنهم عن السمع لمعرولون » .

— ذلك في حق غيره لقوله تعالى « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » ففي حقه أولى أو جرى ذلك على لسانه سهواً وغفلة وهو مردود أيضًا لا يجوز مثل هذه الغفلة عليه في حال تبليغ الوحي . ولو جاز ذلك لبطل الاعتماد على قوله ولأنه تعالى قال في صفة المنزل عليه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » وقال « إنما نحن نزلنا الذكر وإنما لهما حافظون » . فلما بطلت هذه الوجوه لم يبق إلا وجه واحد وهو أنه عليه السلام سكت عند قوله : ومنة الثالثة الأخرى — فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلًا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فوقع عند بعضهم أنه عليه السلام هو الذي تكلم بها فيكون هذا القاء في قراءة النبي عليه السلام » أ.ه.

فعلى هذا فإن فتح مثل هذا الباب للشيطان مستحيل شرعاً وعملاً . فالشيطان لن يستطيع أن يفعل ما أنسد إليه في تلك القصة . لأننا لو أجزنا أن يوم الشيطان اشتباهاً فيما ليس بوعي بالوعي لو أجزنا ذلك مرة واحدة لذهب الثقة بالوعي وبالتالي بالنبوة وحاشا أن يحصل ذلك بهذه القصة — قصة الغرائيق — باطلة وغير صحيحة . ولكن المعنى الإجمالي الصحيح لتلك الآية : إنها مواساة للنبي صلى الله عليه وسلم « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ، هداية قومه ألقى الشيطان في سهل أمنيته الشكوك والشبه ليحول بين النبي وبين أمنيته أو ألقى الشبه فيما يقرره النبي عليهم حتى يجادلوا فيما يسمعونه جدال شك وتعنت وتكذيب وجحود ، ليصد الناس عن الإيمان « فينسخ الله ما يلقي الشيطان » فيزيل الله ما يلقيه الشيطان من الشبه ويبطل الله ما يدبره الشيطان حيث يوضح الله عز وجل حججة كلنبي ورسول ويؤيده بالمعجزات والأدلة الدالة على صدق ما يدعوه إليه . « ثم يحكم الله آياته » فيثبتها وينصر رسوله « والله عالم حكيم » . . . والخلاصة بأننا إذا فسرنا ( تمنى ) بمعنى تمنى هداية قومه — فالامر واضح . وإذا فسرنا ( تمنى ) بمعنى قرأ فain بحمل المعنى « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا قرأوا شيئاً من الآيات المنزلة ألقى الشيطان الشكوك والشبه فيما يقرأونه على أنصار الله وأولئك ليحول بينهم وبين الإيمان بالله وليجادلوا الرسل بالباطل ونظير هذا قوله تعالى « وكذلك جعلنا لكلنبي عدواً شياطين الإنس والجinn يوحى بعضهم إلى بعض ذرخ القول غروراً » وذلك كوسوسة الشيطان للكافار عندما نزل تحريم الميتة فقد ألقى في روعهم أن يحمدأ يحل ذبيح نفسه ويحرم ذبيح الله . فيبطل الله ما يلقيه الشيطان وما ينفعه من سبوم وسوسته لأولئك بتوفيق رسول الله إلى رد هذه الشبه ، ويأزال ما يطلها في آيات محكمة مثبتة لاتدحض بأى وجه من الوجه ، والله عالم بكل شيء ومن جملة ما يعلمه ما يصدر من الشيطان

«من الوسوسة إلى أوليائه — (حكيم) في كل ما يفعل»<sup>(١)</sup> ، هذا وقد قال ابن تيمية — ص ٢٨٣ — :

«وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبلیغ الرسالة فللناس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع ، ومتنازعون في أن العصمة من الكبائر والصغرائر أو من بعضها أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لاف فعلها ؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبلیغ فقط ؟ وهل تجحب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا والكلام على هذا ميسوط في غير هذا الموضع والقول الذي عليه جهور الناس وهو الموفق للآثار المنسولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً ، والرد على من يقول إنما يجوز ردهم عليها . . . . . بين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول وحجج النفا لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء . فإن القائلين بالعصمة احتجوا بأن التأسي مشروع وذلك لا يجوز إلا من تجويز كون الأفعال ذنوباً<sup>(٢)</sup> ومعلوم أن التأسي بهم إنما هو مشروع فيها أقروا عليه دون مانعوا عنه . كما أن الأمر والنهي إنما تجحب طاعتهم فيما لم ينسخ منه فاما مانسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جعله مأموراً به ولا منعياً عنه فضلاً عن وجوب اتباعه والطاعة فيه وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تناقض السكال أو أنها من عظمت عليه النعمة أقيمت أو أنها توجب التنفير أو نحو ذلك من الحجج العقلية فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع . وإنما فاللوربة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم ما كان عليه كما قال بعض السلف كان دواد عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة .

(١) ما بين القوسين من تفسير القرآن الكريم : محمود محمد حمزة ؛ حسن علوان ؛ محمد أحمد برانق .

(٢) [كذا بالأصل وصوابه : غير ذنب اه مصححه ] .

وقال آخر : « لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتل بالذنب أكرم الخلق عليه ... » ، وابن تيمية إذ يعرض رأيه هذا يهاجم كل متأول حرضاً من المؤول على عصمة الأنبياء .

فيقول ابن تيمية في عنف وخصوصه لمعارضيه ص ٢٨٤ :

« ... والرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية لخصوص الأسماء والصفات وخصوص القدر وخصوص المعاد . وهي من جنس تأويلات القراءطة والباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة وأنها من باب تحريف الكلم عن مواضعه ... الخ ، وابن تيمية في هذا يفصح عن مذهب العام وهو فهم النصوص على ظاهرها .

وقال ابن تيمية في ص ٢٩١ :

« ... وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول :

إن الله لا يبعث نبياً إلا من كان مؤمناً قبل النبوة ، فإن هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصاً ، وإن تاب التائب منها وهذا منشأ غلطهم . فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصاً فهو غالط غالطاً عظيماً . فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منها شيء أصلاً لكن لأن قدم التوبة لم يلتحقه شيء ، وإن آخر التوبة فقد يلتحقه ما بين الذنوب والتوبة من الذم والعقاب ما يناسب حاله . والأنبياء صلوات الله عليهم وسلم كانوا لا يتوخرون التوبة ، بل يسارعون إليها ويسابقون إليها لا يتوخرون ولا يصبرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك . ومن آخر ذلك زمناً قليلاً كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذى النون صلى الله عليه وسلم هذا على المشهور أن إلقاءه كان بعد النبوة وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا يحتاج إلى هذا والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل من لم يقع في الكفر والذنوب ... » .

وفي المعنى الأخير السابق يقول ابن تيمية ص ٢٨٧ :

« . . . بل من عرف الشر وذاقه قد تكون معرفته بالخير ومحبته له ومعرفته بالشر وبخضه له أكل من لم يعرف الخير والشر وينوّقهما كما ذاقهما . بل من لم يعرف إلا الخير فقد يأته الشر فلا يعرف أنه شر ، فاما أن يقع فيه ، وإما أن لا ينكره كما أنكره الذي عرقه » .

وهكذا كان منطق ابن تيمية العجيب في شأن الأنبياء عليهم السلام ، وكأنهم بشر عاديون ونسى أن الأنبياء عليهم السلام لا يليق أن يطبق على شخصياتهم أمثال تلك الأقىسة التي جاء بها ، ولا يصح أن يتحدث في أمرهم بتلك البساطة وهذا الأسلوب لأنهم صفة عباد الله الذين اصطفاهم الله واختارهم . فع لعاتنا ببشرتهم عليهم السلام تومن بما أضفاه الله عليهم من اصطفاء . إننا تومن بسمو اجتباء الله لهم و اختياره لهم وأصطفاء للنبوة يقتضى أن الله تعالى جعلهم نسقاً لمحازياً للبشر ، فلا يد أنبياء من البشر أحد في كمالات بشرية ، ولا يصل إليهم بشر في سمو الأخلاق الإنسانية .

هذا ، وقد أتى ابن تيمية بنصوص فسرها على ظاهرها بما يفيد وقوع الذنب من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ثم توبتهم ، وقد هاجم ابن تيمية المدافعين عن الأنبياء بتأويل تلك النصوص بما يتلامم مع عصمة الأنبياء . ولللغة تحيين لهم ذلك ولكن ابن تيمية هاجمهم ... إلى أن قال في ص ٢٩٣ :

« . . . لكن المناذعون يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب وتأويلاتهم تبين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحرير الكلم عن مواضعه . . . » .

## الفصل الثاني

### ( لحة موجزة في الرد على ابن تيمية )

إن عصمة الأنبياء ثابتة وهي تتعلق بشخصية المثل العليا للإنسانية . لأنهم أنبياء الله الذين اختارهم وأصطفاهم هداية الناس . إن عصمتهم ثابتة لازمة يمتنع حكمه الله تعالى في إدبارهم والوحى إليهم « الله أعلم حيث يجعل رسالته » ، فلو سقطت العصمة عنهم لحظة واحدة لكان وقت الذنب هدىًّا لأساس المثلية المختارة من الله الحكم . وفي هذه اللحظة تذهب الحكمة من بعثتهم ومن الوحى إليهم وحاشاً أن تضيع الحكمة « ينزل الملائكة بالزوح من أمره على من يشاء من عباده » ، وحاشاً أن يكون الله عابثاً طرقه عين أو أقل « الله يصطفى من الملائكة رشلاً ومن الناس » ، « وأصطفتك لنفسى » ، « وذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصاً وكان رسولاً نبياً ، لو سقطت العصمة عنهم لحظة واحدة لكانوا في هذه اللحظة منطيناً عليهم « أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم » ، وكانوا في هذه اللحظة منطيناً عليهم قول الله تعالى « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » . لو سقطت العصمة عنهم لحظة وارتکبوا فيها ذنباً لكان الذنب ظلماً منهم — حاشاهم عن ذلك — وإذا كان الذنب ظلماً فإن الظلم يمنع أن يكون صاحبه نبياً ومعنى ذلك أنه لو سلم بجواز ذنبهم لكان معنى ذلك تسليماً بسلب النبوة لحظة الذنب ، ومعنى ذلك أيضاً لازمه أن من كفر بالأنبياء حال ذنبهم (الزعم) لا يعتبر كافراً . وتجويز الكفر بالأنبياء لحظة لا يقوله مؤمن . ولكن قد يكون هنا سؤال : وهو ما الدليل على أن الذنب يسلب النبوة والجواب قوله تعالى « لا ينال عهدي الظالمين » ، فلا شك أن من معانى العهد

هنا في هذه الآية : النبوة ، كلام لا شك أيضاً أن كل عاصي ظالم لنفسه . . . .  
فعلى هذا فإن الآية دالة على عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . لأن كل  
نبي لا بد وأن يكون إماماً يؤتى به ويقتدى به فالآية تدل على أن النبي لا يكون  
مذيناً . هذا وإنما ذكره الفخر الرازى في تفسيره للاستدلال على عصمة  
الأنبياء : لو صدر الذنب عنهم لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة وذلك  
غير جائز بيان الملازمة أن درجة الأنبياء كانت في غاية الجلال والشرف  
وكل من كان كذلك كان صدور الذنب عنه أخف ألا ترى إلى قوله تعالى  
« يا نساء النبي من يأت منك بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين »  
وأما أنه لا يجوز أن يكون النبي أقل حالاً من الأمة فذلك بالإجماع .  
وثانية : أن . . . بتقدير إقدامه على الفسق وجب ألا يكون مقبول الشهادة  
لقوله تعالى : إن جاءكم فاسق بنياً فتبينوا لكنه مقبول الشهادة ، وإلا كان أقل  
حالاً من عدول الأمة وكيف لا تقول ذلك وأنه لا معنى للنبوة والرسالة إلا أنه  
يشهد على الله تعالى بأنه شرع هذا الحكم وذاك وأيضاً فهو يوم القيمة شاهد  
على الكل لقوله تعالى « لتسكونوا شهادة على الناس ويكون الرسول عليكم  
شهيداً » . وثالثها : أن بتقدير إقدامه على الكبيرة يحجب زجره عنها فلم يكن  
إيذاؤه محظياً لكنه محروم لقوله تعالى « إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم  
الله في الدنيا والآخرة » . ورابعها : أن محداً صلى الله عليه وسلم لو أتى  
بالمعصية لوجب علينا الاقتداء به فيما القوله تعالى : « فاتبعوني فيفضي إلى الجح  
بين الحرمة والوجوب وهو محال ، وإذا ثبت ذلك في حق محمد صلى الله  
عليه وسلم ثبت أيضاً في سائر الأنبياء ضرورة أنه لا قائل بالفرق .  
وخامسها . إننا نعلم بيدية العقل أنه لا شيء أقبح من نبي رفع الله درجته  
وأنسمته على وحيه وجعله خليفة في عباده وبلاه يسمع ربه يناديه لاتفعل  
كذا فيقدم عليه ترجيحاً للذاته ، وغير ملتفت إلى نهى ربه ، ولا منزجر  
بوعيده هذا معلوم القبح بالضرورة . وسادسها : أنه لو صدرت المعصية من

الأنبياء لكانوا مستحقين للعذاب . . . وسابعها : أنهم كانوا يأمرون الناس بطاعة الله تعالى فلو لم يطعوه لدخلوا تحت قوله تعالى « أتأمرن الناس بالبر وتنسون أفسركم وأتم تلون الكتاب أفلاتعلون » وقال : وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم ، فما يليق بواحد من وعاظ الأمة كيف يجوز أن ينسب إلى الأنبياء عليهم السلام فعل المعصية ١١ ( وثامنها ) قوله تعالى « لئنهم كانوا يسارعون في الخيرات » . ولفظ الخيرات للعموم فيتناول الكل ويدخل فيه فعل ما يبغى وترك ما يبغى ثبت أن الأنبياء كانوا فاعلين لكل ما يبغى فعله وتأركين كل ما يبغى تركه ، وذلك ينافي صدور الذنب عنهم . ( وناسعها ) قوله تعالى « ولئنهم عندنا من المصطفين الآخيار » هذا يتناول جميع الأفعال والتروك بدليل جواز الاستثناء فيقال فلان من المصطفين الآخيار إلا في الفعلة الفلانية والاستثناء يخرج من الكلام مالواه لدخل تحته ثبت أنهم كانوا آخيار أفي كل الأمور وذلك ينافي صدور الذنب عنهم وقال « الله يصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس » « إن الله اصطفى آدم ونوحًا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين » وقال في إبراهيم « ولقد اصطفيناه في الدنيا » وقال في موسى « إني اصطفتكم على الناس برسالاتي وبكلامي » ، وقال « واذكر عبادنا إبراهيم واسحاق ويعقوب أول الأيدي والأبصار إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار ولئنهم عندنا من المصطفين الآخيار » ، فكل هذه الآيات دالة على كونهم موصوفين بالاصطفاء والخيرية وذلك ينافي صدور الذنب عنهم ( وعاشرها ) أنه تعالى حكى عن إبليس قوله : « فبعثتك لاغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين » ، فاستثنى من جملة من يغويهم المخلصين . وهم الأنبياء عليهم السلام قال تعالى في صفة إبراهيم واسحاق ويعقوب « إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار » ، وقال في يوسف : « إنه من عبادنا المخلصين » ، وإذا ثبت وجوب العصمة في حق البعض ثبت

وجوبها في حق الكل لأنَّه لا قائل بالفرق . . . ، الح (راجع تفسير الفخر الرازى ٢١ ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ . . .).

فهذه بعض الأدلة التي أوردها الفخر الرازى لإثبات وجوب العصمة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

هذا ، وأقول أيضًا ردًا على ابن تيمية ، إننا لو سلمنا جدلاً بما يفرضه ابن تيمية من أنَّ الذنب يكون نقصاً لو لم يتتب لوقعنا في محظوظ . وبيان ذلك هو أنَّ ابن تيمية قد ظنَّ بأنَّ إشكال الواقع في الذنب ينتهي بالتوبيه لأنَّ التوبية تذهب الذنب ، فأقول : إنَّ الأمر بالنسبة للأنبياء عليهم السلام ليس بهذه السهولة التي يتكلّم بها ابن تيمية . لأنَّ الإشكال قد ينتهي باعتبار ما بين النبي والله عز وجل ولكنَّ كيف ينتهي بالنسبة للحكمة من بعنته ؟ ألا ترى أنَّ مثل هذا يكون عرضة لثلا يسمع أمره فقل لنا يا ابن تيمية — بحسب منطقك — هل تمَّ الحكم في أنَّ يقول لهم نبيهم : لقد ثبتت فاسعوا أمرى . إنَّ الحاق النقص بالأنبياء لحظة يحطم صروح الإيمان ويطقوه شموس الهدایة وإذا عرفنا ذلك فلا بد من إثبات العصمة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام لضرورة تحقق حكمة الله من إرساء لهم فلا بد من إثبات الأمانة بجميع الأنبياء والرسل ،

قال فضيلة الشيخ أحمد الدردير — رضى الله عنه — في شرحه للجريدة [ (وصف) أيها المكلَّف وجواباً (جميع الرسل) بسكون السين للضرورة أي يجب عليك أن تعتقد أنهم عليهم الصلاة والسلام متصفون (بالأمانة) ، وهي حفظ الله تعالى بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهى عنه ولو نهى كراهة ولو حال الطفولية وهي المسألة بالعصمة إذ لو جاز عليهم أن يخونوا الله تعالى بفعل حرام أو مكروه للزم أن يكون ذلك اشترم أو المكروه طاعة . بيان الملازمة : أن الله تعالى قد أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم

من غير تفصيل إلا فيما ثبت اختصاصهم به عن الأمة وحيثند بكل مأصدر منهم فتحن مأمورون به وكل مأمور به فهو طاعة لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء [٣].

وقال فضيلة الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على شرح الخريدة ... ويقول أيضاً ما يوهم خلاف الأمانة في حقهم ...، الخ. ثم ما سر غضبتك يا ابن تيمية أهؤلاء الأنبياء أعداؤك حتى تمنع الدفاع عنهم ١٤٩ إنه لا يمكن أن تقول بأنهم أعداؤك ولا يمكن أن تقر هذه التهمة ، لأنك عالم مسلم تعلم محبتك لله ولرسله ولأنبيائه . فلو وجد مؤمنون يرون في الأنبياء المثل الأعلى في الإنسانية ، ودافعوا عنهم بتأويل ما يوهم إلحادي النقض البشري بهم . . واللغة العربية تقرهم وتساعدهم في تأويل يحفظ للأنبياء قداستهم البشرية ، ويجمع القلوب حولهم ، فما الذي يضيرك وما الذي يضير دينك ؟ ! ياهذا قل لي بربك أهي صنعة الجدل المستحكة في نفسك المنطلق بها لسانك يا بن تيمية .

أما عن الشبهات التي أوردتتها فقد تكشف بالرد عليها العلامة في كثرة غير قليلة . وفي حججة قوية غير ضعيفة . وقد ألف الفخر الرازى من قبله كتاباً خاصاً في ذلك باسم ( عصمة الأنبياء ) وقد امتلأ كتاب العلامة المحققين بالدفاع عن عصمة الأنبياء وعلى كل فاين شاء الله تعالى وياذنه وإرادته سأكتب بحثاً خاصاً في كتاب آخر لإثبات العصمة للأنبياء والرد على كل شبهة شبهة ياذن الله تعالى ومشيشه . وذاك لأهمية موضوع عصمة الأنبياء وبالله التوفيق .

هذا ، ولا يفوتنى أن أقول بناء على ما سبق من بيان لحقيقة مذهب ابن تيمية ، إن مثله حينما يدعى أنه يدعو إلى ما كان عليه السلف كثيرون مثل زجاجة منظرها جميل جذاب ووضع عليها من الخارج ورقة مكتوبًا

عليها (ماء ورد) ولكن حينما ملأها لم يملأها بحسب عنوانها بل ملأها (خلا) فظاهرها الخارجى مليح وباطنها قبيح، إن ابن تيمية قال إنه متمسك بالسلف. ولكنه في التطبيق قد اختلف.

من أجل هذا كان عنوان البحث (ابن تيمية ليس سلفياً)

وختاماً: هذا هو مذهب ابن تيمية في الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام. فلا يستبعد ابن تيمية على نفسه أن يأتى في عام ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٧٠ م من يقول له أنت مخاطنٌ ولست سلفياً. زل لسانك، وأخطأ بيانك في حق ربك وفي حق الأنبياء والمرسلين.

سادق رسول الله . سيدى يارسول الله عفواً من مكارمكم .

سادق أنبياء الله سادق رسول الله ، أشهد الله أنى بالله آمنت وبرسله آمنت وبكتبه آمنت . وبعلاقتكه آمنت وبال يوم الآخر آمنت وبالقضاء والقدر آمنت . آمنت بالله ربأنا وبالإسلام ديننا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً .

اللهم إني أبدأ إليك بما قاله ابن تيمية وأستغفرك ياربى من عثرات لسانى وجدل عقل فاهد إليك قلبي ، وأخلصه لك .

اللهم اشرح لي صدرى ، ويسرى أمرى وانحتم بالصالحات عملى .

اللهم إني أستشفع برسولك سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم أن تعفو عن وتغفر لي ولا تخزني يوم يبعثون يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، .

اللهم قن عذابك يوم تبعث عبادك .

اللهم أسكن فسيح جناتك وامثلني برحمتك ورضوانك وفضلك وإحسانك.

« ربنا لا تؤاخذنا إن نسيتنا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً  
كما حملته على الدين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به  
واعف عننا واغفر لنا وارحنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين»

« ربنا عليك توكلنا وإليك أربنا وإليك المصير»

« ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً»

« سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين» وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين.

---

# فِي حِلْقَةِ

صفحة

النَّدِيْمَةُ ..... ١

## البَابُ الْأَوَّلُ

### بِيَانِ مَذَهَبِ السَّلْفِ

الفصل الأول : تصوير مذهب السلف عند غير ابن تيمية في الآيات	
والآحاديث المتشابهة ..... ٧	٧
رأى الفخر الرازي ..... ٧	٧
رأى ابن خلدون ..... ٧	٧
رأى أحمد الدردير ..... ٨	٨
رأى السكال ابن أبي شريف والسكال بن الحمام ..... ٩	٩
رأى العلامة البناني ..... ٩	٩
رأى سعد الدين التفتازاني ..... ١٠	١٠
رأى الأئمة : قد ذكر الإمام المعز بن عبد السلام رأيه ورأى كل من :	
يعيى بن معاذ الرازي ، الشيل ، الإمام أحمد بن حنبل ، الإمام الشافعى ،	
الإمام أبو حنيفة ، الإمام مالك رضى الله عنهم أجمعين ..... ١٠	١٠
رأى الشيخ إبراهيم الملقاني ..... ١٣	١٣
رأى الشيخ إبراهيم الباجورى ..... ١٣	١٣
رأى أبي الحسن البغدادى المالكى ..... ١٣	١٣
رأى الشيخ زاده ..... ١٤	١٤
رأى الإمام أبي حامد الغزالى ..... ١٤	١٤
رأى السيد أحمد الرفاعى ..... ١٦	١٦
رأى الشيخ سليمان بن عمر المعيل الشافعى الشمير بالجمل ..... ١٦	١٦
رأى فضيلة الدكتور عبد الحليم محمود ..... ١٦	١٦

صفحة

رأى السيد الأستاذ الدكتور محمد البهى	١٨
رأى الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى	٢٠
<b>الفصل الثاني</b> : تصوير مذهب السلف عند ابن تيمية	٢٤
تمهيد	٢٧
<b>الفصل الثالث</b> : ابن تيمية يذكر الجاز في اللغة	٢٩
الرد على ابن تيمية في إنكاره الجاز في اللغة	٣١
<b>الفصل الرابع</b> : صلة إنسكار ابن تيمية للجائز بمحضه البحث	٤٢
هل التزم ابن تيمية : لمنهج	٥٢
( رد فضيلة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى على من يسير على منهج ابن تيمية في فهم النصوص )	٥٦
( رد الشيخ محمد بن زاهد بن الحسن السكوثى )	٥٩
( رأى فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة فيما ذهب إليه ابن تيمية في تصويره لمذهب السلف )	٦٢

**الباب الثاني**

( ابن تيمية الحصم )

<b>الفصل الأول</b> : ( ابن تيمية أسندا المكانة والجلمة إلى الله تعالى )	٧٠
<b>الفصل الثاني</b> : الرد على ابن تيمية	٨٤
<b>الفصل الثالث</b> : ( ابن تيمية قال بقيام الحوادث بالله تعالى )	١١٩
<b>الفصل الرابع</b> : الرد على ابن تيمية	١٢٤
<b>الفصل الخامس</b> : ( ابن تيمية يزعم بأن كلام الله بصوت وحرف ) — تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً	١٥٧
<b>الفصل السادس</b> : ( الرد على ابن تيمية في زعمه بأن كلام الله تعالى بصوت وحرف )	١٦٠
<b>الفصل السابع</b> : ( زيادة بيان لفهم ابن تيمية في المتشابه )	١٨٧
<b>الفصل الثامن</b> : ابن تيمية يواجه قضية التجسيم	٢١٦

100

الباب الثالث

الفصل الأول : ( موقف ابن تيمية من عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام )	٢٥١
الفصل الثاني : « لمحات موجزة في الرد على ابن تيمية »	٢٥٨
الخاتمة	٢٦٣

طبعه العاملية بالقاهرة